الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان:

المواطنة والشباب الجامعي

(بين التمثلات والممارسة)

دراسة بكلية العلوم الإجتماعية وهران

من إعداد الطالبة : **تحت إشراف الأستاذ**

موسى نادية **أ.د. العلاوي أحمد -**

أعضاء لجنة المناقشة : 2014/12/15

د. نجاح مبارك	رئيسا
أ.د. العلاوي أحمد	مقرر
د. الهواري بوزيدي	مناقشا
د. الزاوي مصطفى	مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2014

مقدمة عامة

المواطنة هي تعبير عن لحظة تحول مهمة بالنسبة للإنسان الفرد داخل الجماعة البشرية التي يتحرك في إطارها، ليكون مواطنا يمارس المواطنة في إطار جماعة وطنية واضحة المعالم السياسية تمارسها من خلال هياكل مؤسسية، وتعكس لحظة التحول هذه تجاوزا للأشكال الأولية للمجتمع البشري: الطائفة،العشيرة،والعائلة، وتصبح المصلحة المشتركة المعيار الرئيسي الذي يحكم حركة هذه الجماعة بما يساعد على التكامل بين مكوناتها.

وإذا عدنا بتفكيرنا إلى أثينا قديما سوف نجدها قد عرفت المواطنة وان كان بشكل غير رسمي مكتمل، و في إطار النخبة، فالمواطنة الأثينية اقتصرت على الجانب السياسي المباشر من خلال النقاش، ولم تتجاوز دائرة ضيقة تتوفر فيها شروط محددة يحرم فيها العبيد و النساء من حق المواطنة، و هناك من منح حق المواطنة باعتباره مقيما من دون أن يترتب على ذلك أي حقوق من أي نوع.

آما الآن فان هذه المعايير الأثينية و القيود السابقة الذكر غائبة تماما في إطار الديمقراطية التي لا تنفصل عن المواطنة، وفي غياب أي حواجز تمنع من انخراط المواطن في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية السياسية بآي صورة و بإرادة حرة تماما،يتحول المواطن عامة و المواطن الشاب خاصة لما يتعلق الأمر بالشاب الجامعي ذو المستوى التعليمي العالي إلى المواطن المقيم ،أي المتمتع بالإقامة الكاملة من دون أن يشارك أو يتفاعل مع ما يدور حوله بشكل منتظم بما توجبه صفة مواطنته و انتمائه لوطنه، مما جعلنا نحاول التبصر في هذه الظاهرة.

وقد حظي مفهوم المواطنة بقدر كبير من الاهتمام على صعيد الفكر السياسي الغربي كما في الفكر العربي، واعتبر أرسطو أن الحق الأول للإنسان هو الحق في المواطنة وليس العيش أو الحياة، وهي أنها حسبه حالة طبيعية يوجد بها الإنسان، كما لا تتصور ارندت الحرية السياسية خارج المواطنة مجسدة في دولة القانون التي يكون عمادها المواطن.

كما جاءت أفكار التنويريين الرافضة وضعية الحروب وسيطرة الكنيسة وتمرد حكام الأقاليم والتصرف على أهوائهم، وقد كان لأفكارهم أثرا كبير في بروز حقوق الإنسان والمواطن عقب الثورة الفرنسية 1789 وكأساس للمفهوم الحديث للمواطن.

أما في الفكر العربي فقد ركزت اغلب المفاهيم والنظريات على دور الغريزة الاجتماعية في تكوين المجتمع و الدولة، إذ يؤكد الفارابي (1) على التعاون من اجل الكمال و السعادة، و حين تنتشر هذه الأخيرة في المجتمع معتمدة على العدالة والمساواة فان المدينة الفاضلة التي يتحدث عنها ستظهر للعيان، ويتطرق بن خلدون (2) إلى ضرورة الاجتماع الإنساني مدعوما بالتضامن الذي يجد أقوى مظاهره في الدولة.

أما في الجزائر، فلم تسمح الفترة الاستعمارية سابقا ببروز المواطنة بسبب ما كان سائدا من تمييز، ولكنها سمحت على الأقل ببروز نقاش حول مسالة الهوية، وقد حاول هذا النقاش منذ البداية التصالح مع الدين (الإسلام دين الدولة) والأساس هو حب الوطن، مما أنتج الاختلاف على أساس الجنسية الفرنسية بين مختلف التيارات آنذاك، وصولا إلى الاستقلال و بروز مظاهر مواطنة قائمة على أساس دستور دولة ديمقراطية مستقلة دعامتها القانون والتعددية فيما بعد.

ولان مفهوم المواطنة لا ينحصر فقط في إطار ما هو نظري، بل يقوم في الأساس على بعض الممارسات التي تعمل على تحويل مفهوم المواطنة إلى واقع، فقد حضي الموضوع خلال العقود الأخيرة بأهمية كبرى في الفكر السياسي العربي عبر مختلف الجمعيات، وثم تداوله عبر مختلف الخطابات السياسية والدراسات العربية.

الدراسات السابقة:

ولقد استندنا من خلال دراستنا إلى ما وجدنا فيه من الأهمية والنفع لإثراء بحثنا من الدراسات السابقة، إذ تستمد هذه الأخيرة أهميتها من كونها الموجه الأساسي للباحث، الذي يحدد من خلاله تموضع دراسته بالنسبة لباقي الدراسات، حتى لا تكون دراسته إعادة لأعمال غيره من الباحثين، ولأجل هذه الدراسة قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات التي اقتربت في طرحها من موضوع دراستنا ويتمثل أهمها في أهمها:

---

(1) الفارابي(870-950)،من مؤلفاته السياسات المدنية ،أهل المدينة الفاضلة.

(2) ابن خلدون(1332-1406)،المعروف بالمقدمة.

1/ دراسات بالعربية: ويتمثل أهمها في:

دراسة محمد مالكي وآخرون حول علاقة المواطنة بفكرة الدولة التي يعرض من خلالها تعزيز انتماء المواطن لوطنه وماله من اثر على فعالية مواطنته، وكذا دراسة الكواري علي خليفة حول المواطنة والديمقراطية في الدول العربية والتي يؤصل من خلالها لمفهوم المواطنة مبرزا بعض مراحل تطوره.

2/دراسات بالفرنسية:

و يضاف إلى ما سبق مراجع أخرى بالفرنسية أهمها مرجع: Olivier Galland

عن مسائل الشباب المعروف ب سوسيولوجيا الشباب و مسائله، ويتطرق المؤلف من خلال المرجع السابق إلى دراسة حول فئة الشباب وعلاقتها بالجامعة، المواقف السياسية، الدينية، وغيرها وصولا إلى علاقة الشباب بعنصر القيم، وتتبع أهمية الدراسة السابقة من ثرائها وغناها في مسائل الشباب، من خلال السياق الاجتماعي، الديني، والثقافي و القيمي المحيط وعلاقته بفئة الشباب.

3/ الدراسات الأكاديمية:

فقد اعتمدنا على إحداها معنونة ب"قيم المواطنة من خلال تمثلات الشباب" لمؤلفها جمال فرفار، التي يخلص من خلالها إلى ضرورة قيام المواطنة الفاعلة على الاتفاق والإجماع وضمان الحقوق الفردية للمواطن، و معرفة هذا الأخير بها، ممارستها وعدم التنازل عنها، وكذا وجوب إعادة الاعتبار للمؤسسات التقليدية كالأسرة، دور العبادة، و أن المواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، و لا تمارس تزييفا للواقع وإنما تتعامل معه على أساس حقائقه الثابتة، كما تفتح المجال للحرية وتتضمن الحقوق الفردية والجماعية حسب قواعد الدستور الذي يقوم عليه حكم الدولة.

ومن هذا المنطلق فان اختيارنا للموضوع يرتبط بموقف نظري محدد يعتبر اتجاهات الشباب الجامعي ومواقفهم كنتاج للسياق الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع إذ ليس بالإمكان عزلهم عن هذا السياق،ويظل علم الاجتماع السياسي هو النظام الفكري القادر على إمدادنا بالتحليلات الملائمة

للتصورات والمواقف التي يتبناها هؤلاء بالخصوص اجتماعيا وسياسيا كأهم محاور الاهتمام في موضوع المواطنة الفاعلة، وخصوصا لما يتعلق الأمر بشباب الجامعة.

والجامعة كمؤسسة عمومية، تتألف من عدد من الكليات المتخصصة مهمتها منح تعليم عال ومتخصص والإشراف على البحث الأكاديمي، كما أنها تلك المؤسسة العمومية التي تتألف من وحدات بعضها يمكن أن يكون ذا شخصية قانونية تؤدي بشكل منسق مهام التعليم العالي والبحث العلمي.(1)

ولم تعد الجامعات في عصرنا الحاضر مجرد مراكز أكاديمية للبحث العلمي، بحيث يستشعر الطلاب فيها انفصالا عن الحياة العامة في المجتمع بل أصبحت مراكز إرشاد وتوجيه في مختلف دول العالم، مما يضع على عاتق جامعتنا مسؤولية المساهمة في تعديل تمثلات وتصورات شبابها حول موضوع المواطنة كأهم عنصر للحماية ضد الأخطار الداخلية والخارجية.

والتمثلات*: مجموع الصور الذهنية ومجموع الكلمات التي تنبثق عندما يجري ذكر موضوع ما، انه صورة ذهنية لواقع ما ننشئه من اجل التمكن من التصرف في هذا الواقع، انه الفكرة التي يكونها الفرد عن الواقع المعقد انطلاقا من عناصر تتعلق بالتجربة و التعامل الاجتماعي ومن ذكرياته وتوهمه أو تخيله المرغوب فيه (2)

و التمثل الاجتماعي يعني الصورة الذهنية لظاهرة ما، ويتم دراسته من خلال علم النفس الاجتماعي الذي يجسد العلاقة بين علم الاجتماع و علم النفس.(3)

---

(1) بن تريدي بدر الدين، "قاموس التربية الحديث"، المجلس الأعلى للغة العربية؛ دط، الجزائر2010، ص161.

* و مفهوم التمثل الذي نعتمده من خلال الدراسة يجد أصله و معناه خصوصا في ميدان علم النفس الاجتماعي.

(2) بن تريدي بدر الدين، "قاموس التربية الحديث"، المرجع السابق، ص160.

(3) بدر الدين ، المرجع السابق، ص149.

وقد انطلقت دراستنا من نقطة بدء ملائمة وهي تحليل تمثلات الشباب نحو قضية المواطنة ومدى انعكاس ذلك على فعالية المواطنة في مختلف الأصعدة، والمجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وكذا البيئية .

و فيما يلي أهم أسباب التطرق إلى الموضوع و دراسته ، و كذا أهمية الدراسة ،وغيرها من المراحل المتعلقة بتحديد مفاهيم الدراسة و نبذة حول كلية العلوم الاجتماعية مكان إجراء الدراسة الميدانية .

2- أسباب اختيار الموضوع :

تسعى الدراسة العلمية الأكاديمية بفضل النظرة التحليلية الناقدة للظاهرة السوسيولوجية إلى محاولة إبراز ما وراء الظاهرة من أمور لا تظهر بالعين المجردة بل بفضل النظرة السوسيولوجية العلمية،

ولكل موضوع دوافعه الخاصة التي تجعل الباحث يهتم به عن طريق الغوص في مستجداته والبحث عن العوامل المؤثرة فيه.

في حين تتلخص أهداف وأسباب اختيار هذا الموضوع في محاولة للمساهمة في إثراء المعرفة العلمية من خلال الدراسة والبحث لمسالة المواطنة في منظور سوسيولوجي سياسي كما تهدف إلى محاولة تحديد تصور الشباب لمفهوم المواطنة في الوسط الجامعي الذي يتعامل فيه الطلاب مع بعضهم البعض ، ومع الآخرين وإبراز أهم العوامل المحيطة والمؤثرة فيه.

ويرجع السبب في الاختيار إلى كون موضوع المواطنة ذو طبيعة معقدة ومبهمة، كما أن البحوث في هذا المجال قليلة على مستوى الجامعات رغم قيمتها العلمية في الوقت الذي حدث فيه تطور أكاديمي بدراسة هذه الظاهرة على المستوى العالمي.

إضافة إلى تلك العوامل الموضوعية هناك عامل ذاتي لا يقل أهمية عن غيره وهو التطلع إلى تحقيق معرفة علمية شاملة حول سلوك المواطنة وارتباطه بشراكة الشباب الجامعي من خلال تصوراتهم وتمثلاتهم المختلفة من جهة وكوننا نمثل عينة من هؤلاء الشباب ونعيش ما يعيشون من ظروف حياتية مختلفة.

وهناك عامل آخر يتمثل في محاولتنا التركيز على وسائل الإعلام والاتصال كأهم قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية في زمن التطور التكنولوجي، بمزيد من التفصيل والتوضيح في أدوارها الحالية.

3/أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال قلة وندرة الدراسات التي ركزت على دراسة علاقة المواطنة وتصورها لدى فئة الشباب خصوصا الجامعيين منهم، حيث أن اغلب الدراسات الحالية ركزت على دراسة المواطنة لدى الشباب عموما وليس على الفئة الجامعية من هذه التركيبة المهمة في المجتمع، وتركز الدراسات المتعلقة بالمواطنة على المنظور السياسي، بينما تهمل أو لا تهتم بالمنظور الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، والبعد القيمي للمسألة.

وترجع أهمية الموضوع في حد ذاته إلى ارتباط المواطنة في المجتمع الدولي المعاصر بمفهوم الدولة الحديثة التي حولت المواطن من الاحتماء بالجهة أو الطائفة أو العشيرة أو القبيلة أو بثقافة محلية أو بديانة أو بمذهب معين إلى مستوى أعلى في إطار المجموعة الوطنية الكبرى، وفي ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي ودون تمييز خصوصا لدى المواطنين الشباب الجامعيين. من هنا يمكن لنا تمييز العلاقة بين الجامعيين والمواطنة كممارسة حضارية في السياق الاجتماعي عموما

والفضاء الجامعي خصوصا، وهو الإطار العام لبحثنا هذا، ومحور الاهتمام يتمثل في تحليل مواقف واتجاهات الجامعيين الشباب مما يدعونا إلى تبني إستراتيجية في الدراسة لدراسة الفضاء الجامعي باعتباره منتميا إلى البنية الاجتماعية الكلية وفي تفاعل معها، ومن هنا تبرز أهمية دراسة جملة من العوامل المتعلقة بكافة مجالات المجتمع وأهم ظروفه المعاشة ، ميادينه، وظروفه اليومية بكافة أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والقيمية المختلفة، وكذا تأثير هذه العوامل المعاشة على المواطن الشاب الجامعي من خلال مواطنته ومدى فعالية هذه الأخيرة.

كما تنبع أهمية الدراسة من حيث تسليطها الضوء على ضرورة التنشئة الاجتماعية السياسية، وإلى إعادة الاعتبار إلى أهمية المؤسسات التقليدية والأسرة في التنشئة على قيم المواطنة والانتماء إلى قيم مجتمعهم وذلك في إطار منظومة قيمية متوارثة عبر الأجيال.

ويضاف إلى ذلك تركيزنا من خلال الدراسة على دور وسائل الإعلام و الاتصال وتأثيرها على المواطنة السياسية لدى الشباب الجامعي الذي تعددت حوله الوسائل الإعلامية من مختلف الأمكنة والدول، وفي كافة المجالات مما أدى إلى نوع من الهروب إلى هذه الوسائل الإعلامية المتنوعة على

حساب الوسائل الإعلامية الوطنية بما يميزها من برامج تقل فيها البرامج التي تنمي المواطنة والانتماء لدى هؤلاء الشباب الجامعي.

كما تكتسي الدراسة أهميتها من حيث تركيزها على ضرورة التركيز على الانتماء كعنصر أساسي للمواطنة يجب تعزيزه وتقويته لدى الشباب الجامعي، وذلك عن طريق احتوائهم

والنظر في مشكلاتهم واحتياجاتهم التي يعلنون عنها صراحة.

أهمية الدراسة من حيث علاقة المواطنة بالديمقراطية:

وتنبع أهمية الدراسة من الأهمية الخاصة التي يتمتع بها مفهوم المواطنة الذي يعتبر أساسا للديمقراطية، فطالما أن قلب الديمقراطية تكمن في مشاركة هيئة المواطنين في صنع القرارات الحكومية وطالما أن روح الديمقراطية تكمن في مقدرة المواطنين العاديين على محاسبة مسؤولي الحكومة على أعمالهم، فكيف يمكن حماية قلب الديمقراطية بدون تحقيق وفهم المواطنة داخل المجتمع بشكل حقيقي و فعال؟

لذلك رأينا أن الحديث عن مفهوم المواطنة يجب أن يسبق الحديث عن الديمقراطية كمفهوم لان الديمقراطية لا يمكن زراعتها في مجتمع ما بدون فهم واضح وتطبيق عملي لمبدأ المواطنة داخل هذا المجتمع، فكيف يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون مواطنين

وبالتالي بدون مواطنة؟فالديمقراطية تصبح حقا مكتسبا فيما لو تحققت مبادئها داخل المجتمع، وفي نفس الوقت كيف يمكن الحديث عن مواطنة داخل مجتمع معين بدون فهم حقيقي لما تحمله هذه الكلمة من معنى وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وما ينتج عنها من تحقيق لمبادئ أخرى داعمة للديمقراطية مثل الحقوق والحريات المدنية صراحة،

ويعبرون عنها كالمساواة وغيرها من المبادئ وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

4-صعوبات البحث:

لا تخلو البحوث والدراسات الأكاديمية من العراقيل والصعوبات، وهذه إشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهتنا من خلال دراساتنا، وقد قسمناها إلى قسمين:

1) الصعوبات المتعلقة بموضوع الدراسة.
2) الصعوبات المتعلقة بإجراءات ومنهجية البحث.

أولا : و يشمل الصنف الأول من الصعوبات ما يلي :

- أن الشباب مرحلة تساؤل واستفسار عادة ما تكون ذات طابع رومانسي، حيث تسيطر المثاليات المطلقة على طريقة تناول الشباب لمشكلاتهم، وعلى أسلوب تفكيرهم و مشاعرهم مما يجعل من توضيح واقعها بكل أبعاده الحقيقية أمرا على درجة من الصعوبة و التعقيد بمكان.
- إن اهتمامات الشباب تمثل في حقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية معقدة يحتاج فهمها إلى دراسة موضوعية دقيقة للحاجات والدوافع والأهداف.

إن معلوماتنا المنهجية عن مسائل الشباب وخاصة الفئة الجامعية، ومشكلاتها لا تزال محدودة إلى حد كبير، فحقيقة أن هناك بعض النتائج التي جاءت بها بعض الدراسات الأكاديمية بخصوص الشباب عامة، إلا أنها قليلة فيما يتعلق بشباب الجامعة، والحقيقة أن النقص الواضح في البحوث الميدانية التي تتناول مسائل الشباب الجامعي بهدف الكشف عن خصائصه هو المسؤول بنظرنا عن سوء الفهم الذي يواجهنا، ومن خلال ذلك تحاول دراستنا أن تلقي الضوء على واقع الشباب الجامعي ومواقفه من قضية المواطنة ومسائل الانتماء والمشاركة بمختلف أبعادها الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية والبيئية بما تقتضيه المواطنة الفاعلة.

ولما كان الشباب الجامعي في الدول النامية خاصة يمثلون الطبقة المثقفة التي يفترض فيها أن تكون مصدرا للنخبة الممتازة، فإنه يتعين التقرب منها من أجل التعرف على ما تتصوره هذه الفئة حول

المواطنة لما لهذه الأخيرة من الأهمية القصوى في الحماية لأي بلد ضد الاضطرابات الداخلية والخارجية وخاصة لما يتعلق الأمر بفئة شباب الجامعة.

ثانيا: يتعلق الصنف الثاني من الصعوبات بإجراءات ومنهجية البحث وأهمها قلة المراجع وندرتها فيما يتعلق بموضوع المواطنة والشباب الجامعي.

هذا إضافة إلى عدم اهتمام الطلبة ببحثنا وإهمالهم لبعض الاستمارات، وهذا ما دفع بنا إلى طبع استمارات جديدة وتوزيعها في عديد من المرات لإكمال عينة البحث، وكذا عدم الحصول على بعض الأجوبة وهو ناجم عن عدم الرغبة التي تميز طلاب الجامعة فيما يتعلق بالاستجابة للبحوث، إذ يجيبك أغلبهم بعبارة (ما عنديش الوقت) التي كانت تميز رد الفعل الشفوي الذي يميز هؤلاء الجامعيين حين كنا نقصدهم بقصد ملء الاستمارات فقط، وليس لإجراء المقابلات معهم.

5/الإشكالية:

إن اختيار المشكلة يمثل الحجر الأساس في عملية البحث برمته، فهي الخطوة الأساسية التي تليها المراحل والخطوات البحثية الأخرى وتؤثر فيها وتحدد مسارها ومساقها.(1)

وتسعى دراستنا انطلاقا مما سبق إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

لماذا تتشكل التمثلات السلبية للشباب الجامعي حول مواطنته وتكون بالتالي لديه مشاركة سلبية في جميع الأصعدة والمجالات ؟

وبصيغة أخرى: إذا كانت تمثلات الشباب الجامعي وتصوراته حول مواطنته تنعكس على ممارسته لها، فما هي العوامل التي تؤثر في تحديد، تشكيل وبلورة التمثلات السلبية المؤدية إلى تواصل ظهور أشكال سلبية للمواطنة لدى الشباب الجامعي لجامعة وهران ؟

2/5- الفرضيات :

يسعى كل باحث من خلال دراسته للتوصل إلى فكرة مبنية تعرف بالفرضية وهي عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر عن علاقة قائمة بين حدين أو أكثر وهي وسيلة قابلة للتحقق الامبريقي.(2)

والفرضية هي تخمين تصوري نظري يتصوره الباحث، يصوغها ويتبناها بصورة مؤقتة لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر لتكون بمثابة مرشد في البحث والدراسة التي يقوم بها (3) ولهذا وضمن الإشكالية السابقة، اعتمدنا من خلال دراستنا على مجموعة من الفرضيات ثنائية المتغيرات، وهي بمثابة الأساس في عملية بناء البحث والتعمق أكثر في موضوع الدراسة ونعرضها فيما يأتي من العناصر.

---

(1) المختار محمد إبراهيم،"مراحل البحث الاجتماعي و خطواته الإجرائية"،ص08.

(2) أنجرس موريس،"منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ":دار القصبة للنشر والتوزيع،الجزائر،دط،دت،ص157.

(3)نفس المرجع،ص29.

الفرضية:1

تلعب وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا هاما في تفعيل مواطنة الشاب الجامعي اجتماعيا وسياسيا، وكذا ترسيخ أهم قيمها لديه بالخصوص عبر الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني.

الفرضية 2:

يعود تشكل التصورات والتمثلات السلبية حول المواطنة وغياب الممارسات المتعلقة بها إلى غياب ثقافة المشاركة السياسية داخل الجامعة كوسط لا ينفصل عن السياق المجتمعي العام.

الفرضية 3 :

المشاكل المتعلقة باحتياجات الشباب الجامعي تشكل عائقا أمام تشكيل التصورات الايجابية للمواطنة التي تنعكس إيجابا على ممارسته لها.

6- منهجية البحث:

يعتبر المنهج عبارة عن طريقة يستخدمها الباحث من اجل الوصول إلى نتائج مرغوب فيها ويختلف مناهج البحث باختلاف المواضيع والتخصصات فكل دراسة تفرض على الباحث استعمال المنهج أو المناهج التي تساعده وذلك حسب ما تفرضه طبيعة الموضوع محل الدراسة، فنهج البحث يتمثل في مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة(1)

---

(1) عبد الكريم محمد العزيب: "البحث العلمي(التصميم ،المنهج،الاجراءات)، المكتب الجامعي لحديث، الاسكندرية، دط، 1982، ص77.

ويعرف المنهج كذلك انه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من اجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من اجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.(1)

وقد اعتمدنا على ما يناسب طبيعة الدراسة من المناهج وهو المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وتفسير ما تحصلنا عليه من معطيات في تنظيم وتلخيص ووصف المعلومات.

ويمكن تعريف هذا المنهج بأنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة

وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها

وإخضاعها للدراسة الدقيقة(2) ويهدف هذا المنهج إلى جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة معينة، إجراء مقارنات مع الظواهر الأخرى، أو بين حال الظاهرة في أوقات متباينة وكذا إيجاد العلاقة بين الظواهر.

7- تقنيات البحث:

أولا: الاستمارة

تعرف استمارة البحث بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة، وتعتبر أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في الدراسات الاستطلاعية والوصفية. وترجع أهمية الاستمارة من حيث الاستخدام بما يتوافق مع موضوع الدراسة إلا أنها توفر الوقت والجهد والتكلفة والسهولة من حيث معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية مع مراعاة ضرورة التحقق من الصياغة الدقيقة التي تحقق أهداف الدراسة.

---

(1) بوحوش عمار، "دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1990، ص20.

(2) شروخ صلاح الدين، "منهجية البحث العلمي للجامعيين"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2003، ص150.

ولقد كانت استمارة الدراسة واضحة اغلب أسئلتها مغلقة أو توجيهية وتناولت جميع المؤشرات المتعلقة بالفرضيات، وتصب جلها في قالب الإشكالية كما وردت أغلبية أسئلتها واضحة وسهلة واتضح لدينا ذلك بعد خضوعها لتجربة مبدئية تم من خلالها تعديل عدد من الأسئلة، وقد شملت الاستمارة على البيانات الأساسية ممثلة في أسئلة خاصة بالنوع، العمر، الحالة المدنية، محل الإقامة وغيرها من البيانات التي تصور الخصائص العامة لعينة البحث، كما تم الاعتماد عليها في وضع خطة الجداول الارتباطية بوصفها متغيرات أساسية، وقد تضمنت خمسة محاور حسب فرضيات الدراسة كما هو موضح في النموذج المرفق في ملحق الدراسة.

ثانيا: الملاحظة بالمشاركة

الملاحظة تعني حصر الانتباه نحو شيء ما للتعرف عليه وفهمه، وهي وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات (1) ويستخدم اغلب الناس أسلوب الملاحظة في التعرف على الظواهر المحيطة بهم، كما يستخدمه الباحثون الاجتماعيون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن جماعة ما تحت ظروف معينة، أو ملاحظة أوجه النشاط التي يمارسونها.

وتسجل الملاحظة الحدث فور وقوعه تلقائيا دون أن يتحتم على الباحث مقابلة الأشخاص

وتسجيل إجاباتهم مما قد يجعلهم في حرج أو تحيز، كما تزداد قيمتها خاصة في الحالات التي يزداد احتمال مقاومة * الأفراد لما يوجه إليهم من أسئلة أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة.

---

(1) إبراهيم محمد عباس، "الانتربولوجيا: مداخل و تطبيقات"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2001، ص132.

* مقاومة الأفراد لما يوجه إليهم من أسئلة من الأمور المألوفة خاصة إذا كان التساؤل يتناول أمورا خاصة لا يحب الفرد أن يتحدث عنها أو لا يطمئن الاطمئنان الكافي فيمتنع عن الاستجابة آو يلجا إلى تحريفها وهذا من مزايا الملاحظة بالمشاركة، انظر المرجع السابق، ص ص 140، 141.

والملاحظة بالمشاركة تتضمن إشراك الباحث في الحياة السياسية للناس الذين يقوم بملاحظتهم، ويتطلب هذا النوع من الملاحظة أن يكون الباحث عضوا في الجماعة التي يقوم بدراستها وأن يتجاوب مع الجماعة ويتفاعل معها، ويمر بنفس ظروفها ومؤثراتها دون أن يكشف عن هويته لتحري المصداقية والدقة في دراسة الظاهرة وملاحظتها.(1)

ومن ايجابيات الملاحظة بالمشاركة إطلاع الباحث –بحكم الممارسة-على الجوانب الخفية من سلوك الجماعة و قدرته على مناقشة ما لا يقدر الغريب عن الجماعة على مناقشته(2).

ثالثا: المقابلة

ويقصد بها مجموعة من الأسئلة أو من وحدات الحديث يوجهها طرف (شخص أو عدة أشخاص) إلى طرف آخر(شخص أو عدة أشخاص) في موقف مواجهة حسب خطة معينة للحصول على معلومات عن سلوك هذا الطرف الآخر أو سمات شخصيته أو للتأثير في هذا السلوك و يتم ذلك من خلال مقابلة مباشرة بين الطرفين.(3)

و قد اعتمدنا على المقابلة في دراستنا بطريقة استثنائية، وذلك بإجراء عشر(10) مقابلات مع طالبات الحي الجامعي الذي نقيم فيه، وذلك من جل المزيد من الإضافة والتوضيح بما يدعم الدراسة ويفسرها.

---

(1) الحسن، إحسان محمد "علم الاجتماع السياسي"، دار وائل للنشر، عمان، ط2،2008، ص28.

(2) شروخ صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص34.

(3) عبد الفتاح إسماعيل وزكريا القاضي، "معجم مصطلحات حقوق الإنسان"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، ط1،2006، 345.

8- عينة البحث:

تستخدم العينة كأساس لتقدير الكل الذي يصعب أو يستحيل دراسته بصورة كلية لأسباب تتعلق بواقع الظاهرة أو بالكلفة أو الوقت، وبحيث يمكن تعميم نتائج دراسة العينة على الظاهرة كلها، ولاختيار العينة خطوات، وللعينة أنواع. [1]

وتعرف العينة كذلك على أنها مجموعة من الأفراد مختارة من مجتمع البحث على أسس علمية واضحة وتأخذ أشكالا مختلفة بناءا على نوعية وظروف البحث، وقد استخدمت لتسهيل عملية البحث.[2]

وقد حاولنا في دراستنا معالجة الفرضيات التي طرحناها لذا فقد أخضعناها لمعطيات منهجية، وحاولنا بالتالي اقتناء العينة الملائمة لموضوع بحثنا وهي من العينات غير الاحتمالية، وهي العينة الحصصية (عن طريق الحصص).

8-1العينة غير الاحتمالية الحصصية:

وتشمل إحدى عينات المعاينة اللااحتمالية عن طريق معاينة الحصص، وتستخدم عادة في دراسات التعرف على الرأي العام، وتنفذ بتقسيم المجتمع إلى أقسام، ثم تجمع المعلومات والبيانات من الحصة المطلوبة من الأشخاص في كل قسم، وتختار الوحدات في العينة عشوائيا.(3)

---

(1) شروخ صلاح الدين، المرجع السابق، ص24.

(2) عطوي جودت عزت،" أساليب البحث العلمي مفاهيمه وأدواته وطرقه الإحصائية "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص93.

(3) شروخ صلاح الدين، المرجع السابق، ص29.

9 خصائص مجتمع البحث:

يتميز مجتمع البحث بمجموعة من المتغيرات المختلفة أهمها السن، الجنس، الحالة المدنية... ،الخ، ويمثل الفئة العمرية ما بين 18 و 30 سنة وهي المرحلة العمرية التي يحدث فيها الرشد السياسي والمدني للشاب، ويصبح قادرا على ممارسة جميع حقوقه السياسية والمدنية، وهي الفترة التي يحاول فيها السعي إلى الاندماج الاجتماعي في المجتمع فيجد اغلبهم صعوبة في ذلك، وبالتالي فهي الفئة العمرية التي تعتبرها الدراسة – إجرائيا– ممثلة لمرحلة الشباب، يتم اختيارهم من فئة الجامعيين بجامعة وهران، وقد تم تحديد الدراسة أكثر حيث تم إجراؤها حول طلبة كلية العلوم الاجتماعية، وينتمون إلى تخصصات علم النفس وعلم الاجتماع إضافة إلى طلبة الجذع المشترك من مختلف المستويات، وقد اقتصرت الدراسة على هذه التخصصات لأنها تمثل نماذج عن شباب الجامعة، ولصعوبة التحكم في مجتمع البحث إذا تم توسيعه أكثر، إضافة إلى كوننا نشاركهم الكلية مما يسهل لدينا القيام بتقنية الملاحظة بالمشاركة وكذا الحصول على تركيبة العينة المطلوبة، ولم يتم اختيار التخصصات السابقة لذاتها وإنما لتوافر خصائص مجتمع البحث بها، إضافة إلى الأسباب سالفة الذكر، و يبلغ عدد الطلبة المعنيين بالبحث 2485 شابا جامعيا (حسب إحصائيات سنة 2012 سنة إجراء الدراسة) منهم 1491 من النظام الكلاسيكي، بنسبة 60 بالمائة، و 994 من نظام ال ل م د بنسبة 40 بالمائة ، وينقسمون إلى 1201 من الذكور بنسبة 48%، و 1284 من الإناث بنسبة 52% ، اخترنا على أساسها أفراد العينة، حسب الحصة المحددة للأقسام السابقة لمجتمع البحث (باعتباره منقسما إلى: ذكور/إناث، نظام كلاسيكي/ل م د وهو التقسيم الذي اعتمدناه أساسا من خلال الدراسة) وفق النسب المئوية السابقة والموافقة لكل من أقسام مجتمع البحث: (ذكور 48% ، إناث 52%، كلاسيكي60% ول م د 40 %)، وتركيب عينة البحث وفقا للحصة المناسبة لكل قسم بالنسبة المئوية، طبقا لتركيبة مجتمع البحث. وذلك لإتباع الدقة في مدى تمثيلها لمجتمع.

وقد وقع اختيارنا على 120 مبحوثا شابا من طلبة العلوم الاجتماعية، منهم 62 مبحوثا من الإناث بنسبة 52 %، و58 من الذكور بنسبة48 %موزعين حسب المتغيرات سابقة الذكر أهمها السن (18–30 سنة)، وكذا متغير حول صنف الإقامة بالنسبة للجامعة (داخل الحي الجامعي أي داخلي) وخارج الأحياء أي خارجي، والباقي نصف داخليين لمحاولة معرفة تأثير ظروف هذا الصنف الاقامي تمثلاتهم حول موضوع المواطنة والمشاركة الاجتماعية والسياسية كمواطن، ولم نعتمد متغير صنف الإقامة بالنسبة إلى الجامعة متغيرا أساسيا، وإنما ترجع إضافتنا إياه في الدراسة إلى الفضول الذي يميز الباحث السوسيولوجي، ومحاولته اكتشاف حقائق الأمور وخفاياها، ومسبباتها،من خلال جزء من أجزاء الدراسة.

وفيما يلي الجدول رقم(1) الذي يوضح متغير السن لدى المبحوثين:

جدول* رقم (1) يوضح متغير السن لدى المبحوثين

الجنس	متغير السن					
	18–22 سنة		23–26 سنة		27–30 سنة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	26	%22.16	29	%24.16	06	%05
إناث	27	%22.5	27	%22.5	05	%4.16
المجموع	53	44 .16	56	46.66	11	09.16

المصدر*: كافة جداول الدراسة بناء على معطيات الدراسة ومتغيراتها.

يوضح الجدول رقم (01) مدى التقارب بين الفئتين العمريتين (18 –22) سنة و(23–26) سنة ويبلغ مجموع المبحوثين في الفئة الأولى 53 مبحوثا بنسبة 44.16%، بينما يبلغ مجموع الفئة الثانية 56 مبحوثا بنسبة46.66 % .وبينما يقل مجموع نسبة مبحوثي المرحلة العمرية (27–30) سنة و الجدول (01)أعلاه يفصل في نسب الذكور والإناث

حسب المراحل العمرية بالتفصيل، وانه من المهم الاقتراب من عناصر في بداية مرحلة الشباب وهي أكثر إمكانية في إمدادنا بما تصبو إليه الدراسة، على عكس العناصر في أواخر مرحلة الشباب التي تتميز ببعض التراكمات المتعلقة بظروف حياتية ناجمة بالضرورة عن تطور احتياجات الشباب مع تطور الزمن وظروف الحياة المختلفة.

و فيما يلي توضيح متغير الحالة المدنية للمبحوثين، وذلك من خلال الجدول رقم (02):

جدول رقم (02) يوضح الحالة المدنية للمبحوثين

الجنس	الحالة المدنية					
	أعزب		متزوج		مطلق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	58	%48.33	04	%03.33	/	%00
إناث	50	%41.66	08	%06.66	/	%00
المجموع	108	90	12	10	/	00

تنعدم حالات المطلقين بين المبحوثين من خلال، وهو أمر مهم، حتى تكون إجاباتهم أكثر موضوعية، ويحدث التجاوب الذي يرجوه الباحث، لأن التمثلات الاجتماعية كما سبق الإشارة إليه تتأثر بتجارب الأفراد المختلفة مما يشير إلى احتمال تأثير الطلاق كتجربة اجتماعية على التصورات والتمثلات لدى الأفراد.

تقل نسبة المتزوجين (10%) بمجموع 12 مبحوثا والجدول أعلاه يفصل في نسب الذكور والإناث، ويرجع ذلك إلى الظروف المادية، الاجتماعية، الدراسية المختلفة والقوية.

بينما تميز الحالة المدنية (أعزب) ما تبقى من المبحوثين بنسبة كبيرة كمميز لمرحلة بداية الشباب التي تقل فيها نسبة الزواج مقارنة بالمراحل المتأخرة لمرحلة الشباب عموما وذلك كما تم توضيحه في الجدول رقم(2).

أما متغير صنف الإقامة بالنسبة إلى الجامعة وظروفه المعيشية المختلفة فيوضحه الجدول رقم (03): جدول رقم (03) يوضح متغير الإقامة بالنسبة إلى الجامعة

صنف الإقامة بالنسبة إلى الجامعة	الجنس					
	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
داخلي	20	16.33 %	25	20.83 %	45	37.50 %
نصف داخلي	08	08.66 %	07	05.83 %	15	12.50 %
خارجي	34	28.33	26	21.66	60	50

المصدر: بناء على معطيات الدراسة ومتغيراتها

يبلغ عدد المبحوثين من الصنف الخارجي(المقيمين بوهران) 60 مبحوثا، أي ما نسبته 50% من مجموع الباحثين، أما الصنف الداخلي من المبحوثين المقيمين بالأحياء الجامعية فيبلغ 45 مبحوثا أي ما نسبته 37.50% . أما ما تبقى 15 مبحوثا بنسبة 12.50 فهم نصف الداخليين المنحدرين من بعض المناطق كأرزيو، حمام بوحجر (عين تموشنت)، بطيوة وغيرهم من المبحوثين الذين يخصص لهم النقل اليومي إلى الجامعة.

والجدول رقم 03 يوضح في نسب الذكور والإناث في مختلف أصناف الإقامة، ونحاول من خلال الدراسة معرفة مدى التقارب، والتباعد أم التماثل بين تمثلات هؤلاء الشباب بمختلف الأصناف الإقامية فيما يخص مسالة المواطنة بكافة مجالاتها، ومدى تأثير الأصناف الاقامية السابقة على تمثلات المبحوثين، وبالخصوص أثناء معالجة موضوع مشكلات المبحوثين واحتياجاتهم، لما يتعلق الأمر ببعض الأصناف الداخلية والمقارنة بينها وبين الأصناف الأخرى من حيث تشابها أو عدمه من حيث موضوع احتياجاتها و مشكلاتها .

10-الإطار الزماني والمكاني للدراسة الميدانية:

تم إجراء الدراسة على مستوى كلية العلوم الاجتماعية في مقرها المحتوي تخصصات وأقسام علم النفس،علم الاجتماع، إضافة إلى الجذع المشترك علوم اجتماعية ، بجامعة وهران IGMO، وتم إجراء الدراسة الميدانية خلال السنة الدراسية (2013/2012)، بينما تم تقسيم استمارات الدراسة خلال جوان 2012.

11- تحيد مفاهيم الدراسة :

لكل حقل معرفي مفاهيمه ومصطلحاته التي يستخدمها وتعتبر همزة وصل بين العلماء والباحثين، ودون تحديدها يستحيل استيعاب الدراسة، وفهم مضمونها، لذلك يتوجب علينا منهجيا تحديد أهم المفاهيم، وسوف نتناولها بالترتيب حسب أهميتها في الدراسة، و**المفهوم:** بناء مجرد، وهو ثمرة التفاعل الاجتماعي، ويعمل المفهوم كأنه أداة من أدوات تفكيرنا يتعلق بتصنيف الواقع، والمفهوم ليس هو الكلمة، بل مضمون هذه الكلمة وما تعنيه هذه الكلمة، انه يتطور وينمو بتطور معارفنا العلمية وظهور حقائق جديدة.[1]

1 الشباب كلمة أم مفهوم : الشباب مجرد كلمة أو (la jeunesse n'est qu'un mot)، بهذه العبارة يعبر بورديو عن ارتيابه حول و جود فئة اجتماعية متجانسة بهذا المعنى نظرا للوضعيات والظروف الاجتماعية المختلفة للغاية لدى هؤلاء، وأن أي قراءة للمجتمع اعتمادا على عامل السن يعود برأيه إلى توهم وسوء فهم في ذلك.[2]

ورغم اختلاف الردود المتنازعة حول ما أشار إليه بورديو حول مفهوم الشباب، فإن الدراسات حول الشباب قد أخذت شرعية لا جدال حولها خاصة مع تطور الدراسات

---

(1) بن تريدي بدر الدين، المرجع السابق، ص333.

(2) «Jeunesse ;quel avenir ?;mensuel du syndicat national de L'enseignement supérieur in le SNESUP n :597 ;sep 2011 ;p10.

حول الفردية[1] ودراسات الفكر الانواري الذي يصف فترة الشباب بالاستقلالية والسيطرة على أقداره والتحكم في مصيره[2] وبالتالي فان أخذ مسافة بالنسبة إلى الطروحات السابقة، أو تحليل كلمة شباب معرفة تاريخها ومكان نشأتها، لا شيء من ذلك يمنع من خضوع موضوع الشباب ودراسته للتحليل حسب مونية شريبي وإيمان فراق (3) وحسب Olivier Galland فإن رفض أي طريقة للتحليل على أساس التسمية وأي تصنيف بيولوجي أو نفسي، أو حسب فئة السن لا يبطل التحليل السوسيولوجي مبدئيا حول مسائل الشباب. وقد أخذت الدراسات السوسيولوجية المقارنة للشباب بالتالي في الدول العربية منحيين: المنحى الأول يتعلق بالدراسات حول إشكالية المعايير والقيم، والمنحى الثاني اتخذته دراسات تعالج علاقة الشباب بالسياسة.(4)

1-2 تحديد فترة الشباب :

من المعتاد أن مرحلة الشباب تمثل الفئة العمرية ما بين 19 إلى 25 سنة، وهناك من يحددها بفئة (0-30) سنة، وقد يصل الأمر إلى 35 حتى 40 سنة.

1-3 ما هو الشباب:

الشباب ظاهرة اجتماعية أساسا تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو من خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة، وتميل معظم المجتمعات إلى تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفقا لعدد من المعايير والمقاييس [5]

---

(1) الفردية في علم الاجتماع كمميز للمجتمعات الصناعية الحديثة متخذة من الفرد وحدة مرجعية إذ يقرر مهنته ويختار قرينه ويتحمل مسؤولية معتقداته بكل حرية, وكلها مؤشرات على استقلال اكبر مما هو عليه مقارنة بالمجتمعات التقليدية.

(2) ويضاف إلى البعد الفر داني للموضوع بعد آخر قد أفرزت عنه مظاهرات الستينات من القرن العشرين وهو البعد الكلي la dimension collecttive، انظر jeunesse quel avenir,op cit

(3) Bennani Mounia Chraibi et Iman Farag « jeunesse des sociétés Arabes (par dela les menaces et les promesses)" Ed Aux lieux d'être, le Caire, 2007 p31.

(4)Voir :Benani chraibi M,op cit,p22.

(5) محمد علي محمد،" الشباب العربي والتغير الاجتماعي "دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1985، ص 20.

وتصبح عملية تحديد مرحلة الشباب إحدى مظاهر التطور الاجتماعي مع زيادة تعقيد المجتمعات نتاج تطورات النظم الاقتصادية والثورة الصناعية والإدارية لترتبط بالتطورات التي طرأت على نظام التعليم في المجتمع، حيث يتوقع المجتمع من الشباب الذي يحصل على قدر لا بأس به من التعليم الرسمي أن يقوم بدوره في المجتمع، وفي الواقع أن التطور الذي طرأ على نظام التعليم من الأسباب الهامة التي جعلت الشباب يمثل فئة اجتماعية لها وزنها في المجتمع. [1]

1-4 لماذا نهتم بالشباب:

هناك أكثر من اتجاه فيما يتعلق بتحديد مرحلة الشباب ،و يستخدم المفهوم إطارا بيولوجيا في الغالب يعتمد أساسا على فكرة النضج الجسمي والعقلي، متجاهلا أن الشباب يمثل حقيقة اجتماعية أكثر منها ظاهرة بيولوجية. والواقع أن التصور الصحيح عن الشباب ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذين المعيارين في آن واحد ولا يمثل الشباب مرحلة نمو مفاجئ وإنما هي استمرار طبيعي لعملية التنشئة الاجتماعية، وهي مرحلة انتقالية لها مقوماتها النفسية، الاجتماعية والبيولوجية.

لماذا نهتم بالشباب :

يحظى الشباب بأولوية الاهتمام على المستويات الحكومية كما على المستويات الخاصة، ويسود في الخطابات المختلفة أنهم أساس المستقبل، فمن يبلغ حاليا بين 15 و25 سنة سيكون بعد عشر سنوات بين 25 و 35 سنة، ويتمتعون بالحماس، الطاقة والرغبة في التعبير برؤية جديدة للحياة يؤهلهم ليشاركوا في التطور، رغم ما يميزها من ظروف نفسية صعبة تتطلب دعم الأجيال الكبيرة، كونهم يمثلون القسم الأكبر للمجتمع نظرا لكفاءتهم في مختلف الأعمال، وأهميتهم كعنصر فاعل للتطور، ويعتبر المستوى العلمي مهما في هذه المسألة.[2]

---

(1) محمد علي محمد، المرجع نفسه، ص 20.

(2) Besoins de la jeunesse :problémes et mesures (troisième conférence d'action sociale en Afrique orientale et centrale, Du 15 au 23 Septembre 1969, le comité de Service social de l'Ouganda, Kampala (Ouganda) p 80.

الشباب الجامعي:

نستطيع القول أن الشباب الجامعي ينطبق عليه ما ينطبق على الشريحة الشبابية عموما من خصائص، إلا أن ثمة خصائص قد ينفرد بها الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون لنسق تعليمي معين ويتهيئون لشغل مكانة اجتماعية معينة تفرض عليهم إدراكاً أكبر لمختلف ما يحدث في المجتمع المحيط بهم – وخاصة المشكلات المجتمعية ، ومن ثم تميزهم بمجموعة من الخصائص التي يتحدد من خلالها درجة مشاركتهم في التعامل مع هذه المشكلات، ومن أهم الخصائص المميزة للشباب الجامعي ما يلي:

الفاعلية والدينامية:

وتتولد هذه الفاعلية لما يصل إليه الشاب الجامعي من نمو واكتمال للتكوين البيولوجي والفسيولوجي من ناحية، وما يؤدي إليه النمو النفسي والاجتماعي من ناحية أخرى. فالمرحلة الجامعية تجمع بين خاتمة المراهقة وبداية الشباب، وتتجلى فيها بشكل واضح مظاهر التعبير عن الاقتراب الشديد من الرجولة أو الأنوثة الكاملة، هذا بالإضافة إلى ما تتسم به هذه المرحلة من تفتح الاستعدادات العقلية وتمايز الميول والاتجاهات، وهو ما يؤدي إلى بداية تهيئة الشاب الجامعي لشغل الدور الاجتماعي وتقلد المسئوليات الاجتماعية، كما أن ظروف المرحلة التعليمية في الجامعة وما تؤديه وما ينتج عنها من إدراك الشباب الجامعي لما يحيط به بشكل أكثر عمقا -وخاصةً المشكلات المجتمعية المحيطة - لذا فإن حساسية الشباب الجامعي للواقع الاجتماعي بمختلف مكوناته ومشكلاته تكون أكثر مما قد يدفعه لمزيد من الفاعلية والمشاركة في هذا الواقع:

كما أن السبب لدينامية هذه المرحلة يرجع لطبيعة التكوين البيولوجي والفسيولوجي والوضع الاجتماعي للشخصية الشابة.

2-القلق و التوتر :

إن مصدر هذا القلق – علاوة على مصدره للشباب عموماً – يرجع لطبيعة المرحلة الفاصلة بين إعداده للدور الاجتماعي، وتقلده لهذا الدور والقيام به، وما يصاحب ذلك من خيارات تفرض عليه وقد لا تلائمه، ويبدو ذلك بوضوح في اختيار نوع التعليم ووجهته، فكثيراً ما يقع الشباب الجامعي تحت تأثير القلق والتوتر نتيجة لفرض تطلعات أبوية غير الواقعية في تحديد وجهته التعليمية أو نتيجة لوقوف مكاتب تنسيق القبول بالجامعات بينه وبين نوع التعليم الذي يرغبه، وينشأ القلق والتوتر من مصدر آخر أيضاً يتمثل في غموض

المستقبل المهني الذي ينتظر شباب الجامعات. فإذا كان مشكل التنسيق يطارده قبل التحاقه بالجامعة، فإن مشكل القوى العاملة ينتظره بعد التخرج. هذا إلى جانب أن هناك عامل آخر يؤكد خاصية القلق لهذه الفئة العمرية ويتمثل في أن الشباب تعودوا على رفض المتغيرات المستقرة والمألوفة، ويستدعي الأمر إجراء دراسات عديدة حول مسالة القيم الوطنية وعلاقتها بشباب ا لجامعة، ومدى تأثير القضية القيمية في الاستقرار الوطني وانعكاس ذلك على مختلف المجالات.

ثانيا : القيم

2-1 القيم من الناحية اللغوية:

تورد المعاجم اللغوية مجموعة من المعاني لكلمة (قيمة) وجمعها قيم، وتظهر الأصول اللغوية أن كلمة قيمة مشتقة من الفعل (قوم) الذي تتعدد معانيه، وقد استخدم هذا الفعل ومشتقاته ليدل على معان للديمومة، الثبات، السياسة والاستقامة.[1]

2.2 المعنى الاصطلاحي:

حتى لا نخوض في موضوع التفاوت في شرح القيم ارتأينا أن نعرض أهم التعاريف التي تساعدنا في التعامل مع الموضوع و المستندة إلى: النظر إلى القيم باعتبارها مجموعة من المعايير التي يحكم بها على الأشياء بالحسن والقبيح ثم النظر الى القيم باعتبارها حاجات، اهتمامات، اتجاهات ومعتقدات ترتبط بالفرد.

والقيم تؤثر في اختيار الأهداف وأساليب الفعل و تتجسد فيه اتجاهات الأفراد والجماعات وأنماط سلوكهم ومعتقداهم وترتبط بالبناء الاجتماعي وتؤثر فيه و تتأثر به.[2]

وتعرف القيم حسب معجم مصطلحات علم النفس والاجتماع بأنها مجموعة من التنظيمات المعقدة لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعنى، سواء كانت صريحة أو ضمنية فهي بمثابة حكم تفضيلي يعتبر إطارا مرجعيا يحكم تصرفات الإنسان في حياته الخاصة والعامة، والقيم عند الأفراد تتميز في أغلب الحالات بالثبات.

---

[1] صفاء المسلماني، "علم الاجتماع التربوي (نظرة معاصرة)"، دار المعرفة، الإسكندرية، دط، 2009، ص 129 .

(2) عبد الرؤوف رمضان بثينة،"مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة وقيم الانتماء،"دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، دت، ص23.

والاستقرار والتعبير عن الغايات والأهداف البعيدة وهي تعبير عن الدوافع الأخلاقية والفعالة.[1]

وقد عرف مالينوفسكي القيمة على أنها ارتباط قوي وحتمي بين الكائن الحي وبعض الأهداف والمعايير والأشخاص المعنيين الدين يعتبرونها وسيلة لإشباع حاجات الكائن الحي [2]والقيم بالنسبة للعالم الاجتماعي هي حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي فالعالم الاجتماعي لا يهتم بتخمين وزها الجوهري بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد والجماعات بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق النفسية والاجتماعية التي تميز بعضهم عن بعض. ويعتبر الإسناد إلى القيم أمر ثابت عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين لاسيما دروكايهم وفيبر و يمكن اعتبارها أحد التدابير الأكثر ابتكارا لفكرهم، فيشدد فيبر على أهمية الطهرية في تكوين الروح الرأسمالية، كما تتأمن الوحدة الاجتماعية بالنسبة لدوركهايم كما بالنسبة لفيبر بواسطة القيم المترسخة لدى الأفراد موزعة بينهم ومتمثلة من قبلهم[3].

إن القيم الموصوفة أنها أخيرة ونهائية يتم تعريفها غالبا باعتبارها مرتبطة بالتجربة الدينية، وتعددت في هذا الإطار الأعمال التي كان من أهدافها تبيان أن المواقف الدينية عتبر بمثابة المحدد الرئيسي لتوجهات القيم لدى الأفراد ، و يعتبر Galland Olivierمن بين المتطرقين لهذه القضية[4]

ثالثا: التنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية وأخطرها شانا في حياة الفرد لأنها توفر له الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته، والتنشئة الاجتماعية هي

---

(1) حجازي سمير سعيد، " معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس والاجتماع ونظرية المعرفة"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ص 239.

(2) الحسن إحسان محمد، " موسوعة علم الاجتماع "، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، د.ت، ص 515.

(3) بودون وبوريكو،"المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص451.

(4) يتطرقGalland في إحدى المواضيع المعروضة بسوسيولجيا الشباب إلى دراسة المواقف الدينية وعلاقتها بنظام القيم ومدى تأثير الانتماء الديني لدى الفرد على توجهاته نحو أنماط القيم.

إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين، وهو مجتمع سابق عليه.

و التنشئة الاجتماعية تلك العملية التي يكتسب من خلالها الإنسان القيم والأفكار والشخصية والمهارات، وقواعد التصرف التي تؤهله للمساهمة بصفة عضو فاعل في نشاطات الجماعات المتنوعة كالأسرة، المدرسة، المنظمات والجمعيات الثقافية والرياضية والمجتمع الشامل [1]

ويقوم المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية بدور هام وأساسي في إكسابه خصائص مجتمعه كاللغة، العقيدة، العادات، التقاليد، فالإنسان لا يكون كائنا اجتماعيا إنما على المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية صقله وتوجيهه لأن بقاء المجتمع

واستمراره يتم في جانب من جوانبه ببقاء ثقافته واستمرارها، فالعقائد والقيم والعادات

والتقاليد وكل ما يميز مجتمع عن آخر لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا تم توارثه جيلا عن جيل[2] ويتم ذلك عبر وظيفة التنشئة الاجتماعية التي يتم بواسطتها يغرس المجتمع قيمه

وقواعده ومعاييره في أفراده.

ويساعد المجتمع في أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية تلك الوحدات التي تنمي استعداداتهم في ظل ثقافة مجتمعهم وهي: الأسرة، المدرسة، المسجد، دور الحضانة، رياض الأطفال، التلفزيون و وسائل الإعلام ، و غيرها من الوحدات الاجتماعية كالنوادي الرياضية و المراكز الاجتماعية المختلفة.

رابعا: التنشئة السياسية

(1) حافظ سالم رعد،"التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي (دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة)، دار وائل للنشر، عمان، ط1،2000 ، ص03 .

[2] زعمي مراد، " مؤسسات التنشئة الاجتماعية"، مديرية النشر بجامعة باجي مختار، الجزائر، دط، 2002، ص 13.

التنشئة السياسية نوع خاص من أنواع التنشئة الاجتماعية [3] والتنشئة السياسية هي العملية التي يستطيع من خلالها المجتمع نقل ثقافته السياسية من جيل إلى آخر، كما عرفت التنشئة السياسية على أنها العملية التي من خلال يكتسب الفرد الاتجاهات والتوجهات نحو الظواهر السياسية، من جهة وينقل المجتمع المعايير والمعتقدات السياسية من جيل الحالي إلى الجيل القادم من جهة أخرى، وهناك مؤسسات عديدة تشارك في عملية التنشئة السياسية أهمها الأسرة، المدرسة، الحزب السياسي، المهنة، وسائل الإعلام، وغيرها.[1]

ويمكن تعريفها على المستوى الفردي بأنها ببساطة العمليات التي يكتسب من خلالها الفرد توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي.[2] فالتنشئة السياسية هي عملية تزويد الأفراد بالقيم، والمبادئ، والاتجاهات، الآراء السياسية إما بطريقة مكتسبة كالتعليم والتلقين* أو بطريقة مفروضة كزرع القيم، الاتجاهات والممارسات الجديدة التي تحتمها ظروف المجتمع دوافعه، وسياسته، لذا تختلف التنشئة السياسية من مجتمع لآخر باختلاف الظروف والأحوال والسياسات. [3] وتنقسم التنشئة السياسية إلى مباشرة وغير مباشرة ويرى آلمند ان معظم حالات التنشئة السياسية تحدث عن طريق غير مباشر.[4]

5-1 الثقافة السياسية:

انظر : سالم رعد حافظ،المرجع السابق،ص16.

(1)الحسن إحسان محمد ، " علم الاجتماع السياسي" ، دار وائل للنشر ، الأردن ،ط1،2005 ، ص 263

(2) المسلماني صفاء ، المرجع السابق ، ص 55

* يتضمن التلقين السياسي على نسبة أقل من التفاعل و المرونة و لا تخلو أي تنشئة سياسية من بعض عناصره ، و يشير إلى صور و أفكار تهدف للسيطرة ، مؤكدا على الحقيقة المطلقة لمجموعة واحدة من القيم ، و لايحوي الفرصة لقيم بديلة.

[3] الحسن إحسان محمد ، موسوعة علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص 212

[4])للتفصيل في أنماط التنشئة السياسية ،أنظر سالم رعد حافظ ، المرجع السابق ص ص 52 ، 55.

الثقافة هي البيئة التي يحيا فيها الإنسان، تنتقل من جيل إل جيل، وتتضمن الأنماط الظاهرة والمختفية من السلوك المكتسب عن طرق الرموز وتتكون ثقافة أي مجتمع من أفكاره ومعتقداته ولغته وفنونه وقيمه وعاداته وتقاليده وقوانينه وغيرها من وسائل حياته وتنشيط أفكاره .[1]

و تطلق تسمية الثقافة السياسية على التمهيد للسياسة بالثقافة وتحقيق الثقافة في السياسة

وبدونها تصبح منعزلة عن الواقع الذي تعمل فيه، وتصبح السياسة مجرد ديماغوجية نفعية وارتزاق، مجرد قوة وتسلط.[2] ويشهد تاريخ الفكر السياسي على ذلك في الغرب

والشرق، في الماضي كما في الحاضر فقد كانت عظمة فلاسفة التنوير في الغرب، فلاسفة الثورة الفرنسية بآرائهم في الحرية، الإخاء، المساواة والعدالة حقوق الإنسان

والمواطن، القانون الدستور والفصل في السلطات وانتشرت هذه الثقافة السياسية خارج فرنسا، في ألمانيا عند كانط وفي ايطاليا عند مازيني، وانجلترا عند لوك وهيوم، وفي أمريكا عند توماس بين، لأن تغيير العقول والأذهان يسبق تغيير المجتمعات والنظم السياسية.[3]

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتنحصر في القيم، الاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية فهي نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما ولا بد أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس، وتشمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية.[4]

---

[1] عبد الفتاح إسماعيل عبد الكافي، المرجع السابق، ص 77.

[2] حنفي حسن،" في الثقافة السياسية (آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي)"، منشورات علاء الدين، دمشق، ط1،1998، ص182.

[3] نفس المرجع ص 183

[4] عبد الفتاح إسماعيل عبد الكافي، المرجع السابق، ص 77.

2-5 الثقافة السياسية عند آلمند :

ترتبط أفكار آلمند عن الثقافة السياسية بشدة بمفهوم النسق السياسي، والنسق السياسي هو نسق للفعل يشمل السلوك والنظام والمعايير التي يمكن ملاحظتها امبريقيا حينما تؤثر في السلوك والنظم أو المؤسسات السياسية أو الأفراد الذين يقومون بأدوار سياسية يمكن النظر إليهم في ضوء ما يفعلونه وكيفية ارتباطه بما يفعله الآخرون وتأثيره فيما يفعلون.

ويشمل النسق كلا من الوحدات المترابطة ويتضمن التساند المتبادل بين تفاعل تلك الوحدات وقدرا من الاستقرار في هذا التفاعل ووحدة النسق السياسي هو الدور الذي يراه آلمند على أنه إتباعا لبارسونز وميشلز، ذلك الجانب المنظم من توجه الفاعل الذي يمثل مشاركته في عملية التفاعل ويحددها. [1] ويرى آلمند أن الثقافة السياسية ليست نظرية بل مجموعة من المتغيرات التي يمكن استخدامها في بناء النظريات، فهي مكون من نسق من المعتقدات الامبريقية والرموز العاطفية (التعبيرية)، والقيم التي تعرف الموقف الذي يحدث فيه الفعل السياسي، وتتضمن الأبعاد الرئيسية للثقافة السياسية، الشعور بالوحدة الوطنية والاتجاهات التي يعتنقها الشخص تجاه نفسه كعضو من الدولة، ونحو زملائه المواطنين، والاتجاهات والقيم نحو أداء الحكومة، والمعارف والاتجاهات المتصلة بعمليات اتخاذ القرار السياسي.[2]

سادسا: الممارسة نوع من الخبرة المنظمة نسبيا ، و تشير إلى تكرار حدوث الاستجابات للظاهرة نفسها، أو ما يشبهها في مواقف بيئية منظمة نسبيا، ومن أمثلة ذلك ما تهيؤه المدرسة من مواقف ترتبط بالمنهج الدراسي أو أنشطة خارج المنهج الذي يتعلمه الطلاب.[3]

---

[1] أبو زيد أحمد سليمان ،" علم الاجتماع السياسي الأسس و القضايا من منظور نقدي"، دار المعرفة الجامعية ،دط ، ص 166

[2] نفس المرجع ، ص 167

[3] نواف أحمد وعبد السلام موسى العديلي،" مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية "، دار المسيرة، عمان، ط1،2008، ص160

ويولي علماء الاجتماع الأهمية القصوى للممارسة في حياة الأفراد، إذ يقترح ويؤكد ريتشارد براون توجيه وظيفة العلوم الاجتماعية لتساهم في فهم الممارسات اليومية للمواطن)[1]

سابعا: المجتمع المدني:

إن التعريفات المختلفة للمجتمع المدني، برغم تعدد منطلقاتها إنما تلقي بصورة مباشرة الضوء على العوامل أو الظروف التي تعزز ظهور كيانات أو منظمات اجتماعية تربط بين مكوناتها أو بينها جميعا علاقات وتمارس أنشطة طوعية نشأت أساسا دون اللجوء إلى القهر الرسمي أو السياسي أساسا عن خاصية الطوعية.

والمجتمع المدني كمفهوم وواقع كيان طوعي معقد وشامل يتأثر بظروف اجتماعية

واقتصادية وسياسية متنوعة، ويؤثر فيها ثباتا وتغيرا، وبالإمكان اعتبار انه مع توماس الاكويني في القرن 13، أخذ المصطلح في الدوران، ثم التعميم مع القرنين 16، و 17 الميلادي.[2]

وقد أتى مفهوم المجتمع المدني متأخرا إلى علم الاجتماع متأخرا تحديدا من خلال تحليل هيغل وماركس، وكما هو متعارف عليه حول أن المجتمع المدني يشير إلى كل ما هو (ليس الدولة) قد جاء به هيغل من خلال "فلسفة الحق" 1821 كوضعية متوسطة بين الأسرة و العلاقات السياسية.

ولا نبالغ في القول أن الأفكار الهيغلية حول المجتمع المدني بمثابة نقطة انطلاق غالبية اتجاهات الفكر الغربي حول الموضو [3]

---

(1) voir R.Brown : l'invention et les usages des sciences sociales Ed, l'Hamattan 2003

(2) voir : SALHI Mohamed Brahim " l'Algérie citoyenneté et identité, Ed Achab, l'Algérie2010,

(3) Mamdani (M)', « citoyen et sujet (l'Afrique contemporaine et l'héritage du colonialisme tardif) », Ed karthala, Paris 2004, P29

والذي يرى فيه مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة، أما لدى ماركس انجلز فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع لكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني (مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقوى الإنتاج) مع الدولة(البنية الفوقية لظاهرة العلاقات الطبقية ضمن المجتمع المدني).

غرامشي(1891-1937) سوف يمنح من جهته الصلابة لمفهوم المجتمع المدني مفسرا إياه على أساس إيديولوجيته، منظماته وقنوات انتشاره: النظام التربوي، الإعلام، النقابات، ورغم الغموض النسبي الذي يحمله التفسير فانه يشير إلى فكرة الوسيط بين الدولة، السوق والمجتمع[1] ، ويصر غرامشي على إمكانية تداول أشكال مختلفة من "الخطاب" في المجتمع المدني بما في ذلك الدين، الفلسفة، وتؤلف هذه الأشكال سوية تشكيلا ثقافيا محددا. ويتألف المجتمع المدني من كافة المؤسسات التي يمكن أن يطلق عليها اسم المؤسسات الخاصة[2].

ولدى غرامشي كما لدى بارسونز وهابرماس أن الاختلاف الذي يخترق المجتمع المدني محوره ثلاثية الدولة، الاقتصاد والمجتمع وان ميدان المجتمع المدني ليس السوق ولكن الرأي العام والثقافة، أين يكون المثقفون هم الفاعلون في صناعة الهيمنة وأن خواص المجتمع المدني الأساسية هي المشاركة الطوعية،التنظيم والاستقلالية التي يضمنها في الواقع جهاز الدولة[3].

وتتدخل اعتبارات عديدة في تحديد مفهوم المجتمع المدني أهمها شكل علاقته بالدولة (تبعية، شراكة أم استقلالية) الطريقة التي تنشط بها منظماته إضافة إلى مدى تنشئة فواعله و تكوينهم حول القيم و المبادئ الديمقراطية و كذا تصورهم للمواطنة وإدراكهم لها قولا وفعلا[4].

ثامنا : الدولة:

---

(1) Mamdani(M),op cit, P237.

(2) انظر:عزمي بشارة،"المجتمع المدني(دراسة نقدية)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،دط،1998،ص208.

(3) Ibid, p29.

(4) voir : Salhi Brahim : op cit p 238.

يعرف ماركس فيبر الدولة بأنها البنية أو التجمع السياسي الذي يدعي بنجاح احتكار الإكراه المادي المشروع، تلك هي ميزتها النوعية التي تضاف إليها سمات أخرى، من جهة تنطوي على عقلنة للقانون والنتائج التي تستتبع ذلك مثل تخصص السلطتين التشريعية والقضائية، وإنشاء شرطة لحماية امن البلاد وتأمين النظام العام ومن جهة أخرى تعتمد على إدارة عقلانية مبنية على أنظمة واضحة تسمح لها بالتدخل في شتى الميادين من التربية، الصحة، الاقتصاد وحتى الثقافة و تملك الدولة قوة عسكرية دائمة تقريبا .[1]

تاسعا : الأمة :

يتداخل مع مفهوم الدولة أو يقترب منه مفاهيم أخرى أهمها الأمة، الشعب، الحكومة والمجتمع[2].

ومفهوم الأمة انتشر مع مفهوم الدولة الحديثة بل إن التفسير الأساسي لوجود الدولة بأوربا كونها (دولة–امة)، ويختلف مصطلح الأمة مفهوميا عن مفهوم الدولة في تركيزه على عنصر البشر في جانب كبير من التجانس الموضوعي في الثقافة، الدين، اللغة أو السلالة مما يشعر أفراد الجماعة بوحدة الانتماء، وبهذا المعنى قد تكون الأمة مجزاة سياسيا في كيانات سياسية إقليمية مختلفة، أو في كيان سياسي موحد،و حينما تسعى الأمة إلى التوحد فإنها تسعى إلى إنشاء دولتها أي (دولة–امة) ومن هنا كان تزامن ظهور مفهومي الدولة والأمة بأوربا بداية من القرن السادس عشر[3].

عاشرا : الشرعية

فكرة الشرعية من أهم الأفكار والمفاهيم في الحياة السياسية، ويبرز في الاستخدام العربي كصفة للأفعال والأمور مثل السياسة الشرعية، المقاصد الشرعية وتعرف

---

[1] مصباح عامر،" مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، ط1، 2005، ص84.

[2] إبراهيم سعد الدين "المجتمع والدولة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 2005.، ص44.

[3] نفس المرجع ،ص 44.

الموسوعة الدولية مفهوم الشرعية بأنه الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق[4].

ويجب التفرقة بين مفهوم الشرعية الذي يدور حول فكرة الطاعة السياسية أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي، أي أن الشرعية مفهوم سياسي و المشروعية مفهوم قانوني[1].

11-الانتخابات:

لم تكن الانتخابات من قبل مقياسا للمواطنة و لا أساسا للمشاركة في ممارسة السيادة، فقد كانت بشكل ثانوي في ديمقراطية دولة المدينة اليونانية والرومانية التي عملت بنظام الديمقراطية المباشرة [2] وفي نفس السياق فإن ديمقراطية روسو لم تفسر بالانتخاب، ويكون الحكام حسبه مفوضين من الشعب وليس ممثلين له، وكان ينبغي انتظار نهاية القرن 18 لدى مؤسسي ثورة 1789 أين تجسدت فكرة التمثيل السياسي لديمقراطية التمثيلية[3] وذلك على الرغم من التضييق الذي صاحب الاقتراع وحصره في فئات محددة.

إضافة إلى ذلك فإن الانتخاب لم يكن مرادفا للديمقراطية أو المواطنة، حيث أنه لم ينشأ حق الاقتراع العام للرجال حتى 1848 من قبل الجمهورية الثانية بفرنسا، أما النساء فكان ينبغي انتظار عام 1945 لاستدعائهم للانتخابات[4]

---

(4) دنان أبو مصلح، المرجع السابق، 298.

(1) أبو مصلح عدنان، نفس المرجع السابق، ص299.

(2) Catherine de weden, citoyenneté, nationalité et immigration, Ed Arcantere, Paris, 1987, P51.

(3) Ibid,p52.

(4) Nicole du Saussois:"Education à la citoyenneté, cycle2, (une fiche par semaine), Ed RETZ, p15.

و يمكن تعريف الانتخابات بأنها المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، والانتخابات هي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد للشعب.[5]

12 -التصويت

هو أبرز أشكال الممارسة السياسية للشعب وأول الحقوق السياسية للمواطن في العصر الحديث، وتعني منح إبداء الرأي في القضايا المختلفة للمجتمع دون تمييز.[1]

13-الحق:

هو المفهوم العام هو قدرة لشخص من الأشخاص على أن يقوم بعمل معين يمنحه القانون له، ويحميه تحقيقا لمصالح يقرها، وأن كل حق يقابله واجب، وأن الفقه القانوني قد استقر على تعريف الحق بأنه سلطة شخص على شيء معين ما أو مادي أو أدبي يقرها القانون ويحميها، ولا يمكن تصور الحق بدون قانون، حيث لا يوجد الحق إلا حيث يعيش الناس في مجتمع منظم، أي مجتمع يسوده القانون[2].

14 /الواجب:

هو الشعور بالالتزام تجاه القيم، وهو تجسيد للسلوك المؤدي لتحقيق الغايات الأخلاقية والدافع إلى تنفيذ ما تقضي به الأخلاق،

ويقابل الواجب الحق، ويتعادلان في حياة الفرد والمجتمع.[3]

15-المدخلات:

---

[5] إسماعيل عبد الفتاح، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص53.

[1] نفس المرجع،ص149.

[2] نفس المرجع،ص 148.

[3] إسماعيل عبد الفتاح،نفس المرجع السابق، ص371.

مفهوم يتعلق بارتباط النظام بالبيئة، والمدخلات هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة.

16-المخرجات:

مفهوم يتعلق بارتباط النظام بالبيئة، ويمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة أي السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد والمخرجات عامة[4]

17-الاتصال:

يعود أصل كلمة الاتصال إلى المصطلح اللاتيني communis بمعنى الاشتراك في المعلومات، الأفكار، الاتجاهات، مع الآخرين والقيام بالاتصال يعني محاولة إيجاد نوع من المشاركة مع شخص آخر أي محاولة إشراكه في المعلومات، الفكر الاتجاهات.

ويعتبر الاتصال عملية نقل المعلومات الآراء والاتجاهات من المصدر إلى المستقبل بغرض التأثير عليه .

ولدى علماء الاجتماع فإن مفهوم الاتصال يحوي العمليات التي يؤثر بها الأفراد على بعضهم البعض على أساس أنه في كل عمل من الأعمال أو حدث من الأحداث توجد جوانب اتصالية.[(1)2]

18-الإعلام :

الإعلام من المفاهيم التي تختلط بمفهوم الاتصال: هو لغة التبليغ و في معناه الواسع والشائع هو نقل الأخبار، الحقائق والمعلومات بهدف الإقناع ويوصف الإعلام انه إحدى وظائف الاتصال في نظام العملية السياسية، فهي عملية اتصالية بين الطرفين أيا كانت وسائله ووظائفه.

---

[4] نفس المرجع السابق،ص ص 314، 315.

[1]مكي ثروت،"الإعلام و السياسة"(وسائل الاتصال و المشاركة السياسية)"،عالم الكتب،القاهرة،ط2005،1،ص19

أما الاتصال فهو تأثير متبادل يحدث تفاعلا من خلال تبادل الرأي المعلومة، والأفكار في الوسط الإنساني، بعبارة أخرى الاتصال يعبر عن التفاعل والمشاركة ورجع الصدى على عكس الإعلام الذي يعبر عن نقل المعلومات والحقائق والأخبار.[2]

19-التربية الوطنية:

عبارة عن مناهج دراسية إجبارية يدرسها جميع طلاب مراحل التعليم العام والخاص والعالي من اجل تنمية عوامل الولاء والانتماء للوطن وغرسها في نفوس الأبناء.

وتؤدي التربية الوطنية إلى تحمس الطلاب وإدراكهم لحقوقهم وواجباتهم بناءا على قواعد الوطنية، والروح التي تنبع من التربية الوطنية تنشئ التلاميذ على مبادئ وتعليم وتربية خاصة يفضل المواطن بناءا عليها مصلحة الوطن على مصالحه الشخصية((1).

و بعد تطرقنا إلى أهم مفاهيم هذه الدراسة المتواضعة بما تقتضيه شروط و محتويات المقاربة المنهجية و الضرورية التي استهلت بمقدمة عامة تمهد للموضوع، و تعطي نبذة موجزة عن بعض الدراسات في موضوع المواطنة بالغة العربية، الفرنسية، و كذا الدراسات الأكاديمية و كيف إفادتنا هذه الأخيرة في دراستنا و كانت بمثابة الموجه لنا نحو ما ينبغي أن يكون و أن يضاف في بعض الحيثيات و المسائل المتعلقة بمسالة المواطنة.

و عقب التمهيد للموضوع من خلال المقدمة العامة تطرقنا إلى أسباب اختيار الموضوع ،أهمية الدراسة،صعوبات البحث، الإشكالية و أهم الفرضيات التي تتمحور حولها الدراسة ، منهجية البحث ،تقنيته ،و كذا عينة البحث، خصائص مجتمع البحث، الإطار الزماني و المكاني للدراسة الميدانية .

لقد عنون الفصل الأول من الدراسة بالإطار النظري لدراسة المواطنة و يتضمن هذا الفصل مبحثين، إذ يتعلق الفصل الأول بمفهوم المواطنة، أركانها و أبعادها، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى ابرز و أهم المحطات غي تطور المواطنة .

---

(2) مكي ثروت، نفس المرجع السابق، ص21.

(1) نفس المرجع، ص91.

الفصل الثاني من هذه الدراسة و المعنون ب شباب الجامعة و المواطنة الاجتماعية يتطرق في مبحثه الأول إلى المواطنة و المنظومة القيمية من حيث أهمية القيم، التربية، التعليم ، العولمة و قيم المواطنة، أما في مبحثه الثاني فيتطرق الفصل الثاني إلى المشاركة الاجتماعية و المواطنة الاجتماعية لدى الجامعيين و كيفية اكتساب هذه الأخيرة من خلال الأسرة، المؤسسة التعليمية، وغيرها كما هو موضح في فهرس الدراسة .

من خلال مبحثه الأول يحاول الفصل الثالث معالجة مسالة المواطنة السياسية لدى الجامعيين عبر عنصر المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية و المنظمات الطلابية ، و يتطرق المبحث الثاني إلى دراسة عنصر الثقافة السياسية المشاركة و أثرها على المشاركة السياسية، و كذا توجهات الجامعيين نحو النظام السياسي و الانتخابات ،بينما يفصل المبحث الثالث بإيجاز في موضوع التنشئة السياسية و دورها في تفعيل المواطنة السياسية عبر عامل الدين، الأسرة، المؤسسة التعليمية، ووسائل الإعلام التي نتطرق في البحث الرابع إلى تأثيرها على المواطنة السياسية مبرزين بعض نتائج الدراسة حول الصورة العامة لإعلام الجامعيين .

يتطرق الفصل الرابع و الأخير و المعنون بشباب الجامعة بين احتياجاته ،الجامعة ،و رهانات الظروف الاجتماعية، إذ يتطرق من خلال المبحث الأول إلى مشكلات الجامعيين و احتياجاتهم المختلفة، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى مسالة الهجرة لدى الجامعيين،

أما المبحث الثالث فيتطرق إلى ضرورة تفعيل وظائف الجامعة و الأسرة من اجل تعزيز عنصر الانتماء الذي ينعكس على مواطنة الفرد إيجابا في مختلف المجالات، أما المبحث الرابع فيفصل بإيجاز في مسالة التربية الوطنية لما لها من أهمية في تعزيز انتماء المواطن.

و في أخر الدراسة نتطرق إلى أهم نتائجها، و كذا خلاص الدراسة من خلال المقابلات و الملاحظة بالمشاركة .

12- نبذة عن كلية العلوم الاجتماعية بوهران:

لقد تم تأسيس كلية العلوم الاجتماعية بوهران عام 1998،و تشغل حيزا مهما داخل جامعة وهران

و تحوي الكلية أربعة أقسام (04):

علم الاجتماع،الديمغرافيا،علم النفس و علوم التربية ، قسم الفلسفة.

و كغيرها من الكليات تؤمن كلية العلوم الاجتماعية التكوين عبر النظام الكلاسيكي و النظام الجديد (ل م د: ليسانس ، ماستر، دكتوراه)،كما تقترح الكلية تكوينات في دراسات ما بعد التدرج،في تخصصات مختلفة،و تحوي الكلية منذ 2008، و في ميدان البحث ثمانية مخابر متعلقة بالبحث العلمي (1)

و يزاول طلبة قسم الفلسفة دراستهم ب دراستها بجامعة وهران جامعة السانيا أو ما تعرف بالجامعة المركزية ،أما طلبة باقي التخصصات فتزاول دراستها بجامعة وهران مايعرف ب

،حيث تتشارك أقسام علم الاجتماع و علم النفس المقر و المكان إضافة إلى طلبة IGMO

الجذع المشترك و هي التخصصات التي آجرينا عليها دراستنا ،و تم اختيارها قصدا ،لإجراء الدراسة حولها حتى يسهل التحكم فيها كمجتمع للبحث،و لسهولة اقتناء العينة التي تخدم الدراسة،إضافة إلى كوننا نشاركهم مقر الدراسة مما يسهل تطبيق بعض تقنيات البحث كتقنية الملاحظة بالمشاركة.

---

(1) و لمزيد من التفاصيل حول كلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران ،انظر:

http://www.univ-oran.dz/facultés/fss/historique.html

الفصل الاول
الاطار النظري لدراسة المواطنة

المبحث الأول :مفهوم المواطنة ،أركانها،أبعادها:

أولا: المفهوم

يحيل مفهوم المواطنة إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كفنها ويكون لها ولاء وإخلاصا[1] ويعد من المفاهيم أو المبادئ التي استقرت في الفكر السياسي المعاصر وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع إلا أن هناك عدد من التعريفات بصدد المواطنة منطلقة من الوعي السياسي والحضاري وتأثرت عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي بعقائد المجتمعات وقيم الحضارات والمتغيرات الكبرى وقد اقترن مفهوم المواطنة عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو الكثرة من المواطنين على حد توصيف "روبرت دال " للممارسة الديمقراطية الراهنة [2] ويكون التفسير من إقرار مبدأ المواطنة بقبول حق المشاركة الحرة السياسية والاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية وكذلك اتخاذ القرارات الجماعية وتولي المناصب إضافة المساواة أمام القانون[3].

2-1 تأصيل مفهوم المواطنة:

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة ذلك أن الكلمة أصلا ارتبطت بالدولة- اليونانية وفي اللغة تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية المشتقة من مدينة والمدينة بناء حقوقي للمكان ومشاركته سياسية، وتقابلها بالا إنجليزية المشتقة من مفهوم المواطن أي ذلك الفرد الذي تخاطبه القوانين والدساتير الحديثة والتي

---

[1] مالكي محمد وآخرون،"المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي" أشغال الندوة المنظمة من طرق مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية م13الى 15مابين 2009م ط1 2010,ص99

[2] ROBERT DAHL,"Democracy and its critics",new haven university press,1989,p213.

[3] الجاسور ناظم عبد الواحد،"موسوعة علم السياسة " دار مجدلاوي والتوزيع ، عمان،دط، 2009 ص 348.

تؤكد على الحرية والمساواة بين الأفراد أمام القانون، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو الطبقة.

وفي اللغة العربية جاءت المواطنة في صيغة مفاعله واصلها كلمة مشتقة من الوطن، وهو حسب معجم لسان العرب لابن منظور "الوطن هو المنزل الذي نقيم به أو هو مواطن الإنسان ومحله (...) ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن تفعيل فيه، ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن.

وفي القران الكريم " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة "(..) وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد، والمواطنة ليست جزءا من التراث العربي الإسلامي السياسي إذ مكانها كان مفهوم الرعية * الذين يرعاهم راع اختلف في طرية اختياره الجدير بالذكر أن معظم الكتابات العربية المحاصرة تنطلق في التاريخ لفكرة المواطنة بمعناها السياسي الحديث من رافع رفاعة الطهطاوي باعتباره أول من استخدم مصطلح المواطن بمعناه المدني والسياسي الحديث وقد جاء في كتاباته لصيغة ابن" الوطن" "الوطني"و" الوطنية "[1]

وتجدرا لإشارة إلى أن هناك اتفاق حصل بين معظم الباحثين الذين قاموا بتأصيل مفهوم المواطنة عربيا هي أن كلمة المواطنة التي اختيارها كترجمة لكلمة الانجليزية الفرنسية نجحت بإيصال المعنى إذ أن استخدامها ظل مقرونا بالسعي إلى المشاركة الفعالة والحرية المسؤولية والمساواة القانونية بين جميع من يحمل جنسية الدولة.

3-1 تحديد مفهوم المواطنة :

لقد أصبحت المواطنة جزءا من ثقافة اجتماعية وسياسية يعبر عنها بالحداثة * وجزء من نظام سياسي يقوم على دستور، ودولة وطنية تقوم على السيادة الوطنية لشعب على

---

* بالفرنسية المواطن يتعارض مع الرعية ،المواطن يشارك بطريقة أو بأخرى في إنشاء القانون ،أما الرعية فيخضع له،و قد تأكد هذا التعارض نهاية القرن 18،و بداية القرن 19،أين تركت الملكيات التقليدية المكان لأنظمة أكثر ليبرالية و أين بدأت الديمقراطية تترسخ و تستقر و للتفصيل في ذلك انظر Robert Pelloux, le citoyen devant l'Etat,p06.

[1] أبو المجد عبد الجليل،"مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي"، إفريقيا الشرق، الدارالبيضاء، دط، 2010 ، ص13.

ارض محددة، وجزءا من حقوق وواجبات ينتظم فيها الفرد بموجب عقد اجتماعي يصبح الفرد فيه مواطنا في دولة.

و يتأكد لدينا الارتباط بين الحداثة و المواطنة عندما نقف عند المنجزات الفكرية و السياسية للحداثة. القانون الطبيعي، حقوق الإنسان،العقد الاجتماعي والفصل بين السلطات والنظام السياسي الدستوري، المجتمع المدني والديمقراطية، فلا مجتمع مدني بدون مواطنة، ولا مواطنة بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية حقيقية بدون مواطنين بمعنى الكلمة يمارسونها و ينظمون على

أساسها علاقاتهم مع بعضهم البعض من جهة، وعلاقتهم مع الدولة من جهة أخرى.

وقد عالجت السوسيولوجيا مسألة المواطنة باعتبارها الوسيلة المساعدة على اكتساب المكانة الاجتماعية والشرط الضروري حتى يصبح الفرد معترفا به كفاعل في الحياة الاجتماعية [1] ويحيل مفهوم المواطنة إلى شرطين أساسين:

- الدولة الوطنية وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع وطني يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه.

- النظام الديمقراطي واستدعاءاته الكثيرة على مستوى التوازن بين الحقوق والواجبات بين الخاص والعام وبين الخصوصيات والشمول.[2]

والمواطنة حسب معجم حقوق الإنسان هي الدور الايجابي للفرد بصفته مواطنا كما أكد عليها "روسو" معلنا أنها تعتمد على دعامتين أساسيتين: المشاركة الايجابية من جانب الفرد في عملية الحكم والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم[3]

فالمواطن إذن هو ذلك الشخص الذي تمنح له صفة المواطنة ليصبح بذلك أهلا للمشاركة والاستفادة من الصلاحيات داخل الدولة[4].

ثانيا:أركان صفة المواطـــــنة:

---

[1] Schnapper D, La communauté des citoyens »,ed gallimard,Paris,1994.

[2] مصلح عدنان :"معجم علم الاجتماع"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط1،2006، ص466.

[3] عبد الفتاح إسماعيل و زكريا القاضي،"معجم مصطلحات حقوق الإنسان"، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية، ط1، 2006، ص399.

[4] انظر: (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية) مجلة تصدر عن كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر)، ص33.

يتضح انطلاقا من تطرقنا لمفهوم المواطنة مدى إلهامها بجملة من العناصر الأساسية في تعريفها، أو ما يصطلح عليه "بدران شبل" باركان الموطنة: الانتماء بكافة أبعاده، المشاركة، والمساواة.[5]

2-1-1 الانتماء ركن من أركان المواطنة :

لقد اغتنى مفهوم المواطنة مع أبحاث الدولة الحديثة، حيث تم تجاوز الانتقاءات القبلية، العرقية، الدينية، اللغوية إلى الانتماءات الدولة كمركز سياسي [1] لان ماتختلف فيه الدولة الحديثة من سابقاتها عن أنماط التنظيم السياسي كالامبراطوريا ت مثلا هو وجود الشعور والإحسان لدى المواطنين بانتماء المشترك إلى وحدة سياسية معنية يحملون جنسياتهم، يؤمنون بشرعية وجودها ويكون لديهم استعداد للدفاع منها ضد كل الأخطار المحدقة لها سواء كان مصدرها في الخارج أومن الداخل[2] فالشعور المشترك بالانتماء إلى كيان واحد هو الذي يشكل احد العناصر الأساسية المكونة للدولة، ومن ثم لا يجب النظر إلى ساكناتها بكونها مجرد كتلة بشرية أو مجرد مجموعة تتقاسم الشعور بالانتماء إلى هوية مشتركة تتجاوز كل أصناف الانتماءات الأخرى وتحصى بالأولوية في هرمية الانتماءات التي يمكن للفرد الدخول فيها.

2-1-2: الانتماء وأبعاده :

يشير "عزمي بشارة" إلى الصورة التي يضعها بار سونز للمواطنة كأساس للتضامن الذي حل محل التضامنات الجزئية الاقتصادية ويشير بشارة إلى أن المواطنة تقوم على أساس تفرد الفرد أمام الحاكم في عصر الملكية المطلقة إذ تجد أصلها في تمايز السلطة(الدولة) عن المجتمع في الحكم المطلق، وهي آلية حماية من هذا التمايز في الوقت ذاته. وتكفي المواطنة حسب بارسونز من اجل الانتماء إلى الأمة على عكس الطرح الذي

---

[5] شبل بدران،"التربية المدنية(التعليم و المواطنة و حقوق الإنسان)"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2009.

[1] voir: Pierre Rosanvallon: le sacre du citoyen, Ed"gallimard,1992

[2] (مالكي و الاخرون،نفس المرجع السابق،صص35."

يقضي أن المواطنة هي نتيجة الانتماء إلى الأمة لغة، ثقافة، أصل، وتاريخ مشترك [3] أين يرتبط المواطن بمجموعة من الخصوصيات سواء دينية لغوية أو غيرها وتكون الأمة مبينة على التعاقد أي على إرادة العيش المشترك voloir vivre ensemble وتجعل المجتمع السياسي والرباط القانوني الذي يتضمنه في الصدارة [4]

ولا يمنع الخوض في موضوع الانتماء وإشكالية كون هذا الأخير هو نتاج للمواطنة أم أن المواطنة هي نتاج له من جعل موضوع الانتماء عنصرا أساسيا، ركنا، وقاعدة أساسية في معالجة موضوع"المواطنة" ممايؤدي بنا إلى التساؤل عن مفهوم الانتماء واهم أبعاده.

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدا معه منذ مندمجا فيه باعتباره عضوا مقبولا وله شرف الانتساب إليه ويشعر بالأمان فيه وقد يكون هذا الكيان جماعة،طبقة،وطن وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره اتجاه الكيان الذي ينتمي إليه وقد ورد حول الانتماء أراء شتى للعديد من الفلاسفة والعلماء تنوعت أبعادهما بين فلسفي نفسي واجتماعي[1].

وهناك من اعتبر الانتماء ميلا يحركه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجته الأساسية في الحياة،وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء مابين كونه اتجاها وشعورا وإحساسا أو كونه حاجة أساسية نفسية لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالانتقاد لشيء معين

فكلهم يؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء.

فكلهم يؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء، يبدآ مع الإنسان مند لحظة الميلاد صغيرة بهدف إشباع حاجته الضرورية وينموا هذا الانتماء بنمو الفرد إلى أن يصبح انتماء للمجتمع الكبير الذي يشبع حاجات أفراده ولا يمكن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة، إلا من القوة من خلال الجماعة فالسلوك الإنساني لايكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها قدراته علاوة على أن

---

[3]) انظر في هذا الإطار:عزمي بشارة، " المجتمع المدني (دراسة نقدية)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دط، 1988، ص ص،62،63 وفي سياق حديثه في الموضوع يضيف بشارة عن المسالة(و ا نعلم أهي كذلك أم ينبغي أن تكون: يقصد المواطنة).

[4]) Schnapper D: op cit , pp27,48.

[1] عبد الحميد نبية نسرين:"مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2008 ، ص24.

شعور الفرد بالرضا الذي يستمده من انتماءه للجماعة يتوقف على الغرض التي تتاح له داخلها[2].

ويتضمن مفهوم الانتماء بالتالي جملة الأبعاد أهمها:

الهوية –الجماعية –الولاء –الالتزام –التواء –البعد الديمقراطي كلهم أبعاد الانتماء نشرحها بإيجاز فما يلي:

أولا: الهوية يسعى الانتماء إلى توطيدها، هي في المقابل دليل على وجوده فالهوية * التي نتكلم عنها تتولد مع الدولة وتتقوى مع المواطنة [1] ومن ثم تبرز بعض السلوكيات المتعلقة بالأفراد كمؤثرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.

ثانيا: الجماعية

الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية وتوحد أفرادها مع هدفها العام من تعاون وتكامل وتعزيز الميل إلى الاجتماع مما يقوي الانتماء من خلال التأكيد على التفاعل المتبادل والاستمتاع به.

ثالثا :الولاء :

انه جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعية إذ انه يدعو إلى تأكيد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها.

رابعا: الالتزام

ويعني التمسك بالنظام والمعايير الاجتماعية.

خامسا: الالتواء

وينبع من الحاجة إلى الانضمام،انه تعاطف وجداني بين أفراد الجماعة وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته.

---

[2] نسرين عبد الحميد نبية، مرجع سبق ذكره، ص243.

* بينما تكون المواطنة انتساب جغرافي، فان الهوية انتساب ثقافي إلى معتقدات، معايير، وقيم المجتمع.

[1] مالكي و الآخرون:نفس المرجع السابق،ص36.

سادسا: البعد الديمقراطي للانتماء

إن بناء الدولة يبدأ ببناء الهوية، ويمكن الاندماج لا يترسخ إلا بالبناء الديمقراطي، فأي مواطنة يمكن أن تكون في دولة لا يشعر فيها المواطنون بان لهم تأثيرا على القرارات التي تهم حياتهم، ولا ينتظرون شيئا من الدولة لإقناعهم بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية[2].

إلا أن المواطنة ليست مجرد الانتماء إلى كيان سياسي والخضوع إلى سلطة، لان هذا الخضوع قد يكون نتيجة الإكراه، إن المواطنة أكثر من ذلك [1] أن تشمل جملة من الممارسات يؤدي من خلالها المواطن واجباته، وسيحظى بحقوقه من خلال عنصر المشاركة.

2-2 المشاركة: ركنا ثانيا للمواطــنة

يعتبر وعي الإنسان بأنه مواطن أصيل في بلاده، ليس مجرد مقيم ليخضع لنظام معين دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام، هذا الوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرته إلى نفسه إلى بلاده والى شركاته في صفة المواطنة [2]

لأن من الشروط الأساسية للتغيير الديمقراطي وعي الإنسان بقيمته كمواطن له حقوق وعليه واجبات في دولة القانون والمؤسسات فكلما تشعر بضرورة ولائه الوطني وقيمه بأهمية انتمائه الاجتماعي ازداد حرصه على التمسك بوحدة الجماعة وثبات استقراره ودوام تقدمه[3] ويعني الوعي معرفة المواطن بحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مرتبطة العناصر، بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي ككل ويشير الوعي بالتالي إلى إدراك الفرد لما يحيط به إدراكا مباشرا وينطوي على وقوف الفرد على فكرة

---

[2] و للتفصيل في أبعاد الانتماء ،انظر،عبد الحميد نبية نسرين،المرجع السابق،ص243.

[1] لان المواطنة هي الأخرى ليست مجرد الانتماء إلى كيان سياسي والخضوع إلى سلطته، لان هذا الخضوع قد يكون نتيجة الإكراه، إنما تشمل المواطنة اكبر من ذلك

[2] بدران شبل ،مرجع سبق ذكره،ص94.

[3] نبية عبد الحميد نسرين ، المرجع السابق ص138.

جديدة وشعوره إلى مزيد من المعلومات عنها [4] وهذا ما تسعى إليه إليه الدولة الحديثة يعزز الوطنية * والشعور بالانتماء إلى الوطن في رعاية الدولة القادرة والعادلة دولة القانون والحريات التي تحقق أداء الإنسان لواجباته كمواطن كما تحفظ حقوقه "فصفة الوطنية لا تستدعي فقط أن يطلب الإنسان حقوقه لواجبة له على الوطن بل يجب عليه أن يؤدي الحقوق التي للوطن عليه، فإذا لم يوف أحد من أبناء الوطن بحقوق وطنه ضاعت حققه المدنية التي يستحقها على وطنه" [1].

فلابد إذا من المشاركة في المواطنة بكل أبعادها، بدون تميز وبما أن المواطنة مرتبطة بالديمقراطية، فإن التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في دولة ما يكون بقبول حيث يشارك جميع المواطنين في ممارسة الحقوق والواجبات السياسية حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين

فقد كان التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة مرتبطا دائما بحق ممارسة احد أبعاد المشاركة كل أبعادها يشكل جزئي آو كلي وفقد ارتبط مفهوم المواطنة في تطوره بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيرا حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلا عن المساواة أمام القانون[2] وهو ثالث أركان صفة المواطنة..

2-3:المساواة ركنا ثالثا من أركان صفة المواطنة:

تقوم الدولة المستندة إلى مبدأ المواطنة على اعتبار هذه الأخيرة وليس أي شيء آخر هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمي جنسية الدولة دون تمييز ديني أو عرقي، أو سبب الذكورة أو الأنوثة، واعتبار هؤلاء جميعهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر

---

[4] إسماعيل عبد الفتاح، معجم مصطلحات حقوق الإنسان ص 376.

* الوطنية ظاهرة نفسية اجتماعية مركبة قوامها حب الوطن وهي فردية وجماعية في آن واحد تدور حول التعلق بالجماعة الوطنية أرضا وتراثا.

[1] كوثراني "هويات فائضة ...مواطنة منقوصة (في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربيا، دار الطليعة، ط1 ، بيروت، 2004، ص142.

[2] الكواري علي خليفة والآخرون، "المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص15.

ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العليا [3].

ولا يتجسد ذلك إلا من خلال الدستور الديمقراطي المرتكز على جملة المبادئ أهمها لا سيادة لفرد ولا لقلة على (الشعب، والشعب مصدر السلطات، وكذا سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.

إضافة إلى عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة،ثم ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا ومجتمعيا من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان هذا إضافة إلى تداول السلطة سلمي بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل وشفافية عالمية تحد من الفساد لإفساد والتضليل في العملية الانتخابية وفي إطار هذا النوع من الدساتير وتحت رعايته تصلح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي و حضاري، وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم لأي من العوامل التي سبق ذكرها.

ثا لـثا: أبعـــاد صـفة المواطـنة

3-1أبعاد حقوق المواطـنة:

تعتبر المواطنة حق الإنسان الطبيعي لأنها تمثل حقه في أن يكون له حقوق، فإذا انتزع منه هذا الحق الذي لا يقدر بثمن فانه يصيح شخصا لا موطن له وبالتالي يفقد الحماية القانونية لأي بلدة وذلك لأنه يصبح موطن بلا وطن.

وممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى يتحقق بموجبها انتماء المواطن وولائته لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية و الشعور بالإنصاف وارتفاع الروح

[3] مالكي و الآخرون،المؤجع السابق،ص39.

الوطنية لديه منذ أداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب والمساهمة في صنع الحضارة الإنسانية .[1]

ولا يتم تجسيد تلك المبادئ إلا بتوفر دستور فعلي يكون بمثابة صك لهذه الحقوق والحريات التي تفتح المجال لمشاركة المواطن في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية السياسية والمدنية والقانونية وحتى البيئية بما يضمن تجسد المواطنة الفعالة وحقوق المواطنة هي حقوق طبيعية يتعين أن يتمتع بها كل إنسان كما يتعين أن توفرها وتلتزم بها سلطة الحكم التي تستمد شرعيتها من إرادة مواطنيها، وهي ترتبط معهم بعقد اجتماعي ينظم هذه الحقوق ويحدد الآليات التي تكفل احترامها وتضمن التزام الطرفين بها ولحقوق المواطنة أبعاد عدة متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض[1].

و نعرض فيما يلي أبعاد المواطنة بالتفصيل:السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وغيرها.

أولا: البعد السياسي لحقوق المواطنة

ويتطلب توفير مجموعة من الحقوق أهمها:

الحق في الحياة، الحرية السلامة البدنية وعدم التعرض للاستبداد أو التعذيب أو القبض التعسف أو النفي، وحق التقاضي أمام محاكم مستقلة والتمتع بحرمة السكن والمراسلات وبحياة شخصية وأسرية وعدم المساس بالشرف أو السمعة، والحق في الحصول على جنسيته والتنقل بحرية واختيار محل الإقامة وتحريم الاضطهاد والحق في الملكية وحرية الفقيدة والتفكير والضمير وممارسة الشعائر والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلد الوظائف العامة.

وجدير بالتأكيد أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجبات ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة، هذا رغم كونها لازمة، فإلى جانب الأبعاد القانونية والسياسية هناك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي أكد عليها مارشال وكذلك البيئية[2].

ثانـيا: البعد الاقتصادي والاجتماعي

---

[1] الخليفة الكواري والآخرون، المرجع السابق، ص41.

[1] مالكي و آخرون،المرجع السابق،ص09.

[2]) Dawn Oliver and Derek heater, "the foundations of citizenship" , harvester ,New York 1944pp92 -113

ويتطلب ذلك توفير العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثورة والسلطة معا، وضمان عدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة، كالفقراء ومحدودي الدخل، النساء وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وهو ملا يتأتي إلا بتوفير جملة من الحقوق أهمها: الحق في العمل والحماية من البطالة، والحصول على أجر عادل ومستوى معيشة يكفل توفر مسكن وملبس وتغذية وتعليم ورعاية صحية لائقة والتمتع بأوقات فراغ وإجازة مدفوعة الأجرة والحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على ضمان اجتماعي وتامين ضد البطالة، والمرض والشيخوخة.

ثالـثا : البعد الثقافي لصفة المواطنة :

وذلك يتطلب حماية اللغة باعتبارها الوعاء الثقافي الجامع، وحماية الخصوصيات الثقافية للأفراد والجماعات في الدول التي تقطنها شعوب متعددة الأعراق، الديانات والطوائف والحيلولة دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات والطوائف الأخرى، أو السعي لفرض وصايتها عليها مستغلة أغلبيتها العددية أو نقلها السياسي أو ميزاتها الاقتصادية، فمن حق كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائف وان تعبر عن هويتها وذاتيتها الثقافية، وان تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ويمكنها من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على الوحدة داخل الدول.

2-3ابعاد واجبات المواطنة:

لا تستقيم المواطنة الفاعلة إلا في ظل حرص أطراف العملية الاجتماعية وشركائها على موازنة الحقوق والواجبات ضمانا لتنوع يحفظ وحدة الوطن ويصون في نفس الوقت حق الشعوب في تقرير مصيرها.

والتوازن بين الحقوق والواجبات هو أساس كل حضارة، الحق في مقابل الواجب، والواجب في مقابل الحق، الحق بمثابة اخذ والواجب بمثابة عطاء، ولا يتم الأخذ بدون عطاء ولا عطاء بلا اخذ [1].

[1] حنفي حسن:"في الثقافة السياسية (أراء حول أزمة الفكر و الممارسة في الوطن العربي)"،دار علاء الدين، ،دمشق ،ط 1،1990 ،ص311.

وهذا التوازن هو معيار المدنية أيضا، تسعى إليه كل حضارة، ويناضل من اجله كل شعب، فهو ليس معطى سابق بل نتيجة لمجهود البشر وسعيهم ووعيهم وإحساسهم بالقدرة على الدفاع عن الحقوق قدر التزامهم بالواجبات [2] ونخلص مما سبق إلى أن أساس المواطنة هي واجباتها والمسؤوليات التي تترتب عن المواطنة، وخاصة المواطن الشاب الجامعي، والتي نشرحها من خلال العنصر الموالي .

ويبرز في السلوك اليومي ق المواطن على غيره أكثر مما يبرز واجبه نحوه، يأخذ المواطن حقه من غيره وأكثر ولا يقوم بواجباته نحوه كرد فعل على سلب حقوقه وتكبيله بالواجبات على جميع المستويات.

ويعالج الدستور الجزائري موضوع حقوق المواطن وواجباته من خلال الفصلين الرابع والخامس، فبينما يتضمن الفصل الرابع من الدستور الجزائري الحقوق والحريات التي سبق الإشارة إليها، يحوي الفصل الخامس على واجبات المواطن في أبعادها المختلفة.

البعد القانوني:

ويتضمن واجبات تتعلق باحترام الدستور وقوانين الجمهورية، وكذا البعد الاجتماعي والسياسي، وذلك بالإخلاص في أداء الواجبات نحو الوطن، إجبارية المشاركة في الدفاع عنه، احترام الحياة الخاصة، الحق في الشرف، حماية الأسرة، أما في بعدها الاقتصادي فتتضمن واجبات المواطنة: التساوي في أداء الضريبة، حماية الملكية العامة ومصالح المجموعة الوطنية واحترام ملكية الغير وغيرها من الواجبات التي وردت بالدستور الجزائري، ونخلص مما سبق إلى أن أساس المواطنة هي واجباتها والمسؤوليات التي تترتب عن المواطنة، وخاصة المواطن الشاب الجامعي، والتي نشرحها من خلال العنصر الموالي.

رابعا:المواطنة مسؤوليات وواجبات:

يرى البعض أن المواطنة ما هي إلا المشاركة النشطة في جماعة أو عدد من الجماعات، وتتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني، وليس شخص الملك أو الرئيس، وتقوم على فكرة الانتماء والأشياء المشتركة، وهو ما يعني أن

---

[2] المرجع نفسه،ص312.

المواطنة هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسؤوليات التي يحددها الدستور والقانون، بل إن المواطنة تعد وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بأعبائها، وهو ما عبر عنه جيمي كارتر رئيس اسبق للولايات المتحدة الأمريكية حينما انتهت مدة رئاسته وعودته إلى ولايته انه إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة مواطن.

وقد استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب، جمعيات، تنظيمات) ليتشكل فيها ويتدرب في إطارها، ويعبر من خلالها عن مشاغله فتأسست بالتالي علاقات المواطنة التي كسرت حيز علاقات القربى الهرمية لتعبر عن المساواة بين البشر أمام القانون ولتستشرف إمكانات التجاوز، ويمثل المواطن بالتالي حيز المجال العام المدني، نحو النقطة المحورية لأي تبادل نوعي بين البشر وهو الفرد القيمة الذي بحبه لذاته يحب الآخرين، وببحثه عن منافعه الخاصة يحقق المنافع العامة [1]، ويقسم الباحثون مسؤوليات المواطنة وواجباتها إلى قسمين: الأول يشمل مسؤوليات تفرضها الدولة والثاني مسؤوليات يقوم بها المواطنون طواعية.

أولا: المسؤوليات الإلزامية

وهي المسؤوليات التي تفرضها الدولة على المواطنين:

1- الضرائب

2- الخدمة في القوات المسلحة

3- الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها ممثلو الشعب في البرلمان.

ثانيا:المسؤوليات الطواعية:

أما بالنسبة للمسؤوليات التي يقوم بها المواطنون دون فرض التزامات عليهم بشأنها فهي:

1- المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية.

2- النقد البناء للحياة السياسية.

[1] قنديل أماني،"الموسوعة العربية للمجتمع المدني"،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة،دط، دت،ص106.

3- العمل على تضييق الفجوة ما بين الواقع المعاش والغايات والآمال الديمقراطية التي نرجوها.

4- صيانة أسرار الدولة.

5- الواجب الوطني في المساهمة في الحياة العامة.

خامسا: المواطنة توازن و تفاعل بين حقوق المواطنة وواجباتها

إن علاقة التفاعل بين الإنسان و بين الوطن الذي يعيش فيه هي علاقة تفاعل لأنها ترتب للطرفين وعليهما جملة من الحقوق و الواجبات .

فلابد لقيام المواطنة أن يكون انتماء المواطن وولاءه كاملين،يحترم هويته و يؤمن بها وينتمي إليها و يدافع عنها بكل ما بعناصر هذه الهوية من ثوابت اللغة، التاريخ،القيم،و الآداب العامة،و الأرض التي تمثل وعاء الهوية والمواطنين.

وكما أن للوطن هذه الحقوق –التي هي واجبات و فرائض-على المواطنين،فان لهذا المواطن على وطنه و مجتمعه و شعبه و أمته حقوقا كذلك، من أهمها: المساواة في تكافؤ الفرص، إلغاء التمييز في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب الطبقة أو الاعتقاد، وذلك مع تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يجعل الأمة موحدة والشعب مترابطا يميزه التضامن [1].

ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في أي مجتمع دون أن يفهم مواطنوها معنى المواطنة بشقيها: الحقوق والواجبات التي تفرضها الدولة و تحميها بسياج من التشريعات العقابية التي تلزم المواطنين بأدائها، وواجبات أخرى يقوم بها المواطنون طواعية هو أمر لا يجوز للحكومات أن تتدخل فيه لإلزام المواطنين بأدائه، وإنما هو دور يجب أن يسعى المواطنون لأدائه طواعية، وبدون هذا الدور تفقد المواطنة واحدة من أهم ركائز دعامتها الخاصة بالواجبات وهو ما يؤدي دون شك إلى فشل التجربة الديمقراطية..

[1] Voir :http://www.almesryoon.com

والمواطنة كمصدر الحقوق والواجبات في المجتمع هي الضمانة الرئيسية لمجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بكافة الحقوق ويؤدوا ما عليهم من واجبات بغض النظر عن الدين،الجنس،اللغة، إلا انه في نفس الوقت يعتبر الحديث عن المواطنة باعتبارها حقوقا فقط احد أهم معوقات ترسيخ مبدأ المواطنة، لان المطالبة بالحق تتساوى مع مسؤولية أداء الواجب، وفيما يلي مخطط (الشكل 1)يشمل ما تم شرحه من حقوق المواطنة وواجباتها.

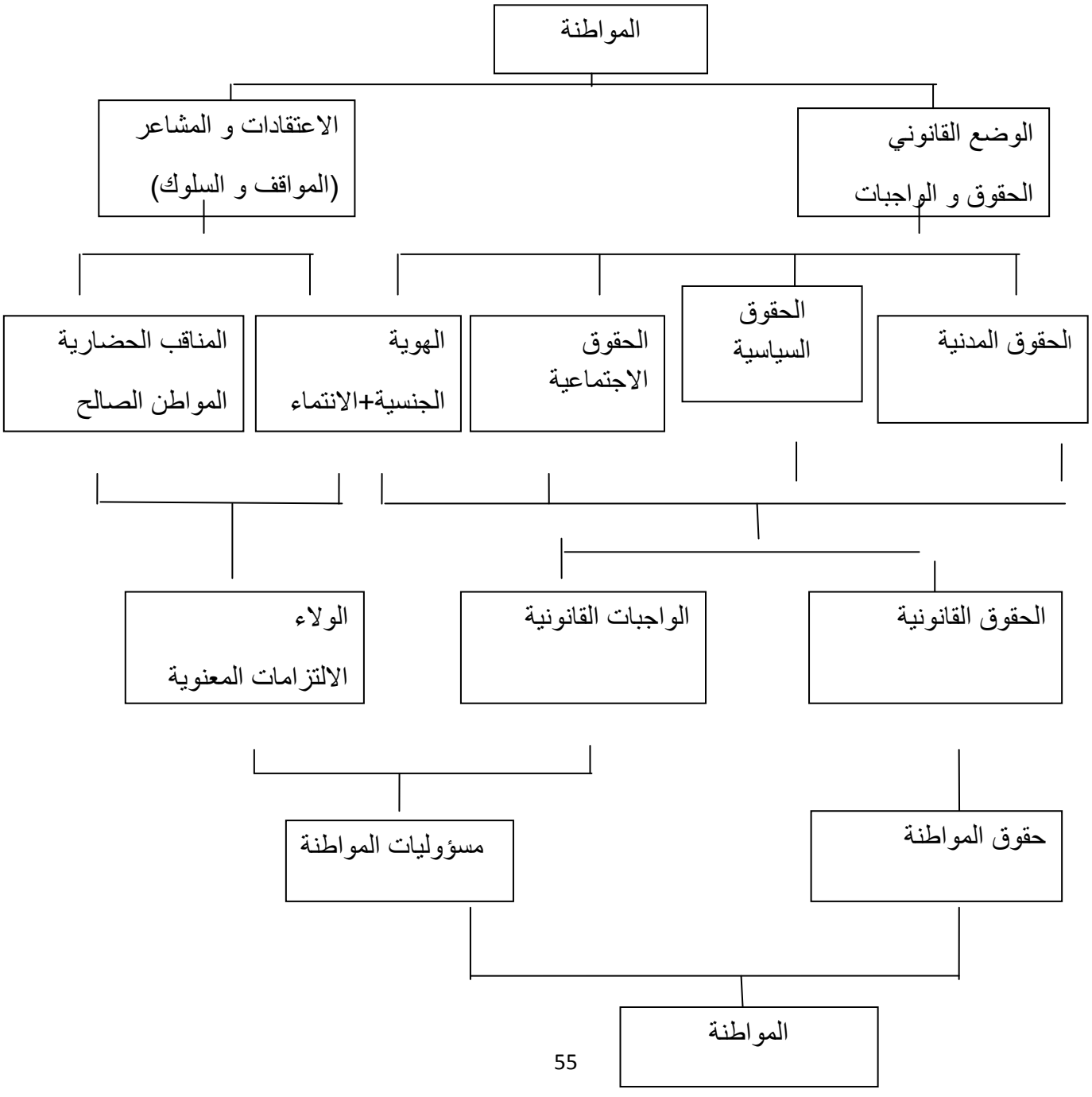

الشكل (1) مخطط نموذج بين حقوق المواطنة وواجباتها

المرجع :علي خليفة الكواري: المواطنة و الديمقراطية في الدول العربية، ص 32

سادسا :علاقة المواطنة بالديمقراطية:

الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، وقد تكون الديمقراطية سياسية وهي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة و لا تميز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة [1] وبين الديمقراطية والمواطنة علاقة تلازم مستمرة ،ذلك أن الديمقراطية تقوم على ركيزة أساسية هي المواطنة المتساوية ،إذ من المواطنة ينبثق تصور التنظيم السياسي الديمقراطي و تعد المواطنة شرطا أساسيا للديمقراطية [2]

فالديمقراطية والمواطنة متلازمان، لا معنى للأولى دون الثانية ،و أيضا لا معنى للثانية من دون الأولى ،و الديمقراطية هي نظرية ممارسة المواطنة ،والتي لم تعد تقتصر على تلك المقولة القديمة "حكم الشعب بالشعب من اجل الشعب" بل إن الديمقراطيات الحديثة أصبحت عبارة عن ديمقراطيات تعتمد على انتخابات حرة ومنتظمة وتعددية ومسؤولية بالإضافة إلى المساواة في الحقوق العامة الأساسية للمواطنين[3]

ثمة إذن علاقة جوهرية بين المواطنة و الديمقراطية إذ لا توجد ديمقراطية دون مواطنة ،كما لا تنجز المواطنة في نظام سياسي غير ديمقراطي فالمواطنة تحتاج لكي تتحقق وتستمر إلى مناخ ثقافي و اجتماعي وسياسي ديمقراطي تعددي يحترم القانون و حقوق الإنسان و يوفر ضرورات العيش الكريم، و إلا بقيت نزعة عاطفية عابرة تظهر أحيانا لكن سرعان ما تختفي.

كما يمكن القول أن المواطنة تمثل شرط أساسيا للديمقراطية فالديمقراطية بدون ممارسين مواطنين لا تستقيم ،وبالتالي لابد من توفرهم وإعدادهم وتشجعيهم [4]

[1] أبو مصلح عدنان ،معجم علم الاجتماع"،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،ط1،2006،،ص250.

[2] مرقس سمير ،المواطنة والتغيير (دراسة أولية حول تأصيل المفهوم و تفعيل الممارسة)"،مكتبة الشروق الدولية، ،القاهرةط1،2006 ،ص88.

[3] أبو المجد عبد الجليل ،مرجع سبق ذكره،ص18.

[4] مرقس سمير :المرجع نفسه ،ص.88

ولايمكن بناء الديمقراطية بدون إشاعة ثقافتها والتربية عليها بالإضافة إلى التزام الحكام والمحكومين بمبدأ المسؤولية المنتخبين إذ أن المواطنة تفترض في الحكومات والزعماء السياسيين المنتخبين يشكل جوهر كل نسق ديمقراطي [1]

إذن فالمواطنة وحدها من شانها الفصل في هل نسير بحق في طريق التطور الديمقراطي من جهة أم لا ، فهي القاعدة التي ينطلق منها أي تطور ديمقراطي من جهة ، ومواجهة تحديات الخارج من جهة أخرى والمواطنون هم العناصر الحية والفعالة

وبذلك فان المواطنة مرتبطة بالديمقراطية ، وهي مرتبطة بشعور المواطن بان حقوقه محفوظة وقدرته على التأثير في توجه السياسات العامة لبلاده ممكنة عبر التمثيلية التي تكفلها الديمقراطية بكل آلياته سيما منها الانتخاب[2]

سابعا : عناصر تفعيل المواطنة و العملية الديمقراطية:

نعرض فيما يلي ما نعتبره بعض العناصر التي تساعد على مسير الديمقراطية و تفعيلها من خلال أربعة عناصر التي يؤدي تعاطيها إلى تعثر المواطنة و بالتالي إلى فشل العملية الديمقراطية ونستخلصها كالتالي :

أولا:دمج المواطن في المجتمع السياسي :وينتج عن ذلك بالتالي علاقة تفاعل و مشاركة ،فالدولة تعبر عن إرادة المواطنين ،وان غياب المجتمع السياسي يعني انصراف الأفراد إلى حياتهم تماما كما في حالة الطبيعة التي تحدث عنها فلاسفة التنوير(حالة الفوضى).

ثانيا: تحويل المواطن المقيم إلى المواطن المشارك الفاعل :و ذلك بدفعه نحو المبادرة بالمشاركة و الانخراط في الحياة السياسية، وذلك شريطة حصوله على حقوقه ،و لابد أن يتم الأمر على حد تعبير سمير مرقس [3] في إطار نوع من التبادلية :حقوق وواجبات المواطن في مقابل حقوق وواجبات الدولة، و يتولد الحافز بالتالي لدى المواطن للمشاركة و التفاعل في الحياة السياسية.

---

[1] أبو المجد عبد الجليل: نفس المرجع السابق ص 19

[2] مالكي أمحمد : المرجع السابق ،ص 41

[3] انظر: مرقس سمير ،مرجع سبق ذكره ،ص62

ثالثا:الانتقال بالمواطنة من المستوى الأفقي النخبوي إلى المستوى القاعدي :

وذلك عن طريق توسيع مجال المواطنة و عدم إبعاد الفئات و الطبقات التي تمثل مواقع أدنى في السلم الاجتماعي ، الاقتصادي أو العمري بما توجبه الديمقراطية من إتاحة الفرصة للجميع بنفس الحقوق و اخذ نصيبهم في العملية السياسية بكل مراحلها، و الاهتمام بالمواطنة في بعدها القاعدي،من النخبة إلى القاعدة، ومن المجال السياسي إلى البعد الاقتصادي إلى الاجتماعي الثقافي ،المدني كنواتج تطور المواطنة مفهوميا .

رابعا: عدم الارتداد و الرجوع إلى دولة ما قبل المواطنة:

لان نشأة المجتمع السياسي يعني أن الأفراد أصبحوا مواطنين من خلال مجال سياسي تقيم فيه الدولة في إطار الوطن الواحد، وان الحرص على المواطنة يمنع العودة إلى دولة ما قبل المواطنة حيث تبرز الأشكال الأولية للتجمع البشري .

و تمثل كلا من العناصر السابقة :دمج المواطن في المجتمع السياسي، تحويل المواطن المقيم إلى المواطن المشارك الفاعل، الانتقال بالمواطنة من المستوى الأفقي إلى المستوى القاعدي، عدم الرجوع إلى دولة ما قبل المواطنة التي تفعل و تنشط المواطنة و العملية الديمقراطية.

و هي العناصر المختلفة التي يتم إجمالها و جمعها في الشكل الموالي الذي يوجز مضمون ما طرحناه من مهام تفعيل المواطنة و بالتالي العملية الديمقراطية :شكل (2) و يوضح بإيجاز أهم عناصر تفعيل المواطنة و العملية الديمقراطية، و التي يجب تفعيلها وممارستها و عدم التنازل عنها حتى نضمن تجسيد المواطنة و الديمقراطية في الحياة اليومية للمواطن .

المواطنة ضمان عدم الارتداد و الرجوع إلى دولة ما قبل المواطنة	تفعيل المواطنة القاعدية	تحويل المواطن المقيم إلى مواطن فاعل و مشارك	دمج المواطن في المجتمع السياسي
عناصر تفعيل و تأسيس المواطنة			

شكل 2 يوضح مهام تفعيل المواطنة

المصدر :سمير مرقس،المرجع السابق،ص65

المبحث الثاني :ابرز المحطات في تطور المواطنة:

أولا:مواطنة العصور القديمة:

1-1مواطنة الحضارات القديمة:

إن تطور المواطنة هو تطور وعي الإنسان المقهور وسعيه إلى الإنصاف والعدل والمساواة كفطرة في الإنسان لتأكيد ذاته و المطالبة بحق الشراكة في الطيبات وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات و تحديد الخيارات، و لعل الحضارات القديمة و الأديان و الشرائع التي انبثقت عنها لديها ما يميزها في إطار موضوع المواطنة و خاصة في جانبها السياسي كما سيتم التفصيل فيه لاحقا .

لقد كانت نظرية الحكم في مصر القديمة تجهل تماما مبدأ المسؤولية السياسية ،و ترى أن الفرد يجب أن يخضع للحكم خضوعا تاما من الناحيتين الدينية والدنيوية كما انه لم يكن معترفا للأفراد بالحق و الإسهام في الحياة السياسية ،ولم يكن معترفا لهم أيضا بالحريات و الحقوق الفردية ،بل إن الدولة ممثلة في الملك أو الإمبراطور تتدخل في كل شئ وتنظم كل شئ ،وفي كل المسائل و الأمور الشخصية[1]

إنها نوع من التبعية للدولة ممثلة في شخصية الحاكم بشكل مطلق و بالمقابل فقد هدت الحكمة بعض الملوك مثل حمورابي بالعراق إلى أهمية إقامة الشرائع و إصدار القوانين التي تنظم الحياة و تحدد الواجبات و تبين الحقوق ،فقد كانت شرائع حمورابي من أولى القوانين البشرية التي اعترفت بحق المواطنة في نظام اجتماعي متدرج من اجل تحقيق قدر

من الاستقرار و السلم الاجتماعي من خلال إقامة النظام و تحقيق قدر من المساواة أمام القانون بين من يعتبرهم النظام السياسي متساويين[2]

---

[1]فضل الله محمد سلطح،"المسؤولية السياسية"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الاسكندرية ،ط1،2007،،ص ص15،16.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور،"موسوعة علم السياسة"،مرجع سبق ذكره،ص349.

وقد فتحت مثل هذه التشريعات (حمورابي)وغيرها المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني السياسي و القانوني على وجه الخصوص ليصنع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة كما سيتم الإشارة إليه لاحقا .

أما الفكر السياسي الهندي القديم فقد كان يقر بمبدأ المسؤولية بين الحاكم و المحكومين و يعترف بحق المقاومة بناء على عدم وفاء الحاكم بالتزاماته [1] وقد ساد في الصين القديمة الاعتقاد بان هدف الحكم هو تحقيق سعادة المجتمع،ومن ابرز مفكريها كونفوشيوس و مانشيوس[2]

1-2المواطنة اليونانية و الرومانية:

تعتبر أثينا المدينة-الدولة بمثابة المعلم الأول للديمقراطية وهي في الوقت ذاته المعلمة الأولى للمواطنة بمعناها الأدق و الشامل في تاريخ العالم الغربي[3]

إن المواطنة الأثينية اقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة،و يمكن القول أن مدينة أثينا قد عرفت المواطنة [4] وإن كانت بدائية، فقد كان لها مفهومها الخاص في دولة المدينة اليونانية،و ما عبر عنه الفلاسفة و المفكرين السياسيين الإغريق حيث اقتصرت فكرة المواطنة على فئات اجتماعية دون غيرها ،إلا إنها كانت تتضمن إقرار حق المشاركة السياسية الفعالة لمن يتمتع بها، وصولا إلى تداول السلطة و تولي المناصب العامة [5] وقد ميز المواطن الفاضل و الدولة المثلى الفكر اليوناني من خلال ما جاء به أفلاطون بمدينته

المثالية التي لا يعيشها إلا ذو معدن خالص، بمجتمعه متمايز الوظائف حسب ما هيأته الطبيعة في إطار مواطنة مثالية قائمة على أساس التفاوت و ليس على أساس المساواة.

---

(1) فضل الله محمد سلطح:نفس المرجع السابق،ص17.

(2):نفس المرجع،ص ص19،21.

(3)مصطفى النشار:"الحرية و الديمقراطية والمواطنة(قراءة في فلسفة أرسطو السياسية)"،الدار المصرية السعودية،القاهرة،ط1،2009 ص14.

(4) سمير مرقس،مرجع سبق ذكره،ص29.

(5) الجاسور ناظم عبد الواحد:نفس المرجع السابق،ص349

و تابع أرسطو تدعيم فكرة الدولة المثلى و ببعض الواقعية في مواجهة مثالية أفلاطون ،إلا انه رأى الدولة المثلى بمثابة جمهورية ارستقراطية يكون فيها المواطنون أصحاب المشاركة السياسية، وهم الأحرار البالغون من الذكور وحدهم الحق في المشاركة السياسية أي تولي شؤون السلطة(1)

و ينقسم سكان أثينا من حيث البناء الاجتماعي إلى ثلاث طبقات وهي تشمل طبقة المواطنين وطبقة الأجانب وكذا طبقة العبيد،ولم يسمح لطبقة العبيد أو الأجانب بالاشتراك في الحياة السياسية حيث كانت قاصرة على المواطنين (2) وتعتبر صفة المواطنة وظيفة في حد ذاتها في الفكر السياسي الإغريقي و على الشخص إذن ممارسة أعمال هذه الوظيفة ،و ذلك بالمشاركة في الأمور العامة لدولة المدينة و قد سبق أن أبدى سقراط اهتماما بفكرة المواطنة وفقا للروح الإغريقية و التي تتجسد في إطاعة السلطة و قوانينها و أن الإخلال بذلك يعتبر حسب رأيه خيانة لروح المواطنة (3) و ما يمكن تلخيصه حول المواطنة الأثينية هو عدم اكتمالها من حيث المفهوم رغم كونها أولى أشكال المواطنة، اقتصرت على الجانب السياسي فقط،و في إطار النخبة بطابع أخلاقي يؤكد على المساواة بين البشر دون تجسيد ذلك عمليا على ارض الواقع، و تنحصر المواطنة الأثينية في بعدها السياسي في حدود أقلية صغيرة و لم تشمل النساء، العبيد والأجانب رغم التأكيد على الجانب الأخلاقي وعلى إنسانية المواطنة وان تحقق المواطنة تحقق للإنسان بحسب أرسطو طاليس (4)

وهكذا فان الديمقراطية اليونانية عموما والأثينية خاصة قد كشفت لأول مرة و بوضوح على الصعيدين العملي والنظري عن المعنى الحقيقي للمواطنة، كونها انتماء يتعمق لدى الفرد حين يكون فاعلا في مجتمعه ، مشاركا في الحياة الاجتماعية والسياسية (5)

---

(1)امحمد مالكي،مرجع سبق ذكره،ص49

(2) فضل الله محمد سلطح،نفس المرجع السابق،ص22.

(3)ناظم عبد الواحد الجاسور ،نفس المرجع السابق،ص349.

(4)مرقس سمير،نفس المرجع السابق،29.

(5)ويتحقق عنصر المشاركة في نشاطات الدولة والممارسة الواقعية للحياة السياسية من خلال المؤسسات الثلاث (الجمعية العمومية ،المجلس المحاكم)، انظر:فضل الله محمد سلطح:نفس المرجع السابق ص 24، 26

وكون المواطنة تتجاوز الأرض إلى المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي داخل دولة واحدة و في نظام عادل (1)

آما المواطنة الرومانية فما يمكن تلخيصه حولها انه رغم أن الرومان رأوا في وجوب أن تستمد سلطة الحاكم من الشعب وان القانون هو أعلى أداة سياسية في الدولة، وهو الوسيلة التي يتمكن بها الأفراد من المحافظة على حقوقهم وحرياتهم إلا أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن أن توجه إليهم نوجزها فيما يلي :

رغم المناداة بنشر مبادئ الإخاء والمساواة فقد وجدت هناك طبقات اجتماعية كالأحرار والعبيد لدى الرومان،وذلك إضافة إلى تبني الرأي القائل بالنشأة الطبيعية للدولة كالإغريق لذا لم يحاولوا إيجاد نظرية عقد اجتماعي لتبرير نشأة الدولة بينما كونوا نظرية عقد حكومي نقل به الشعب سلطته إلى الحاكم ،لذا أصبح للحاكم سلطة مطلقة ليس للشعب أن يسحبها منه والرومان بهذا لا يعترفون للشعب بحق الثورة إطلاقا وقد أكد سيشرون على أهمية السلطة الشعبية أو مبدأ الرضا الشعبي كأساس للحكومة الشرعية والحرية الفردية ،غير انه لم يحدد كيفية ممارسته أو تطبيقه فلم يبين مثلا للشخص أو الهيئة التي تمتلك حق التحدث باسم الأمة أو الشعب (2)

ثانيا: مواطنة العصور الوسطى

لقد تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال العصور الوسطى (300-1300م) بعد أن ثار التجارب الديمقراطية المحدودة في الحضارتين الإغريقية والرومانية ، وتوجه الحضارة العربية الإسلامية إلى إقامة الحكم الملكي (3)

---

(1) مصطفى النشار ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

(2)للتفصيل في ذلك ، انظر ، فضل الله محمد سلطح ، المرجع السابق ص 44

(3) الكواري علي خليفة ، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

كما سيتم التفصيل ما أوربا العصور الوسطى فقد كانت تتمحور حول نظام اجتماعي إقطاعي كانت فيه ملكية الأراضي مقننة بما يميز بين أصحاب الأراضي والعبيد الدين يقومون بخدمتهم عبر إيديولوجية *تربط بين السلطة وبين القدسية أو ما عرف بنظرية الحق الالاهي (1)

ويعود إعادة تأسيس مبدأ المواطنة باروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني نتيجة حركات الإصلاح الديني وغيرها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية مستفيدا من الفكر الإغريقي و القانوني الروماني (2) حيث تم تطور آليات حكم جديدة مقيدة للسلطة بفضل التابع إلى وضع المواطن ،بعد صراع دموي عسير بين القيود آليات والملكية في العصر الوسيط نجم عنها أن الدولة قد سبقت المواطنة وتأسست قبلها (3) وتم الأخذ بمبدأ التمثيل النيابي وحكم القانون، ويعود الفضل إلى فكر التنوير * (هوبز ، روسو ، ولوك) ، ونشر فكرة العقد الاجتماعي (4) وتحويل الدولة إلى مؤسسة تنفصل عمن يحكمها ، إضافة إلى ارتباط المواطنة فيما بعد بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وشعور الطبقات البرجوازية غير الإقطاعية الصاعدة لأهمية التحرر من القيود الإقطاعية التي تقود من فاعليتها (5)

---

* الايديولوجية حسب ما نهايم في كتابة الايديولوجية والطوبائية (1936) هي الأفكار التي تطلقها الطبقة الحاكمة لتحافظ على النظام الاجتماعي الحالي او النظام الاجتماعي السابق ، انظر : دينكن ميتشل : معجم الاجتماع ، تر إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ،ط1، 1981 ص ص 123/122

(1) مرقس سمير ، نفس المرجع السابق ، ص .29

(2) D Oliver and Derek Heart the foundations of citizenship. Harvester wheatsheaf .New York 1994 , PP 11-16

(3) حول صراع الفيود اليات والملكية في العصر الوسيط

Voir : Norbert Elias : la dynamique de l' occident , Calmann Lévy , paris1975.

*حول التعاقد والوفاق حيث يرى أن النظرية السيادة للإرادة العامة تنتج بكل بساطة من البنية التأملية للهوية الشعبية من خلال تعاقد الجسم مع كل أعضائه انظر : جان جاك روسو :"العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي ، تربولس غانم ، مجموعة الروائع الإنسان بيروت 1972 ، ص 30

(4) يعتبر روسو أن الإرادة العامة شرط أساسي لتحقيق التعايش عبر التعاقد انظر جان جاك روسو ، المرجع نفسه ص26 .

.(5)voir :Dominique Schnapper ,q ù qu' est ce que la citoyenneté, op cit pp41-45

ثالثا : مواطنة العرب والمسلمين الأوائل :

وفرت الحكومات الناشئة عن الحياة القبلية العربية التقليدية قدرا من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار مثل التجارب الإغريقية والرومانية، ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم (1) فسيد القبيلة لا يختار بالوراثة بل يتم انتخابه ويتشاور مع الناس في الشؤون العامة كما كانت مجالس بعض قبائل اليمن،سبا وغيرها إذا حدثت بعض الظروف السياسية الطارئة وللتغيير أحيانا في بعض النظم الاقتصادية ، مما هيأ الجو لنشر الرغبة في السلم ، وخير مثال في ذلك قيام حلف الفضول للتدخل لنصرة المظلوم من أهل مكة أو من زوارها

ثم جاء الإسلام وبفضل ماله من منظور إنساني للوحدة، المساواة في الحقوق والواجبات إلى جانب مبادئ العدل والإنصاف وغيرها من مبادئ الإسلام الجوهرية التي تسوي بين جميع الطوائف دون تمييز ، إضافة إلى مبدأ الشورى ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،التكافل الاجتماعي مما يبرز توفر مبدأ المواطنة آنذاك ، لكن عدم التمكن من تطوير نظام للشورى فيما يحقق مصالح الناس أدى إلى تحول الحكم بسرعة إلى ملكية مطلقة كانت نتاج بعض الممارسات التي تطلبها الاستقرار داخل الدولة، فابتعد المسلمون وابتداء من القرن

الثالث عشر عن التطور السياسي الناتج عن إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وإقامة الدولة الحديثة على أساسها وتطوير نظم الحكم الديمقراطي.

رابعا : مواطنة العصور الحديثة والمعاصرة

خلال ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وقيام دساتير الدول الديمقراطية تأسيسا على حقوق الإنسان والمواطن بدا يتكرس حق الاقتراع العام القائم على الصوت الواحد أي على قيمة المواطن كفاعلية في المشاركة السياسية واليات اتخاذ القرار (2)

---

(1)علي خليفة الكوراي ، نفس المرجع السابق ص 18

(2)كوثراني وجيه،نفس المرجع السابق،ص139

إعلان حقوق الإنسان وميلاد المواطن الحديث 1789:

بالفرنسية la déclaration des droits de l'homme et du citoyen

أصدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 26 أوت 1789 كنتيجة لفكر جان جاك روسو والثورة الفرنسية التي تعتبر المواطن من إحدى المواضيع الهامة للقانون (2)

ونص الإعلان على أن الناس يولدون ويظلون أحرارا متساويين في الحقوق ،وان الغاية من كل مجتمع سياسي هي حفظ حقوق الإنسان الطبيعية التي لا تنتزع وهذه الحقوق هي : الحرية ،الملكية ،الأمن ومقاومة الظلم، كما عرف الإعلان الحرية بأنها ممارسة كل ما لا يضر بالغير (3) ويبدو انه بالإمكان اعتبار أن هذا الإعلان شهادة ميلاد للمواطن الحديث

ويتطرق روبير بيلو بالتفصيل إلى الكيفية التي وضع بها الإعلان ومحتواه وكذا تأثيره على تطور مفهوم المواطن (4) وظهرت الكلمة مرتبطة بمفاهيم الدولة ، الحرية ، وازدهرت كلمة مواطن وتطورت في اروبا قبل 1914 لتختفي فاعليتها خلال الأنظمة الفاشية ، أما الدول التي زعمت الحفاظ على أنظمتها الديمقراطية فقد شهد مفهوم المواطن فيها تطورا وتحسنا في مرورها من الديمقراطية السياسية إلى الاقتصادية والاجتماعية ،مما انعكس على المواطنة في منظورها المعاصر.

2-4 : المواطنة في المنظور المعاصر:

ومع توسع الديمقراطية، تطور مفهوم المواطنة وتجاوز الجانب السياسي ليستوعب الاجتماعي والثقافي والمدني إضافة إلى الاقتصادي ،

(1) كوثراني وجيه ، مرجع سبق ذكره ،ص139
(2) حول الثورة الفرنسية و قانون حقوق الإنسان
Voir" Dominique Schnapper : "qu' est ce que la citoyenneté ,opcite pp10-16
(3) عبد الفتاح إسماعيل: معجم مصطلحات حقوق الإنسان ،مرجع سبق ذكره ،ص 41
(4) يشرح بيلو وبدقة من خلال المرجع السابق كيف ظهر مفهوم و كلمة مواطن منذ بداية الثورة الفرنسية في نفس وقت ظهور فكرة الأمة و مبدأ السيادة،و بتسلسل كرونولوجي دقيق يشرح بيلو ما تلا ذلك من تطورات أهمها مساهمة 1848،1946،1958،ساهمت في اتساع وتطور المواطنة و حقوقها ،انظر :.Pelloux (R) :op cit,pp 19-20

وتطور بالتالي مفهوم ونطاق المواطنة تحت تأثير ديناميكية مجتمعية آنذاك شهدت حركات عمالية تسعى لنيل حقوقها، وحركات نسويه تبحث عن المساواة تحتل مساهمة مع الرجل (1)

وفي هذا السياق تحتل مساهمة مارشال الذي يضع جدولا يشرح فيه تطور المواطنة (2) يشرح تكون المواطنة من عناصر العنصر المدني والعنصر السياسي والاجتماعي كمايلي :

القرن 18 تحقق البعد الأول للمواطنة المدنية (ضمان الحقوق والحريات المتعلقة بالأملاك ،لأشخاص ،وحرية التعبير) ثم البعد السياسي (ممارسة الحقوق السياسية أهمها التمثيل السياسي) وثم تحقيق ذلك في القرن 19 م ،أما المواطنة الاجتماعية (مجموعة الحقوق التي توفرها دولة الرفاهية) فلم تصبح نافذة إلا في القرن العشرين. (3)

ولم تعد المواطنة بالتالي مجرد ولاء وانتماء إلى الوطن، لقد صارت انتظاما عاما له محدداته وإبعاده الاجتماعية والإنسانية (4) كما أصبحت المواطنة من أكثر القضايا إثارة للنقاش والاهتمام على الصعيد العالمي بعد التحولات العالمية التي شهدها القرن الماضي من سقوط العسكر الاشتراكي وانتشار النظم الليبرالية واتساع منظومة الحقوق والواجبات السياسية ، الاجتماعية والإنسانية عموما .

(1) مرقس سمير ، المرجع السابق ،ص33

(2)Voir T.H Marshall:" citizenship and social class" , Campridge University Press,1950.

(3) و يفصل مارشال من خلال المرجع السابق و بدقة في تطور أبعاد المواطنة و عناصرها.

(4) مالكي أمحمد ، المرجع السابق ، ص 51

الفصل الثاني
شباب الجامعة و المواطنة الاجتماعية

المبحث الأول : المواطنة و المنظومة القيمية

المواطنة و المنظومة القيمية:

أولا : أهمية القيم للفرد و المجتمع (قيم المواطنة نموذجا لأهم القيم) :

تعتبر القيم لدى العالم الاجتماعي هي حقائق تعتبر من التركيب الاجتماعي ، فالعالم الاجتماعي لا يهتم بتخمين وزنها الجوهري بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية و الفوارق النفسية و الاجتماعية التي تميز بعضهم عن بعض و تتأثر القيم بعمليات التنشئة الاجتماعية.

كما أن الإسناد إلى القيم ثابت لدى علماء الاجتماع و منهم دور كايم و فيبر ، و مدى تأمين الوحدة الاجتماعية بواسطة القيم لدى الأفراد.

القيم تحفظ للمجتمع بقائه و استمراريته :

إن المجتمع محكوم بمنظومة معايير تحدد طبيعة علاقة أفراده ببعضهم البعض ، و تضع القيم جملة المعايير التي يتعامل بها المجتمع مع غيره من المجتمعات ، و تشكل هذه المعايير بمجموعها قيما محددة تسعى المجتمعات إلى تعزيزها ، فقوة المجتمعات و ضعفها لا تتحدد بالمعايير المادية فقط ، بل إن بقائها و استمرارها مرهون بما تملكه من معايير قيمية ، فهي الأسس و الموجهات التي يتقدم بها المجتمع ، وفي حال فقدان البناء القيمي السليم فإن ذلك يؤول بالمجتمع إلى الضعف و التفكك.[1]

---

(1) المسلماني صفاء ،مرجع سبق ذكره،ص140.

1-2القيم تحفظ للمجتمع هويته و تميزه :

تشكل القيم محورا رئيسيا من ثقافة المجتمع و نظرا لتغلغلها في جوانب الحياة كلها ، فإن هوية المجتمع تتشكل وفقا للمنظومة القيمية السائدة بين أفراده .

فالمجتمعات تتمايز و تختلف عن بعضها بما تت بناه من ـــأصول ثقافية و معايير قيمية تشمل نواحي الحياة المختلفة.

و بالتالي فإن الحفاظ على هوية المجتمع تتبع من الحفاظ على معاييره القيمية المتأصلة لدى أفراده ،و هي جزء من عمومياته فان زعزعت هذه القيم كان ذلك مؤشرا على ضعف هوية المجتمع مما يهدد استقراره و تميزه[1]

و نظرا لأهمية القيم فقد ازداد الاهتمام بدراستها خلال النصف الثاني من القرن العشرين خاصة بعد التقدم التكنولوجي و الصناعي الهائل الذي انعكس بطبيعته على قيم الأفراد

و المجتمعات بشكل واضح،و كذلك نتاج التأثير المتواصل لتداعيات العولمة و مدى قدرة هذه الأخيرة بكافة خصوصياتها ومميزاتها المختلفة على التأثير على المواطنة و خاصة في المنظور ومن الناحية القيمية .

و تستدعي المسالة بالتالي ضرورة النظر في مسالة فاعلية العولمة في التأثير و إمكانية إضعافها لقيم المواطنة المختلفة ،لان المواطنة ليست إلا جملة من الممارسات في مختلف المجالات و في أصلها فهي تنبع من منظومة قيمية متكاملة لا ينبغي ترك التطرق إليها في كل موضوع من مواضيع دراسة المواطنة، ونتطرق فيما يلي إلى شرح موجز حول أهم قيم المواطنة عموما و في ضرورة إجراء دراسات مستقلة بذاتها حول قيم المواطنة .

ثانيا: قيم المواطنة نموذجا لأهم القيم:

المواطنة ليست مجرد انتماء لمجال جغرافي و حمل جنسية و جواز سفر، بل هي أهداف و قيم، فلا توجد مواطنة بدون أهداف و قيم الحرية، و التضامن و الحس المدني و يشير إليها أبو المجد عبد الجليل من خلال مؤلف مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي إلى انيسي لبور Anicet lepors في كتابه المواطنة la citoyenneté إذ يقول انيسي ليبور " إن المواطنة تتميز عن الوطنية و تتضمنها مع ذلك ، بأنها ليست فقط مكونة من قواعد حسن السلوك في المجتمع، فهي تفترض و جود قيم يمكن أن تتجادل علانية ، و لكنها مع ذلك معترف بها كمرجع أساسي من قبل مجموع المواطنين هذه القيم مثل حال مجموع وسائل ممارسة المواطنة مختلفة من وطن لآخر و متطورة على المدى البعيد" [2] و على أساس قيمة المساواة تقوم فكرة المواطنة التي لا تستقيم دولة دون أن ترتكز عليها كمرجعية في العلاقة بين السلطة و الفرد.

---

[2] نظر أبو الم.جد عبد الجليل : مرجع سبق ذكره ، ص 19

ثالثا : التربية ، التعليم ، العولمة و قيم المواطنة:

3-1 التربية و قيم المواطنة:

تعرف التربية حسب معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس و الاجتماع بأنها تأثير تمارسه الأجيال الأكبر سنا على الأجيال التي ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية بقصد أن توقظ و تنمي في الطفل تلك القدرات الفيزيقية و العقلية و الأخلاقية التي يطلبها منه مجتمعه ككل و تتطلبها منه البيئة التي يعيش فيها [1] فالتربية إذن تساهم في خلق وحدة فكرية تساعد على التفاعل بين الأفراد و تؤدي إلى ترابطهم و تماسكهم مما يؤدي إلى التماسك الاجتماعي و الوحدة الوطنية.[2]

و لا يختلف معنى التربية اختلافا كبيرا عن معنى التنشئة الاجتماعية بل يتضمنها ، إلا أن التربية مفهوم أوسع من مفهوم التنشئة الاجتماعية فهو يمتد إلى الجانب العقلي و البدني و اللغوي و الجنسي، إضافة إلى الجانب الاجتماعي الذي تختص به التنشئة الاجتماعية.[3]

وتكمن الأهمية القصوى للتربية في مسؤوليتها عن إعداد المواطن التي يستطيع التكيف مع المجتمع الذي ينشأ فيه، و نظرا لتأثير نظام القيم لدى الفرد في تصرفاته، ينبغي على التربية كمسؤولة عن إكسابها و تعليمها انتقاء القيم الموجودة في المجتمع و وضع ترتيب هرمي لها يجعل الأولوية لتنمية الشعور بالوحدة، و العمل المشترك،

بمعنى تصعيد روح الجماعة التي تجعل الفرد راغبا عن طواعية بمصالحه لمصلحة المجموع، و غيرها من قيم المواطنة الحقة ،

---

[1] حجازي سمير سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 167

(2) رمضان عبد الرؤوف بثينة، مرجع السابق ، ص 41

(3) مصباح عامر ، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص50

فإن أهم وظائف التربية و إن اختلفت أهدافها تتمثل في تنمية المواطنة الصالحة و توحيد الاتجاهات الفكرية و الثقافية لدى أفراد المجتمع

و تعتبر الأسرة أهم الوسائط التربوية كإطار تتشكل داخله خصائص و طبيعة قيم الفرد، فقبل المدرسة التعليمية تعتبر مدرسة الأبوين ناقلا ملموسا لجملة من القيم و المبادئ من حياة المجتمع اليومية أقصاها أهمية كسب الآخرين و ثقتهم و التعاون معهم و مساعدة الآخرين.[1]

و في هذا السياق تطرقت دراستنا إلى محاولة التعرف على مدى معرفة شباب الجامعة بقيم المواطنة، و قد اتضح لدينا أنه فقط 54 مبحوثا بنسبة 45 % من المجموع 120 مبحوثا لديهم معرفة بقيم المواطنة منهم 29 من الإناث بنسبة 53,70% و 25 من الذكور أي بنسبة 46,29% و هذا يعني أن الإناث يتفوقن على الذكور في موضوع معرفة قيم المواطنة و هذا يعود إلى ميل الذكور نحو القيم المادية أكثر بما تقتضيه ظروف الحياة و رومانسية الشباب.

بينما لا يمتلك 66 مبحوثا بنسبة 55% منهم 31 من الإناث بنسبة 46,96% ، و 35 من الذكور بنسبة 53,03%

و هذا يوضح أن الذكور جهلا بقيم المواطنة من الإناث، وهم في نفس الوقت أقل معرفة بها كما سبق الإشارة إليه في معرفة قيم المواطنة

و نلخص بالتالي إلى أن أكثر من نصف المبحوثين ليس لديه معرفة بقيم المواطنة، و يعود ذلك بحسب الدراسة التي أجريناها بالدرجة الأول، إلى عامل التربية داخل الأسرة، و مدى تقصير هذه الأخيرة فيما يتعلق بوظيفة تعريف أفرادها بقيم المواطنة ،

---

[1] Nicole du Saussois ; op.cit.p11

و تجسيد مبادئها في الواقع المعاش و فيما يلي جدول يوضح كميا و كيفيا مسألة النقاش حول قيم المواطنة من خلال الدراسة داخل الأسرة لدى المبحوثين :

عدد مرات النقاش حول القيم	متغير الجنس					
	المجموع		الإناث		الذكور	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مرات عديدة	28,33	34	19,16	23	9,16	11
أحيانا	42,5	51	24,16	29	18,33	22
لم يحدث ذلك	29,16	35	16,66	20	12,5	15

جدول رقم (4) يوضح النقاش حول قيم المواطنة لدى المبحوثين.

يوضح الجدول(4) مدى قلة النقاشات بمرات عديدة لدى المبحوثين بمجموع 34 مبحوثا فقط بنسبة 28,33% و أغلبهم من الإناث بمجموع 23 مبحوثا أي ما نسبته 19,16% ، و يعود ذلك إلى ميزة الاستقرار و المكوث للعنصر الأنثوي مقارنة بالذكور داخل الأسرة يوميا.

أما تبقى أي بمجموع 86 مبحوثا فتكون نقاشاتهم حول قيم المواطنة داخل الأسرة أحيانا أو لا تحدث أبدا.

كما نلاحظ من خلال الجدول (4) أن 51 مبحوثا بنسبة 42,50% كانت لديهم أحيانا نقاشات حول قيم المواطنة داخل الأسرة و الأغلبية للإناث بمجموع 29 و نسبة 24,16% و هناك 35 مبحوثا لم تحدث لديهم نقاشات حول قيم المواطنة و نسبتهم 29,16% و الأغلبية هم من الإناث بمجموع 20 و نسبة 16,66%

و نلخص بالقول إلى أن أغلبية مبحوثينا لديهم نقاشات نادرة أو منعدمة حول قيم المواطنة داخل الأسرة و يعود ذلك إلى تقصير هذه الأخيرة في الدور الواجب عليها القيام به في تنشئة أفرادها على قيم المواطنة و تعريفهم بها.

3-2 التعليم و قيم المواطنة:

التعليم هو ذلك الجزء المنظم من التربية، و يعد انسب الوسائط لترسيخ القيم و الاتجاهات التي من شأنها استقرار المجتمع و استمراره كونه المسؤول عن بناء القوى البشرية التي تؤدي أدوار وظيفية على امتداد الأنظمة الاجتماعية الأخرى، و يعد التعليم في مراحله المختلفة و بيئته مجالا من مجالات المواطنة.(1)

و رغم الاختلاف في تحديد دور النظم التعليمية إلا أن ذلك لا ينفي الوظيفة الأساسية التي لا يتجاوزها فيما يتعلق بالقيم، و هي وظيفة تفسير قيم المجتمع ، خاصة في عصر الاختراق الثقافي حيث يجب مضاعفة إسهام التعليم في التأكيد على قيم الهوية الوطنية ، و دعم مفهوم الانتماء عبر أهم المواد المتخصصة في ذلك أهمها مادة التربية المدنية التي نفصل فيما يأتي حول أهميتها في التعريف بالمواطنة .

---

(1)بدران الشبل،نفس المرجع السابق،ص102.

المواطنة و التربية المدنية:

تعني التربية المدنية بتكوين المواطنة الواعية الناقدة و الفعالة و المسؤولية الأخلاقية بمستوياتها المحلية و الإقليمية و العالمية في إطار حقوق و مسؤوليات المواطنة و الديمقراطية، و بما يدعم الديمقراطية الدستورية و المشاركة السياسية، و المسؤولية

الاجتماعية و الانخراط المجتمعي، و ما يستلزمه من اكتساب المبادئ و المعارف و المفاهيم وكذا تنمية القيم و القدرات و السلوكيات التي تعمل كلها في اتجاه تحويل المواطنة من حالة المواطنة بالقوة إلى حالة المواطنة بالفعل.

واقع التربية المدنية :

قد يتبادر إلى الذهن أن تفعيل التربية المدنية في مدارسنا و معاهدنا التعليمية يكون من خلال المقرر الدراسي الذي يشمل على معارف و علوم تتعلق بالتربية المدنية، إلا أن الأمر بنظرنا مستبعد من أساسه لأن النتيجة معلومة مسبقا . هي مزيد من المواد الدراسية يتلقاها الطلاب دون صدى لها في الواقع المعيشي ، لذا فإن الأمر يتعلق بالعديد من الأنشطة والممارسات اليومية داخل المجتمع، و كيف تتحول مفاهيم التربية المدنية بكافة صورها إلى ممارسات يومية، و ينسب غلى المعلمين مسؤولية تحديد و وضع بنية الحياة الجماعية – إضافة إلى الأسرة– و وضع القواعد التي تسمح بسريانها بانسجام(1)

و يوضح الجدول الموالي رقم (05) مدى اهتمام مبحوثينا و المامهم بمادة التربية المدنية خلال دراستهم.

جدول (05) يوضح واقع التربية المدنية من خلال الدراسة لدى المبحوثين

المواد المتفوق فيها	متغير الجنس					
	المجموع		الإناث		الذكور	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
اللغات	34,16	41	21,66	26	12,5	15
التربية المدنية	10	12	6,66	8	3,33	4
المواد العلمية	16,66	20	6,66	8	10	12
التاريخ	39,16	47	15	18	24,16	29

تتموقع مادة التربية المدنية من خلال الجدول (05) في آخر ترتيب المواد التعليمية لدى المبحوثين خلال مشوارهم الدراسي .

إذ يتفوق فقط 12 مبحوثا بنسبة 10% أغلبهم من الإناث بنسبة 6,66%، و تطرح دراستنا إشكالية التناقض contradiction في مسألة المواد المتفوق فيها، فبينما يفشل المبحوثون في مادة التربية المدنية ،

يتميز هؤلاء بالتفوق في مادة التاريخ بمجموع 47 مبحوثا بنسبة 39,16% أغلبهم من الذكور بمجموع 29 و نسبة 24,16% رغم العلاقة الوطيدة بين المادتين في مجال المواطنة الفاعلة مما يستدعي إعادة النظر في المناهج الدراسية و الحث على الانسجام، و التكامل بين مادتي التربية المدنية و التاريخ و الاستثمار في وظيفة المادتين داخل الحصص التعليمية و التوطيد بينهما.

أسلوب المعلم أو الأستاذ و مواطنة الطلاب:

يعود تفوق المبحوثين في المشوار الدراسي في المواد التي يشيرون إليها بنظر 45 مبحوثا إلى أسلوب المعلم أو الأستاذ، أي ما نسبته 37,50% منهم 27 من الإناث بنسبة 22.50% ، و 18 من الذكور بنسبة 15%، مما يستدعي الاهتمام و إعادة النظر في دور المعلمين في مسألة مواطنة الطلاب و تجسيد ذلك في الواقع المعاش. و ستضل القضية في كيفية تحول المفاهيم النظرية إلى أساليب للسلوك و الممارسة في أذهان و نفوس الطلاب و المعلمين و الإدارة بل في داخل المجتمع برمته.[1]

و المسألة بالتالي تكمن في كيفية تحويل المفاهيم إلى برامج و ممارسات يومية في المجتمع بأكمله، و يتعلق الأمر بمفاهيم الحرية ، الديمقراطية حقوق الإنسان ،قبول الآخر ، المساواة و غيرها من أسس و قواعد الممارسة الديمقراطية و توسيع دائرة المشاركة اجتماعيا و سياسيا، فالعملية التعليمية من أهم العوامل المؤثرة في إنتاج وإعادة إنتاج البني الاجتماعية المختلفة، وليست عملية اجتماعية منفصلة عن المجتمع، لان مدخلات التعليم لا تؤثر في مخرجاته فقط بل تعيد تركيب البنى الاجتماعية على أساس مقارب لواقعها [2]

و لا ينحصر تأثير الممارسة التعليمية كأحد أهم المؤسسات من خلال المناهج فحسب بل تِثر في النشء من خلال علاقات المعلم و الطلاب، فالمعلم قوام العملية التعليمية ، كما أن الممارسة الديمقراطية للمعلم لها العديد من التأثيرات الايجابية، إضافة إلى إيمانه بحرية الفكر، التعبي، المشاركة و العمل على توعية الطلاب باستمرار بمشكلات وطنهم و هو الدور السياسي للمعلم، و المشجع على استقلالية الطالب، بل و التعامل معه، بدا الطابع السلطوي الذي يؤدي إلى تنشئة أفراد سلبيين عاجزين عن المبادرة و المشاركة بكل أبعادها.

---

[1] بدران شبل، نفس المرجع السابق ، ص 38.

(2) النسوية و الديمقراطية والمواطنة:"مجلة المستقبل العربي"،عدد271،السنة 24،سبتمبر2001،ص38.

و يوضح الجدول التالي رقم (06) أسلوب المعلم و الأستاذ بنظر المبحوثين خلال مشوارهم الدراسي.

أسلوب المعلم أو الأستاذ	المجموع		الإناث		الذكور	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
ديمقراطي دون تمييز	28,33	34	17,5	21	10,83	13
تسلطي	17,5	21	5	6	12,5	15
مزيج بين الأسلوبين	50,83	61	25,83	31	25	30
إجابات أخرى	3,33	4	1,66	2	1,66	2

جدول رقم (06) يوضح أسلوب المعلمين لدى المبحوثين

يتضح من خلال الجدول رقم (6)ما يلي :

يأخذ أسلوب المزيج بين الديمقراطي و التسلطي حصة الصدارة بمجموع 61 مبحوثا أي ما نسبته 50,83% لدى المبحوثين منهم 31 من الإناث بنسبة 25,83% و 30 من الذكور بنسبة 25% مما يوضح ذلك احتواء ممارسات المعلمين بالمدارس على اختلاف مستوياتهم على بعض التسلط، و نلمس ذلك من خلال إجابات أغلبية المبحوثين، و يلي ذلك الأسلوب الديمقراطي ثم التسلطي بالتقارب بين الحالتين كما يوضحه الجدول رقم (06) ، أما الإجابات الأخرى حول أسلوب المعلم فهي نادرة أهمها يقول أحد المبحوثين (المعلمين و الأساتذة متسلطين ..... إلا من رحم ربك) و الجدول الموالي يوضح مدى تأثير أساليب ممارسات المعلمين على التحصيل العلمي للطلاب في مختلف المواد بما فيها مادة التربية المدنية كأهم مواد مجال المواطنة

تأثير أسلوب المعلم	متغير الجنس					
	المجموع		الإناث		الذكور	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تأثير قوي	45,83	55	24,16	29	21,66	26
تأثير ضعيف	24,16	29	10,83	13	13,33	16
لم يؤثر	30	36	15	18	15	18

جدول رقم (07) يوضح تأثير أسلوب المعلم على التحصيل العلمي للطلاب

يتضح من الجدول (07) مدى إقرار أغلب المبحوثين و هم 55 مبحوثا بنسبة 45,83% بالتأثير القوي لأسلوب المعلم على التحصيل العلمي للطلاب خلال مشوارهم الدراسي ، أغلبهم من الإناث بمجموع 29 و نسبة 24,1%، و يلي ذلك الحالتين (لم يؤثر) ، و (تأثير ضعيف) بمجموعي 36 و 29 مبحوثا على التوالي ،و نسبتي 30 و 24,16% على الترتيب .

و بينما يكون التأثير لأسلوب المعلم قويا حسب أغلب الإناث، يكون التأثير الضعيف يميز أغلب الذكور حول نفس المسألة. و نخلص إلى التأثير القوي على المعلمين في التحصيل العلمي للطلاب في مختلف المواد أهمها مادة التربية المدنية، و مدى حاجة المؤسسات التعليمية إلى عناصر فاعلة فيما يتعلق بالمواد الحساسة بمجال المواطنة أهمها مادة التربية المدنية و يؤكد ذلك على أن مدى الاكتساب الجيد لقيم المواطنة و ترسيخه لدى الطلبة يبني رهان فعالية أسلوب و ممارسات تتعلق بعناصر العملية التعليمية أهمها المعلم من خلال سلوكياته كنموذج حي لترسيخ و تفعيل قيم المواطنة و الانتماء.

و في هذا الإطار يشدد بياجيه في التركيز على دور المدرسة ، و مدى حاجة هذه الأخيرة لدراسات نفسية و أخلاقية ،و اجتماعية بالخصوص متعلقة بالطفل المتمدرس، و يتعلق الأمر كذلك حسب "بياجيه" بموقف المعلم الذي ينبغي عليه أن يستند إلى أسلوب الديمقراطية داخل المدرسة ذاتها، و في إطار النظام الداخلي للمؤسسة التربوية، ليس فقط من خلال الكلام و الدروس، و لكن بالممارسة الديمقراطية داخل القسم المدرسي نفسه.[1]

3-3 العولمة و قيم المواطنة:

بدأت العولمة كنظام اقتصادي بانتقال السلع و المعلومات بين الأسواق ، و قد بدأ المصطلح ينسحب على كافة المجالات المختلفة أهمها عولمة القيم ، فكان لابد من البعد الثقافي القيمي الذي يعطي لمفهوم العولمة حيويته و مشروعيته لدى أنصاره ، بضرورة خلق قيم عالمية عامة لكافة المجتمعات مما يعني المساس بالهوية الثقافية و قيم ثقافتهم.

و تضع العولمة القاعدة الأخلاقية البشر كائنات عاقلة و حرة محل القاعدة الأساسية المواطن ككائن يتحدد اجتماعيا و ثقافيا، و العولمة بذلك تتجاهل قيم المواطنة الولاء و الانتماء للوطن و تعتبر هذه القيم و المفاهيم عقبات تعيق أهدافها و من ثم يجب إزالتها.[2]

و تسعى العولمة التي تحطيم القيم و الممارسات التقليدية للمجتمعات عن طرق إعادة إنتاج القيم الثقافية عبر وسائل الاتصال و الإعلام و التجارة ، و تبادل السلع و الأدوات التكنولوجية و الفنون و المشروعات السياحية، فثقافة العولمة حاملة لموجة من القيم الثقافية الاستهلاكية التي تمتع الشعوب بأوقاتها، و تذيب بالتالي الثقافات المحلية و تقلص من أهميتها لدى أفرادها، و بما أن أجل القادمة هم المستهدفون بالدرجة الأولى فإن للتربية دور رئيسي في عصر النمو التكنولوجي لدرجة أن البعض يرى أن المشكلات السياسية سوف تختفي لتحل محلها مشكلات التربية ، و من علامات النمو التكنولوجي وسيلة

الانترنت، و حول هذه الأخيرة حاولنا معرفة نوع المعلومات التي يأخذها المبحوثون من الانترنيت .

---

(1) voirJean Piaget : « l'Education morale à l'école (De l'éducation du citoyen à l'éducation internationale), ed Anthropos , Paris 1997, p151

(2)بثينة عبد الرؤوف رمضان ، نفس المرجع السابق، ص 37

تتصدر المعلومات حول التخصص، و المعلومات الاجتماعية الصدارة بمجموع 35 و 41 مبحوثا على التوالي بنسب 29،16 و 34،16% أما المعلومات السياسية عن الوطن فلا تأخذ اهتمام سوى 04 مبحوثين بنسبة 03،33% فقط ، أما الباقي فتختلف اهتماماتهم بخصوص المعلومات المأخوذة من الانترنيت و يضاف إلى ذلك عنصر التواصل الاجتماعي عبر الفايسبوك، التي يقر أغلب المبحوثون باللجوء إليها بدل البحث في مواضيع مختلفة، و هي المواقع التي يلجأ بعضهم غليها في حل مشكلاتهم المختلفة و عرضهم عليها.

و تتطلب المسألة بالتالي محاولة لاستثمار في العناية بهذا الموقع الخاص بالتواصل الاجتماعي و محاولة استخدامه الجيد في إطار تحسين شبكة العلاقات الاجتماعية ، و حتى السياسية بين المواطنين و المسؤولين، بتخصيص هؤلاء لفاعلين أساسيين يختصون بموقع التواصل الاجتماعي، و الاستثمار قي هذه الوسائل التي تأخذ صدارة الاهتمام لدى الشباب الجامعي في أيامنا.

المبحث الثاني: المشاركة الاجتماعية و المواطنة الاجتماعية:

أولا : شباب الجامعة و المشاركة الاجتماعية:

يقصد بالمشاركة العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق و انجاز هذه الأهداف.[1]

ويقصد بالمشاركة الاجتماعية دور الشباب في الإسهام في عمليات تنمية المجتمع و إدراكهم للمشكلات التي تعوق أداء هذا الدور

و قد حاولنا في هذا الإطار معرفة مواقف الشباب نحو أدوراهم الاجتماعية السياسية و مدى أدائهم لها في محيطهم الاجتماعي، وكذا مدى قدرتهم و رغبتهم في الإسهام الايجابي في تنمية المجتمع إذا ما أنتجت الفرص لذلك ،و غيرها من الأسئلة التي تتعلق أساسا برغبة الشاب الجامعي في ذاك حتى نحاول التعرف على أهم العوامل المساهمة اجتماعيا في التأثير على تمثلات هؤلاء الجامعيين و تصوراتهم حول آليات المواطنة في بعدها الاجتماعي ، و ما لديها من انعكاسات على الممارسات و على الصعيد الاجتماعي.

و يوضح الجدول الموالي أداء المبحوثين لواجباتهم الاجتماعية و السياسية كمواطنين.

[1]عبد الهادي الجوهري،" معجم علماء الاجتماع" ، المكتب الجامعي الحديث، ، الاسكندرية،دط، 1998 ، ص 237

جدول رقم (08) يوضح أداء المبحوثين لواجباتهم الاجتماعية و السياسية كمواطنين

أداء الواجبات كمواطن	الجنس					
	المجموع		الإناث		الذكور	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
باستمرار كل الأمور	21,66	26	10	12	11,66	14
أحيانا بعض الأمور	66,66	80	37,5	45	29,16	35
لا يؤدي واجباته	11,66	14	2,5	3	9,16	11

يتضح من الجدول (08) بنوع من التقصير و الخمول في آداء واجباته للاجتماعية و السياسية كمواطن، و يتضح ذلك من خلال عدد المبحوثين الذين يقومون بواجباتهم (أحيانا) إذ يبلغ 80 مبحوثا بنسبة 60,66% و هي تمثل أغلبية المبحوثين ،و هناك 14 مبحوثا لا يؤدي واجباته ، أي ما نسبته 11،66

اغلبهم ذكور بمجموع 11 مبحوثا أي ما نسبته 09,16%، و يستدعي الأمر النظر في عملية التنشئة الاجتماعية، و التساؤل حول عوامل اكتساب المواطنة الاجتماعية و هذا ما سنتطرق إليه من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: عوامل اكتساب المواطنة الاجتماعية:

لابد في إطار تكوين المواطن من الاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية السوية، و هي تلك العملية التي تمد الفرد بقيم المجتمع، إنها عملية صناعة المواطن و إعداده و تكوينه، تحول الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن إنساني له قيمته و معاييره.

2-1 التنشئة الاجتماعية السليمة و اكتساب المواطنة: أولا الأسرة:

يمكن و صف عملية التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي تتشكل خلالها معايير الفرد و مهاراته و دوافعه، اتجاهاته و سلوكياته لكي تتوافق و تتفق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة و مستحسنة لدوره الراهن أو لمستقبل في المجتمع ، و تتم عبر جملة من الجماعات و المؤسسات التي تسهم في نقل القيم عبر الأجيال.[1]

و تعد العائلة أو الأسرة الصغيرة من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في اكتساب الشباب لأدوارهم الاجتماعية، كوحدة اجتماعية خاصة بتأمين التنشئة الأولية للأفراد في كل المجتمعات [2] و الأسرة هي القاعدة الأساسية لكل مجتمع و لهذا تحظى بأولوية اهتمام الدراسات الاجتماعية و الأسرة عبارة عن هيئة اجتماعية تنبعث من ظروف الحياة و هي حتمية لبقاء الجنس البشري، و يتحقق ذلك بفضل اجتماع الرجل و المرأة و الاتحاد الدائم و المستقر بينهما كما تشمل الأولاد الذين هم نتاج هذا الاجتماع.[3]

و بداخل الأسرة و منذ بداية الطفولة يتم نقل القيم، الخبرات، المواقف و غيرها من الاستعدادات التي سوف تميز أفرادها على مدار حياتهم. [4] و تتجمل الأسرة مسؤولية غرز القيم و المعايير المقبولة و ضمان انتقالها من جيل إلى جيل كقواعد ثابتة لثقافة المجتمع[5] كما تكمن الأهمية القصوى للأسرة كون أن القيم الوطنية و الفكرية التي يؤمن بها الآباء سرعان ما تمرر إلى الأبناء عن طريق التنشئة الاجتماعية [6]

(1) عبد الرحمن محمد العيسوي : "سيكولوجية المواطنة الصالحة ، منشورات الحلي الحقوقية، الطبعة الأولى ، بيروت 2011، 234

(2)Frédéric Lebanon , op.cit. p61

(3)سالم رعد حافظ ، نفس المرجع السابق ، ص68

(4)Lebanon (F) , op.cit. p61

(5)Besoins de la jeunesse, op.cit. p 236

(6)إحسان محمد الحسن:علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 264

ثانيا : المؤسسة التعليمية : المدرسة و المواطنة:

يعرف اميل دروكهايم المدرسة بأنها عبارة عن تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية أخلاقية و اجتماعية يعتبرها ضرورية لتشكيل الراشد و إدماجه في بيئته و وسطه. (1) والمدرسة هي الأداة الرسمية للتنشئة الاجتماعية من خلال العطاء التعليمي الذي ينبغي أن تتخذ من خلاله العلاقة بين طرفي العملية التعليمية على أساس تحمل المسؤولية، و أداء الحقوق لتكوين المواطن الفعال الواعي في إطار الواحد دون مفاهيم الجهوية، المحلية ، العشائرية و بالتالي خلق الإحساس بالانتماء للوطن مما ينمي روح المواطنة.

فالعملية التعليمية ليست انعكاسا لثقافة المجتمع فحسب بل هي عملية تعيد إنتاج ثقافة المجتمع و الايدولوجيا السائدة فيه، و في بني المجتمع الاقتصادية و السياسية، و ينبغي بالتالي أن تعتمد أساسا على تكافؤ الفرص و محاربة التمييز بمختلف أنواعه،أي بدمقرطة التعليم لا بتحويله إلى أداة لإعادة إنتاج الايدولوجيا السائدة و العوامل الثقافية المساعدة لسيادتها(2)

العلاقات الاجتماعية التلقائية و جماعة الرفاق:

إنها عامل آخر لاكتساب الشباب لأدوارهم الاجتماعية، و تكوينهم النفسي، و هو العلاقات الاجتماعية التلقائية داخل جماعة الرفاق على عكس نظام العائلة المغلق، و تتضح أهميتها في تشكيل اتجاهات و قيم الشباب، و نوعية مواضيع نقاشاتهم ،

وفي إطار العلاقات الاجتماعية و نقاشات المبحوثين فقد تطرقت الدراسة إلى هذا الموضوع، و تبين لدينا أن أهم المواضيع المتصدرة لنقاشات المبحوثين هي المواضيع المادية و الاجتماعية بمجموع 23 مبحوثا أي ما نسبته 44,16% ، ثم تليها مواضيع الدراسة و التخصص بمجموع 35 مبحوثا بنسبة تقدر ب29,16%.

---

(1)مراد زعيمي : مرجع سبق ذكره ، ص 139.

(2)النسوية والمواطنة و الديمقراطية،مرجع سبق ذكره،ص38.

أما مواضيع السياسة و المجتمع، فيقل النقاش فيها لدى المبحوثين ، مما يبرز مدى إهمال المواضيع السياسية و الخاصة بالمجتمع على حساب المواضيع حول الظروف المادية، و ظروف الدراسة ويعود ذلك إلى التأثير القوي بظروف واقعهم الدراسي اليومي المعيش و ظروفهم الاجتماعية.

و يبقى أن نناقش الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام التي لا ينبغي التقليل من أهميتها كعامل رئيسي في المجتمع الحديث في اكتساب الشباب الجامعي لأدوارهم الاجتماعية .[1]

و سوف نتطرق إلى دور وسائل الإعلام و الاتصال و أهميتها القصوى من خلال عنصر المواطنة السياسية بتفصيل دقيق نظرا لأهمية هذه الوسائل بما يقتضيه زمن التطور السريع للتكنولوجيا[2]

و يتضح لدينا من خلال الدراسة في فصلها الثاني مدى أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة في تعليم القيم الأساسية لأفرادها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية كليهما خلال مراحل مهمة من حياة أفرادها .

و يتطلب الأمر بالتالي إجراء دراسات عديدة و متنوعة حول موضوع الأسرة و فاعليتها في كل المستويات الاجتماعية و السياسية، الثقافية و البيئية و غيرها، و السؤال المطروح في هذا الصدد حول أهمية مشاركة أجهزة الدولة المختلفة و النظام السياسي في تحديد برامج رعاية الأسرة في هذا المجال ،كما تجدر الإشارة إلى أهمية الاهتمام بدراسات أخرى حول دور التوعية الدينية في توجهات القيم و انعكاس هذه الأخيرة على منظومة القيم الصحيحة و الضرورية خاصة ما يتعلق منها بالمواطنة و الانتماء حتى يتم تجهيز الفرد

خلال تنشئته للمشاركة بفعالية خصوصا في المجال الاجتماعي و السياسي.كما يتعلق الأمر بضرورة دراسات أخرى للمجال التعليمي و عناصر العملية التعليمية خصوصا المعلم أو المدرس و سلوكياته داخل القسم الدراسي و كذا مختلف المواد التعليمية المتعلقة بالمواطنة.

---

(1) محمد علي محمد ، نفس المرجع السابق ، ص 54

(2) وللتفصيل في أهمية التنشئة الاجتماعية لدى الفرد ، أنظر : مراد زعيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، إذ يفصل في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية و الثانوية .

الفصل الثالث
الجامعة و المواطنة السياسية

المبحث الأول : الجامعين والمشاركة السياسية :

أولا:المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية من أهم الموضوعات في علم الاجتماع السياسي و ذلك باعتبارها عملية سياسية واجتماعية ويعرفها البعض بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف (1)

و تشمل المشاركة السياسية النشاطات السياسية المباشرة (أو الأولية) والنشاطات غير المباشرة الثانوية، ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي، عضوية حزب ما، الترشيح الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات العامة الاجتماعية آما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهي مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة العضوية في هيئات التطور وبعض أشكال العمل في جماعات أولية (2)

وتعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في آن يراقب هذه القرارات بالتقويم ، الضبط عقب صدورها من جانب الحكم .

وفي هذا السياق تضمنت دراستنا جملة من السائلة تتعلق أساسيا ببعض أشكال المشاركة السياسية لدى المبحوثين أهمها موضوع الانخراط والمشاركة في الجمعيات المختلفة،

والمنظمات الطلابية لمالها من دور في التمهيد والتربص للمشاركة في العملية السياسية والجداول الموالية تحوي نتائج الدراسة فيما يتعلق المواضيع المشاركة السياسية بمختلف أشكالها السابقة.

---

(1) الجوهري عبد الهادي ، " دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي "، المكتبة الجامعية ،الإسكندرية ،ط8،2001 ص 213

(2) نفس المرجع،ص214. .

يبلغ عدد المبحوثين المنخرطين في إحدى الجمعيات 04 مبحوثين فقط أي بنسبة 3,33 ، أما الأغلبية الباقية فهي غير منظمة لأي نوع من الجمعيات، ويعود ذلك حسب نتائج الدراسة بالدرجة الأولى إلى عدم رغبة المبحوثين بهذه الأنشطة وذلك بمجموع 44 مبحوثا أي بنسبة 36,66 اغلبهم من الذكور .

جدول رقم (09) حول أسباب عدم انخراط المبحوثين في الجمعيات

أسباب عدم الانخـراط	متغير الجنس					
	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	%النسبة	التكرار	%النسبة	التكرار	%النسبة
لا فائدة من الجمعيات	22	18,33	13	10,83	35	29,16
عدم الرغبة في هذه النشاطات	19	15,83	25	20,83	44	36,66
اغلب الجمعيات غير فاعلة	9	7,5	15	12,5	24	20
أسباب أخرى	6	5	7	5,83	13	10,83

كما يرى بعض المبحوثين عدم الفائدة من هذه الجمعيات بمجموع 35 مبحوثا أي ما بنسبته 29,16 أغلبيتهم من الذكور بمجموع 22 أي ما نسبة 18,33، كما يشير

24 مبحوثا بنسبة 20 .

آما ما تبقى فيشير إلى أسبابه الخاصة مثلا (ليس لدي وقت)، أو (لا توجد جمعيات في جوارنا)، وغيرها من الإجابات التي تستدعي إجراء دراسات أخرى حول الموضوع خاصة فيما يتعلق بالجامعيين وأهميتها داخل المجتمع، وضرورة نشاطها في الميادين الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بمسائل الشباب.

ثانيا:المنظمات الطلابية والتربص للمشاركة السياسية :

تعتبر التنظيمات الطلابية عادة المصدر الرئيسي للتربية السياسية*وعادة ما تكون التنظيمات الطلابية لها تأثير حيوي ودائم (1)

ويمتاز الجامعيون من خلال دراسات سابقة بعدم أو بقلة انخراطهم بشكل كبير في المنظمات الطلابية رغم امتلاكهم لعدة اختيارات ويطرح مباركي من خلال مؤلفه Sauver l' université مسالة انعدام وجود معطيات دقيقة حول الإشكال وان القلة القليلة فقط تنخرط في إحدى المنظمات المتوفرة بالجامعة (2) وتميز هذه الظاهرة الجامعيين حسب مباركي رغم توفر العديد من المنظمات الطلابية داخل الجامعة الجزائرية بما فيها جامعة وهران (3) وقد توصلنا إلى تصنيف أهم الأسباب التي تمنع مبحوثينا من الانضمام إلى المنظمات الطلابية وانخراطهم فيها من خلال الجدول (10).

ولا يمثل مجموع المنضمين من المبحوثين إلى المنظمات الطلابية سوى 04 مبحوثين ،أي ما نسبته 03,33 أما باقي المبحوثين فليس لديه أي انضمام لأي منظمة طلابية واهم أسباب التي تمنعهم من ذلك نرتبها كما يلي :

---

(1)ريتشارد داوسن ، كارن داوسن ، كينيث بريت ، " التنشئة السياسية (دراسة تحليلية) " ، تر مصطفى عبد الله ، وآخرون ، جامعة قاريونس ، بنغازي،ط2 ، 1998 ، ص 112

*تشير التربية السياسية إلى أن عملية التنشئة السياسية هي عملية مباشرة ومقصودة ، واستعمل هنا مفهوم التربية السياسية للدلالة على أن المنظمات الطلابية تساهم بطريقة مباشرة ومقصودة في اكتساب الطلبة للخبرات السياسية واتصالهم مباشرة بالمحيط السياسي

(2) MEBARKI(M) : « Sauver l'université »,ed dar el Gharb,Oran2003,p 150.

(3)أهمها الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين،الإتحاد العام الطلابي الحر ، لاتحاد العام للطلبة الجزائريين ،و غيرها من المنظمات الطلابية التي يفصل فيها مباركي من خلال المرجع السابق ،ص156.

جدول (10) يوضح أسباب عدم انخرا ط المبحوثين في المنظمات الطلابية

عدم أسباب الانخراط	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
ظروف الدراسة لا تسمح	13	11,2	28	24,13	41	35,34
لافائدة من الطلابية المنظمات	29	25	20	17,24	49	42,24
منظمات غير نشطة و مناسباتية	8	6,89	9	7,75	17	14,65
دافع شخصي	6	5,17	3	2,58	9	7'75

يتحجج المبحوثون بالدرجة الأولى بانعدام الفائدة من انضمامهم إلى المنضمات الطلابية بمجموع 49 مبحوثا أي ما نسبته 42.24 % اغلبهم من الذكور بمجموع 29 مبحوثا أي ما نسبته 25 بالمائة، ويعود ذلك إلى اهتمامهم أكثر بالوضعية المادية و عالم الشغل ،كما يرى 41 مبحوثا أي ما نسبته 35.34 % أن ظروف الدراسة لا تسمح له بذلك و أغلبيتهم من الإناث بمجموع 28 مبحوثا و نسبة 24.13 % مما يولد إشكالية الفارق بين اهتمام الإناث أكثر بالدراسة على حساب أمور أخرى إذا ما قورنوا بالذكور أما ما تبقى من المبحوثين

فيرى 17 منهم بنسبة 14.65% أن المنظمات الطلابية غير نشطة و مناسباتية، و آخرون لديهم دوافع وحجج خصوصية بمجموع 09 مبحوثين و بنسبة 7.75% فمنهم من يرى أن المنظمات الطلابية تعمل فقط لصالحها، أو لحسابها الخاص، ومنهم من يرى أن لديها دوافع خاصة و لا تعمل لتحسين شؤون الطلبة و بالتالي فالمسالة تحتاج إلى إعادة النظر في نشاطات المنظمات الطلابية

و اهتمام النظام السياسي بها و بمدى فاعليتها نظرا لحساسية مهمتها و قربها من الجامعيين .

الجامعيين و المشاركة السياسية من خلال الأحزاب:

و يعتبر الحزب أداة تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية كما يعتبر تنظيما دائما لجماعة من الناس تتكتل حوله و تستعمل لتنفيذ برنامج سياسي و اجتماعي معين عن طريق الوصول إلى الحكم(1) ويكمن الدافع إلى تكوين الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية إلى إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة وقد حاولنا من خلال الدراسة معرفة مواقف المبحوثين من المشاركة السياسية عبر الأحزاب السياسية واتضح لدينا مايلي :

القلة القليلة فقط من المبحوثين هم منخرطون في أحزاب سياسية، ويبلغ عددهم 04 مبحوثين آي ما نسبته 03,33 من الذكور، و 07 من الإناث أي ما نسبته 5,83، أما ما تبقى من المبحوثين فيميزه العزوف فيما يتعلق بالانخراط في الأحزاب السياسية المختلفة ، والجدول الموالي يوضح نتائج الدراسة فيما يتعلق بترتيب أسباب المهمة لهذا العزوف .

جدول (11) يوضح أسباب عدم انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية

أسباب عدم الانخراط في الأحزاب السياسية	متغير الجنس					
	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

عدم الثقة في برامج الأحزاب السياسية	31	28,44	18	16,51	49	44.95
النفور من السياسة	7	6,42	17	15,59	24	22,01
انشغالات أخرى غير سياسية	15	13,76	15	13,76	30	27,52
أسباب أخرى	3	275	3	2,75	6	5,5

(1)أبو زيد احمد سليمان،مرجع سبق ذكره،ص164.

لازالت مسالة عدم الثقة بالأحزاب السياسية تميز الشباب الجامعي و بالخصوص لدى مبحوثينا وهي بمجموع 49 مبحوثا أي ما نسبة 44,95 بالدرجة الأولى، ويقر بذلك الذكور بالأغلبية 31 مبحوثا بنسبة 28,44 ،

و تبرز النتائج السابقة إشكالية استمرارية انعدام الثقة بين فئة الشباب عامة والمسؤولين السياسيين ورؤساء الأحزاب داخل المجتمع .

ويعود هذا النفور للجامعين من السياسة والديمقراطية إلى ضعف و فشل أهم وسائطها وهي مؤسسات المجتمع المدني أهمها الأحزاب السياسية مما يستدعي النظر في وظيفة المجتمع المدني ونشاطاته، فدون واسطة هذا الأخير لا يمكن أن يحدث تطور في السياسة، لاقتصاد أو في علاقات أكثر ديمقراطية داخل المجتمع ويتحجج المبحوثين بمجموع - 30 مبحوثا ونسبة 27,52 بانشغالاته الأخرى غير السياسية، ويوضح ذلك أن السياسية لا تشكل أولوية اهتمام بعض الجامعين إلى درجة نفور البعض منهم من السياسة كما يتضح من خلال 24 مبحوثا اغلبهم من الإناث بمجمع 17 أي ما نسبته 15,59 رغم كفاءة الفئة الجامعية الشابة وفاعليتها وإمكانية مساهماتها القوية في مجال السياسة في مختلف وظروف مجالات الحياة .

ويرى مبحوثون آخرون أن الأحزاب السياسية هي جماعات مصلحيه ولا تعمل شيء للمجتمع، بل همها الوحيد هو الوصول إلى السلطة وتحقيق مكاسب مادية، وهذا ما يجمع عليه باقي المبحوثين .

ويستدعي الأمر بالتالي النظر في وسائط المجتمع المدني وإلزامية فاعلية هذه الأخيرة ، حتى تكسب ثقة الشباب خاصة الجامعي لماله من قدرات وإمكانيات كطاقة كامنة لكل المجتمعات .

المبحث الثاني : الثقافة السياسية المشاركة لدى الجامعيين :

أولا : المشاركة السياسية والثقافة السياسية :

تتأثر مشاركة المواطن في عالم بقوة بالثقافة السياسية السائدة ، إذ تحدد الثقافة السياسية مسؤوليات المواطن وكذلك حدود وقيود السلوك السياسي، ففي دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية عن واجبات المواطنة انتهت إلى خمس مسؤوليات هي بالترتيب :

- أن يكون المواطن ملتزما في سلوكه بالأخلاق، أن يطيع المواطن القوانين، أن يدافع المواطن عن وطنه عن طريق الخدمة في القوات المسلحة أن يشارك المواطن بإدلاء صوته في الانتخابات، وان يشارك في أنشطة الحملات السياسية (1)

تشير هذه الدراسة إلى أن الثقافة السياسية السائدة تربط بين مسؤوليات المواطنة والمشاركة السياسية، وليس من المتصور أن يشارك المواطن في السياسة مالم يستقر في ثقافية أهمية المشاركة وقيمتها ومالم ينظر إليها باعتبارها من مستلزمات المواطنة أو من الوجبات التي ينبغي القيام بها

ثانيا : الثقافة السياسية المشاركة في الوسط الجامعي :

وتنقسم الثقافة السياسية إلى : ثقافة سياسية رعوية*، وأخرى خاضعة **، وهناك الثقافة السياسية المشاركة الملائمة للنظام الديمقراطي فماهي هذه الثقافة السياسية المشاركة وما أهم مؤشراتها ؟

---

(1)بسيوني إبراهيم حمادة ، " دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام " ، عالم المكتب ، ، القاهرة ،ط1،2008 ، ص 358

*في الثقافة السياسية الرعوية ، الفرد لا يملك معرفة حول الطلبات الشعبية و القرارت الحكومية ، ودوره في التأثير على النظام السياسية ، في إطار مجتمعات ليس فيها ادوار سياسية متمايزة ، بحيث لا تنفصل التوجهات السياسية لأفراد عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية .

**يقول ديفارجيه عن ثقافة الخضوع (يعرف أعضاء النظام بوجوده ولكنهم يظلون سلبيين إزاءه ، ينتظرون خدماته ويخشون عقوباته لكنهم لا يفكرون أنهم يستطعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموسين

وللتفصيل أكثر في أنواع الثقافات السياسية ، انظر : سالم رعد حافظ ، المرجع السابق .

الثقافة السياسية المشاركة:

هي نوع من الثقافة السياسية، يدرك أعضاء المجتمع في ظلها بشكل واضح وجود النظام السياسي، البني، والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وضع القرارات وقد يتوجه الأفراد برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعمليات المدخلات والمخرجات، كما يدرك أعضاء المجتمع ضمن هذه الثقافة لحقوقهم وواجباتهم ودورهم في التأثير على الحكومة وقد تتراوح مشاعرهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض

ومن الخصائص الأخرى للثقافة المشاركة الشعور بالولاء للوطن، الحكومة، انخفاض مستوى العنف السياسي، وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية ، والإقرار لشرعية نظام الحكم (1)

كما اشرنا سابقا فان المواطنة بمثابة الشرط الأساسي للديمقراطية والمؤشر القوي على وجودها ، ولان الديمقراطية لا تقوم فقط على القوانين بل تقوم قبل كل شيء على ثقافة سياسية حسب ألان تورين (2) ولا حديث عن الديمقراطية بمعزل عن طبيعة القيم والأفكار والمفاهيم التي تحكم الثقافة السياسية (3).

وتعتبر الثقافة السياسية المشاركة وخصائصها سابقة الذكر الأنسب إلى الديمقراطية بل وهي القاعدة التي يؤسس عليها أي نظام ديمقراطي، إلا أن عوامل الفشل و القصور في التنشئة الاجتماعية، التفصيلات الشخصية إضافة إلى ظروف التعليم أصبحت تؤدي إلى استمرار إنتاج ثقافات أخرى من الصنف الخاضع والرعوي حتى في أفضل الديمقراطية العريقة والمستقرة (4)

---

(1)سالم رعد حافظ ، المرجع السابق ، ص 163

(2)أبو المجد عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص 17

(3)نفس المرجع ، ص17

(4)سالم رعد حافظ ، نفس المرجع السابق ، ص 164.

ثالثا: اثر الثقافة السياسية المشاركة على المشاركة السياسية:

إن للثقافة بسقيها المعنوي (القيم الاجتماعية)، والمادي (الخيرات غير الرسمية) اثر على السلوك السياسي للفرد، فعلى صعيد القيم الاجتماعية، تؤدي قيم التسامح الاجتماعي، الثقة العالية إلى تقبل التعاون السياسي في وقت الأزمات السياسية، والاعتراف بالحريات المدنية كحرية التعبير .

أما على الصعيد المادي العلمي فان لبعض الممارسات الاجتماعية تأثيرا على السلوك الفرد السياسي، كالحصول على فرص المشاركة في الأسرة، المدرسة، جماعة النظراء إلى إحساس الفرد بالقدرة على التأثير على الحكومة .

ومن المحتمل جدا آن يحدث السلوك التشاركي السياسي للفرد الذي حصل على فرص مشاركة غير سياسية، كما يمكن أن تزيد الخبراء غير الرسمية من قدرة الفرد على القيام بدور سياسي فلعل وتزيد من احتمال إيمانيه بتأثيره السياسي.

ويمكن القول أن خبرات الفرد المتراكمة على صعيد المشاركة تزيد من كفاءته السياسية مقارنة مع الفرد الذي انقطعت خبرته التشاركية أو انعدمت أصلا مما يزيد في خضوعه، وانخفاض كفاءته السياسية .

وتتميز الثقافة السياسية المشاركة بجملة من المؤشرات أهمها :

امتلاك الأفراد لمعلومات تفصيلية حول النظام السياسي والعملية السياسية وانخراطهم في النظام السياسي، وهم يتقدمون بمطالب تجاه النظام السياسي وهي جملة المؤشرات التي حاولنا من خلال دراستنا إلى مدى توفرها لدى المبحوثين، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج تتعلق أساسا بما يلي :

أولا: معلومات المبحوثين عن نظامهم السياسي

ثانيا:شباب الجامعة والنظام السياسي

ثالثا:الجامعيين و ثقافة الانتخابات

1-3 معلومات المبحوثين عن نظامهم السياسي:

يمتلك ففقط 10 من المبحوثين لمعلومات حول النظام السياسي اغلبهم من الذكور الذين لديهم انتماء أو انخراط حزبي أو طلابي،عبر المنظمات، وذلك بنسبة 08,33، إما ما تبقى فنوعية معلوماتهم حول النظام متوسطة وهم 66 مبحوثا بنسبة 55 منهم 38 إناث بنسبة 31,66 و28 ذكور بنسبة 23,33 كما آن 44 مبحوثا لديهم معلومات ضعيفة حول نظامهم السياسي منهم 25 من الذكور بنسبة 20,83 و19من الإناث بنسبة 15,83 ونلاحظ إذن نوع من التقارب فيما يخص المعلومات التفصيلية للمبحوثين ذكورا أو إناثا حول نظامهم السياسي ، ويعود ذلك حسبهم إلى عدم الثقة في التغطية الإعلامية بمجموع 53 مبحوثا بنسبة 44,16 بالدرجة الأولى، يليها عدم رغبة المبحوثين في الحصول عليها بمجموع 42 مبحوثا أي ما نسبته 18,33 ، وتحوي الإجابات الباقية ل 15 مبحوثا بنسبة 12,50 على

مسائل تتعلق بعد الاهتمام بهذه المعلومات، كما يتعلق احد المبحوثين (هذه المعلومات لا يعلمها إلا أصحابها وما يتسرب إلى الشعب سيء آخر) وغيرها من الإجابات المتشابهة .

أما مؤشر الانخراط في النظام السياسي والمشاركة في صنع القرارات السياسية، وكذا امتلاك مطالب نحو النظام السياسي فيميزها نوع من السلبية كما سنوضحه في العنصر الموالي .

2-3 : شباب الجامعة والنظام السياسي:

و النظام السياسي هو ذلك النظام الذي يتضمن التدخلات المتواجدة في جميع المجتمعات والذي يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة استخدام القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها (1)وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى بعض النتائج التي سنعرضها لاحقا .

---

(1) سمارة نواف احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 163

و يمتلك المبحوثون لمطالب نحو النظام السياسي بمجموع 99 مبحوثا أي ما نسبته 82,50 وهي في اغلبها اجتماعية وسياسية بمجموع 43 مبحوثا ونسبة 35,83 يليها مطالب تتعلق بالدراسة والتخصص بمجموع 24 مبحوثا أي ما نسبته 20، ولا يختلف في ذلك في ذلك الطلبة بتخصص كلاسيكي أو ل م د، من حيث نوعية الطلبات .

ولا يمتلك المبحوثون بالمقابل للرغبة في صنع القرارات السياسية بمجموع 67 مبحوثا أي ما نسبته 55,83 بمعنى أن عدم الرغبة في الانخراط في النظام السياسي من خلال عملية صنع القرارات ويغيب بالتالي احد أهم مؤشرات الثقافية السياسية المشاركة .

3-3 الجامعيين وثقافة الانتخابات

يبلغ عدد المبحوثين الذين يدلون بصوتهم في المناسبات الانتخابية 34 مبحوثا بنسبة 28,33 اغلبهم من الإناث بمجموع 21 ونسبة 17,50 ،بينما يميز العزوف 86 مبحوثا بنسبة

71.66 منهم 47 من الذكور بنسبة 39,16% و39من الإناث بنسبة 32,50% ، وهذا يؤكد التطابق في الأمر فبينما يميز العزوف عن الانتخابات فئة الذكور من المبحوثين ، يتميز فئة الإناث منهم بالإدلاء بأصواتهم في مختلف المناسبات الانتخابية ،ويوضح ذلك غياب ثقافة الانتخاب في الممارسة السياسية للمبحوثين، والجدول الموالي يوضح توزيع أسباب امتناعهم عن الإدلاء بأصواتهم في معظم المناسبات الانتخابية و هو الجدول 12 أسفله.

جدول (12) يوضح أسباب امتناع المبحوثين عن الإدلاء بأصواتهم

الأسباب	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة %
عدم الثقة في برامج المرشحين	19	22,09	9	10,46	28	32,55
الشك في شفافية و نزاهة الانتخابات	7	8,13	8	9,3	15	17,44
عدم الاهتمام بالسياسـة	21	24,41	22	25,58	43	50

يتضح من الجدول (12) عدم اهتمام أغلبية المبحوثين بالسياسة ويبلغ مجموعهم 43 مبحوثا وذلك بنسبة 50%، كما لا يثق الآخرون في برامج المرشحين ومجموعهم 28 مبحوثا بنسبة 23,55 اغلبهم ذكور بمجموع ونسبة 22,09%، وما تبقى من المبحوثين الذين يعزفون عن الانتخاب تكون حجتهم الشك في شفافية ونزاهة الانتخابات ومجموعهم 15 مبحوثا بنسبة 17,44%، وتؤكد هذه النتائج غياب ثقافة المشاركة السياسية عبر أهم آلياتها وهي الانتخابات بمختلف أنواعها ، ويستدعي الأمر النظر في صيرورة التنشئة السياسية كوظيفة هامة يرسخ من خلالها ثقافة المشاركة السياسية عبر كافة أشكالها .

المبحث الثالث : التنشئة السياسية وضرورة تفعيل المواطنة السياسية :

أولا : التنشئة السياسية :

تبقى الدراسات حول التنشئة السياسية في المجتمعات العربية نادرة وقليلة ، وغالبا ما تأخذ الأسرة والمدرسة اهتمام الباحثين خلال التطرق إلى هذا النوع من الدراسات (1)

وتتعدد قنوات التنشئة السياسية لتتفرع إلى جماعات أولية وأخرى ثانوية (2) أما الجماعات الأولية فاهمها الأسرة ثم جماعة النظراء وهي الجماعة التي تتميز بامتلاكها عامل مشترك معين كالعمر، التحصيل العلمي، أو المنزلة الاجتماعية، وغيرها وتحدث فيها التنشئة السياسية بشكل غير مباشر وبلا وعي، عن طريق اتخاذ مواقف تجاه القضايا وتوضيحها لأعضائها ومحاولة بينيها وإلا عوقب مخالفها بالسخرية والطرد .

وهناك الجماعات الثانوية : وأهمها النظام السياسي الذي يهدف كنظام فرعي من النظام المجتمعي إلى ضمان استمرار تأييد المواطنين له، والثقة في قيادته السياسية بتخصيص مبالغ ضخمة على التعليم الرسمي على المواطنة (3)

ثانيا: الدين و تأثيره في التنشئة السياسية :

يؤثر الدين من خلال دوره في نشأة عديد الأحزاب ذات الطابع الديني ، ولكن دور الدين في التنشئة السياسية يتأثر بعديد العوامل أهمها :

- مدى تدخل الدين في السياسة

- درجة إيمان الفرد بهذا الدين

ويؤثر كلا من هذين العاملين على درجة على درجة اعتمادنا للدين كمؤشر قوي للتوجه السياسي، ومن نتائج دراستنا حول موضوع تأثير الدين في التوجه السياسي ما يلي :

---

(1) voir Bennani Chraïbi. Op cit, p

(2) للتفصيل في ذلك انظر: سالم رعد حافظ: المرجع السابق ص 70

(3) إضافة إلى اعتماده على وسائل الإعلام من اجل استمراريته ، وسنفصل في ذلك لاحقا من خلال عنصر أهمية العلاقة بين الإعلاميين و السياسيين .

لم يؤثر الدين (الصلاة مؤشرا على ذلك) على مواقف المبحوثين نحو القيم، فبينما يقل عدد المبحوثين الذين لا يؤدون الصلاة، ويكثر عدد المبحوثين الذين يؤدون الصلاة بالمقابل 91 مبحوثا بنسبة 75,83 ، فان ذلك لم يؤثر على معرفة قيم المواطنة بشكل قوي.

فرغم الأغلبية المتدينة (الصلاة مؤشرا) هناك أغلبية ليس لديها معرفة بقيم المواطنة ،مما يؤكد عدم تأثير التدين لدى المبحوثين ايجابيا على معرفة قيم المواطنة والمشاركة الاجتماعية والسياسية من خلال الجمعيات والأحزاب السياسية كما سبق الإشارة إليه

	الصلاة مؤشرا على التدين	معرفة قيم المواطنة
المجيبين ب (نعم)	91	54

المجيبين ب (لا)	22	66

جدول (13) يوضح علاقة الدين بتوجهات قيم المواطنة .

يبلغ عدد المؤديين للصلاة من المبحوثين 91 بنسبة 75,83 ويقابلها 54 مبحوثا فقط لديهم معرفة بقيم المواطنة بنسبة 45 بينما يبلغ عدد غير المؤدين للصلاة ومبحوثا فقط بنسبة18,33 يفوق عدد المبحوثين الجاهلين لقيم المواطنة ثلاثة أضعاف بمجموع 66 مبحوثا أي ما نسبته 55 بالمائة.

وبالتالي فلم تعادل الأغلبية المؤدية للصلاة عددا كبيرا من المبحوثين الذين لديهم معرفة قوية بقيم المواطنة، مما يوضح عدم تأثير التدين لدى مبحوثين على توجهات قيم المواطنة، وعلى جوانبها الاجتماعية والسياسية من خلال المشاركة الفعالة .

ثالثا: المؤسسة التعليمية و التنشئة السياسية:

وتؤثر المؤسسة التعليمية عبر مختلف أطوارها و مدارسها في عملية التنشئة السياسية من خلال المدرس كموجه لثقافة تعليمية ما، وكذا المنهاج الدراسي المتضمن لمعلومات سياسية محددة تؤثر على الطلبة وأخرى تخلف الولاء الوطني وتنشئ على قيم المجتمع وأسس النظام السياسي .

ويبدو أن التعليم العالي يؤثر على التوجهات السياسية أكثر من التعليم الابتدائي (1) لأنه يوفر مهارة اكبر في المشاركة السياسية، وان أصحابه أكثر ميلا للاختلاط مع المؤهلين سياسيا ، ويختلف هذا التأثير حسب درجة سيطرة الدولة على التعليم من دولة أخرى.

رابعا: وسائل الإعلام و التنشئة السياسية:

تؤدي وسائل الإعلام والاتصال دورها في التنشئة السياسية بخلق الولاء للوطن، ومساعدة الأنظمة السياسية على استمراريتها كما أنها توفر المعلومات عن القادة السياسيين، أو عبر إجراء استطلاعات للرأي العام وإظهارها على شاشات التلفزيون (2) وتعتبر هذه الوسائل أهم المؤسسات الثانوية إضافة إلى المنظمات الطوعية، مراكز البحث العلمي، المتاحف، المكتبات، والمنظمات الشعبية، كان الحي المهمة في عملية التنشئة السياسية للمواطن

(1) سالم رعد حافظ ، نفس المرجع السابق ، ص 89

(2) سنفصل في عنصر لاحق مدى التأثير القوي لوسائل الإعلام والاتصال على المواطنة السياسية كنموذج لأهم الوسائل خاصة في عصر التطور التكنولوجي الهائل .

المبحث الرابع : المواطنة السياسية وتأثير وسائل الإعلام والاتصال :

تلعب وسائل الإعلام والاتصال دورا مهما متزايدا في حياتنا نتيجة للتقدم التقني الذي تشهده، ولضعف البني الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة و المجتمع المحلي ، ونتيجة ذلك كله أصبحت وسائل الإعلام مهمة بصورة متزايدة في تشكيل وتكوين التوجهات السياسية (1) ويتبع اختيارنا لوسائل الإعلام والاتصال والتركيز عليها كأهم وسيلة للتنشئة السياسية نظرا لأهميتها القصوى، واهم تطوراتها التكنولوجية وتأثيرها على جمهورها من حيث أهمية علاقتها بالسياسيين أولا و نوعية برامجها ومدى فاعلية هذه البرامج وتأثيرها القوي على المواطنة الاجتماعية والسياسية لجمهور المتلقين .

1-1 طبيعة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين :

تتعاظم أهمية الاتصال وتبرز في مساندة ودعم النظم السياسية وزيادة فاعليتها وكفاءتها، حيث يعتبر النظام السياسي مجموعة التفاعلات وتلك الشبكة المعقدة من العلاقات والروابط السياسية، ويؤدي الاتصال من خلال وسائله ومن خلال عمليات الإعلام دورا هاما في عمليات التنشئة السياسية، الثقافية المؤثرة في الوعي السياسي وعن طريق وظيفة التعبير عن المصالح ووضع احتياجات الأفراد أما صانعي القرار (2)

ويولي السياسيون من اجل ذلك العلاقة بينهم وبين الإعلاميين اهتماما خاصا وربما أكثر من علاقتهم بأساتذة الجامعات والقضاة آو رجال الأعمال والأطباء والمهنيين عموما (3) وينبغي أن يبدأ التطور بتغيير العقول قبل تغيير السياسة والممارسة، مما يوضح أهمية الجانب الثقافي والإعلامي في المسالة لان العلاقة بين الإعلام والثقافة علاقة تفاعل دقيق (4)

---

(1) داوسن ريتشارد والآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 244

(2) فهمي محمد سيد ، "تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ط 1، 2006 ص125

(3) بيسوني إبراهيم حمادة ، " دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام ، عالم الكتب ، ، القاهرة،ط 1، 2008 ، ص 279 .

(4) كريس باركر ، " التليفزيون والعولمة " ، تر علا احمد إصلاح ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة،ط 1، 2006 ، ص 25

ومن هذا المنطلق المتعلق بعلاقة الإعلاميين و السياسيين، فان أهم ما يسعى السياسيون العرب تحقيقه عن طريق الإعلاميين هو تحقيق شرعيتهم وشرعية نظمهم، لان ما يميز العالم العربي عموما هو تعويض ندرة الانجازات بحملات الإعلام السياسي مقارنة بالدول المتقدمة .

وفي هذا الإطار يشرح ماكس فيبر انه بدون الشرعية يصعب على أي حاكم أو نظام تحقيق الاستقرار وإقناع المحكوم بجدارته في أن يدير أمور الحكم، لان اقتناع الشعب بأحقية السلطة هو جوهر الشرعية .

كما أن التغطية الإعلامية الشخصية معينة قد تضفى عليها مكانة فيما يتعلق بتأثيرها في الجماهير، وبإمكان وسائل الإعلام أن تبني بالتالي أو تدمر سمعة صانعي القرار و المسؤولين الحكوميين

2-1 أهمية العلاقة بين الإعلاميين و السياسيين:

ومهما يقدم لهذه العلاقة من انتقادات كالتحكم في تدفق الإعلانات وكذا في أسعار المواد الخام كالورق، وآلات الطباعة والسيطرة على الإذاعة والتلفزيون وكلها عوامل لبقائها وقدرتها على أداء رسالتها، فانه لا يمكن أن ننقص من أهمية هذه العلاقة التي تستلزمها طبيعة النمو الاجتماعي والثقافي، كما انه لا بد من الاعتراف بان الدولة تتعامل مع الصحافة والإعلام عموما لأهميتها وتعتبرها إحدى أدوات ممارسة السلطة إلى جانب سلطات الأمن و والدفاع (1) و نختم في الحديث في هذا الموضوع بالإشكالات التالية: من يحل محل الدولة إذا انسحبت من مجال الإعلام في خلف روح الانتماء والمواطنة في مجتمعات مزال الولاء فيها للقبيلة آو العشيرة وليس للدولة ؟ ومن يمارس بدلا عنها وظيفة الضبط الاجتماعي اللازم للتماسك الوطني ودعم الإحساس بالهوية الوطنية؟

---

(1)الجمال محمد راسم ، "الاتصال و الإعلام في العالم العربي في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، ط12006،ص50، والتصريح التالي يوضح ذلك "...الدولة هي تمول الراديو و التلفزيون وهما موجودان للدفاع عن سياسة الدولة ولم تنشأ هذه الإذاعات وهذه التلفزة لمنحها أولئك الذين يهاجمون الدولة ، ويتسببون في نكبة شعبهم ، وعلى أية حال فهناك صحافة حرة ومجال لحرية التعبير ،فمن أراد التعبير فله ذلك لكن وسائل الدولة ملك للدولة ". نقلا عن الفدرالية الدولية للصحفيين ، مركز الجزائر تقرير 1999 : تصريح رئيس الجمهورية لقناة مركز تلفزيون الشرق الأوسط ، حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر .

ثانيا وظيفة الاتصال في النظام السياسي :

الاتصال احد القنوات المؤسسة الرسمية للتعبير عن مصالح ويمنك من خلاله حل المشكلات السياسية، وقضايا الساعة، ويحقق وظيفة تجميع المصالح وطرح البدائل أمام صانعي القرار، ونقل مشاكل، طموحات وتصورات الجماهير إلى النخبة فتكتمل دائرة المعلومات السياسية التي تؤثر في كفاءة النظام السياسي وفعاليته (1)

وقد شبه ألمند الوظيفة السياسية بالدورة الدموية، فالاتصال يشبه الدم في وظائفه، والاهتمام يتعلق بما يحمله الدم وما يتضمنه الاتصال من تغذية لكل النظام .

وقد ركز ألمند في تحليله لدور الاتصال على فكرة الوظيفة، ويعتبر أن وظائف النظام سواء في جانب المداخلات وهي التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتجمع المصالح والاتصال ،وفي جانب المخرجات وهي صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بخصوصها، وهي وظائف

مترابطة تعتمد على الاتصال السياسي،ويذكر بسيوني من خلال المرجع السابق بحمله ألمند الشهيرة "كل شيء في السياسة اتصال، فنظام الاتصال هو أحد القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير، وأيضا لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخبة (2)

ثالثا : إعلام الشباب الجامعي : البرامج والتقييم :

1-3 إجمالا يمكن تقسيم مضامين الإعلام الموجه لشباب عامة إلى قسمين : برامج رياضية وبرامج غير رياضية وتركز البرامج الرياضية في الغالب على نقل المباريات الرياضية وفي مقدمتها مباريات كرة القدم المحلية و الدولية ونادرا ما تقدم هذه المضامين ثقافة رياضية حقيقية ، وتهتم بالثقافة الصحية والبدنية للشباب، أما البرامج غير الرياضية فيمكن تقسيمها إلى برامج حوارية، تسلية وترفيه (3)

---

(1) فهمي محمد سيد ، المرجع السابق ، ص126

(2)بسيوني إبراهيم حمادة ، المرجع السابق ، ص281

(3)محمد راسم الجمال،نفس المرجع السابق،ص156.

2-3 الصورة العامة لإعلام الشباب الجامعي من خلال الدراسة :

يقل اعتماد المبحوثين عموما على الصحف في استقاء معلومات عن الأحداث الجارية ، ويزداد اعتمادهم على التلفزيون الذي يحتل المركز الأول كمصدر لمعلومات الشباب عن الأحداث الجارية بمجموع 72 مبحوثا أي ما نسبته 60% ، يليها الصحف بمجموع 20مبحوثا أي بنسبته 16,66% ، بينما تعتمد القلة الباقية من المبحوثين على وسائل الإذاعة، الانترنت واعتمادها في معرفة الأحداث الجارية .

وتشير هذه المعطيات إلى ضعف استهلاك الشباب الجامعي للمعرفة وان القراءة لا تستهويه، ولم تعد الوسيلة الأساسية لمتابعة الأحداث الجارية وطنيا، وإقليميا وحتى دوليا . ولما كان التلفزيون يقدم معرفة سياسية متواضعة باستثناء القنوات الفضائية الإخبارية ، فانه يمكن أن نستنتج ضعف المعرفة السياسية لدى المبحوثين .

ويأتي اعتماد الشباب الجامعي على التلفزيون في استقاء معلوماته عن الأحداث الجارية من كون التلفزيون الوسيلة الإعلامية الأساسية المتاحة التي تؤدي في المجتمعات العربية وظيفة ترفيهية في المقام الأول أي أن الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات عن الأحداث الجارية ليس مقصودا لذاته، ولكنه في سياق الاعتماد عليه باعتباره الوسيلة الإعلامية المتاحة وغير المدفوعة.

وقد جعلت سهولة تناول التلفزيون وانتشاره عالميا أمر استعماله والحصول عليه متاحا لصورة متزايدة للأفراد في جميع أنحاء العالم (1)

وهذا الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات عن الإحداث الجارية لا يعني الثقة في مضمون ما يقدمه بأية حال، فالمبحوثين في مجملهم غير راضين عن أداء محطات التلفزيون الوطنية ، ولا يثق في مضامينها الإخبارية و تحليلاتها السياسية

---

(1)باركر كريس، نفس المرجع السابق ، ص 19.

وقد اتضح لدينا من خلال الدراسة أن 22مبحوثا نقط يثقون بالمضامين الإخبارية والسياسية لوسائل الإعلام الوطنية أي ما نسبته 18,33، والأغلبية الباقية من المبحوثين ومجموعهم 98 مبحوثا بنسبة 81,66 لا تثق بالمضامين الإخبارية والسياسية لوسائل الإعلام الوطنية .

وكيفما كانت ثقة المبحوثين بهذه المضامين الإعلامية الوطنية متوفرة أو منعدمة، فان المبحوثين يجمعون على جملة من العيوب التي يرونها في وسائل الإعلام الوطنية، ونفصل في ذلك من خلال الجدول : رقم 14

جدول (14) يوضح عيوب وسائل الإعلام الوطنية بنظر المبحوثين

وسائل عيوب الإعلام	متغير الجنس					
	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%

قلة التحقيقات و التحليلات	15	12,5	11	9,16	26	21,66
قلة المعلومات حول الأحداث	15	12,5	18	15	33	27,5
عدم عرض وجهات النظر بدقة وموضوعية	21	17,5	26	21,66	47	39,16
عيوب أخرى	9	7,5	5	4,16	14	11,66

إن أهم عيوب وسائل الإعلامية بنظر المبحوثين هو حاجتها إلى الدقة والموضوعية ويجمع على ذلك 47 مبحوثا بنسبة 39,16 %، كما يشير آخرون إلى قلة المعلومات حول الأحداث المتقدمة بمجموع 33 مبحوثا (27,50 %)، وبعض المبحوثين يشير إلى قلة التحليلات و التحقيقات ومجموعهم 26 مبحوثا بنسبة 21,66 .

ومنهم من يشير إلى عيوب أخرى: أنها لا تتمتع بالشرعية، وان وسائل الإعلام كما يضيف أخر أنها تابعة للأحزاب السياسية أو رجال الأعمال فهي تخدم مصالح الجهات التابعة إليها.

كما يعيب آخرون وسائل الإعلام الوطنية على أنها تفتقر إلى التغطية الإعلامية الكافية لكافة الأحداث الجارية، وتنقصها المصداقية ويستدعي الأمر بالتالي النظر في برامج وسائل الإعلام الوطنية، والاهتمام بتحسين مرددوها خاصة لدى فئة الجامعيين.

الفصل الرابع

الطلبة بين مشكلاتهم ،الجامعة وتحديات الظروف الاجتماعية

المبحث الأول:

شباب الجامعة بين مشكلاته واحتياجاته :

يبدو أن معالجة موضوع مشكلات الشباب الجامعي منذ الوهلة الأولى معقد ويحمل عديد المعالم والمشكلات والمشكلات في حد ذاته، ويتطلب الموضوع دراسة نقدية وفي إطار محدود بالظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة لعديد الأسباب والحقائق من بلد

إلى أخر، وفي الواقع لا تنفصل مشكلات الشباب عن احتياجاته، المختلفة، لذا فدراستها مترابطة ومتعلقة ببعضها البعض.

إن هموم الطلبة ومشكلاتهم من الأمور التي يجب ألا يغفل عنها أي باحث في موضوع الحياة الجامعية، إذ أن الطلبة هم اللبنة الأولى لبناء الجامعات، ولولا طلبة العلم لما كانت هناك جامعات.

وقبل البدء في تناول هموم ومشكلات الطلبة الجامعيين ينبغي التنويه بأن المرحلة التي يمر بها الطلبة في الفترة من المدرسة إلى الجامعة يمكن أن تكون من أصعب المراحل الانتقالية في حياتهم، فهم ينهون دراستهم الثانوية ويلتحقون بالجامعة وهم مازالوا في سن المراهقة.

وبما أننا على صلة وثيقة بطلبة الجامعة وبحكم ارتباط دراستنا بهؤلاء الطلاب، حاولنا أن نرصد بعض المشكلات التي تعترضهم، وبما أن الطلبة هم المادة الخام لصناعة مستقبل الأمة فيجب ألا تهمل هذه المادة، بل أن تعطى اهتماما كبيرا.

إن طلبة الجامعة يعانون من مشكلات جمة ومختلفة وربما يكون بعضها نتيجة مشكلات صغيرة ولكن نظرا إلى صغر سنهم وقلة خبرتهم في الحياة يرونها مشكلات عويصة قد لا يستطيعون التعامل معها وإيجاد حلول لها، وربما تكون مشكلات كبيرة ولكن لا تعار أي اهتمام فتترك وتتضخم وتكون النتيجة مؤلمة، وهذه المشكلات تتوزع بين مشكلات دراسية وأخرى أسرية وثالثة اجتماعية ورابعة اقتصادية ومشكلات صحية بدنية منها ونفسية.

أولا:ابرز مشكلات الجامعيين حسب الدراسة:

أولا:ولعل من أبرز مشكلاتهم الدراسية ما يأتي:

يجبر بعض الطلبة نتيجة للضغوط التي تطرق فوق رؤوسهم على دراسة التخصص الذي تفرضه عليهم الجامعة أو الجهة الممولة أو التخصص الذي يرغب الأهل فيه لأنهم يرونه

التخصص المناسب مستقبلا لرفع اسم أبنائهم واسم العائلة، لا الذي يناسب ميول هؤلاء الأبناء ومستوياتهم.

-التباين الكبير بين المناهج وطرق التدريس في المدرسة والجامعة، ففي المدرسة يقوم الطلبة في غالبية الأوقات بحفظ كمية محدودة من المعلومات التي يصبونها على ورقة الامتحان في يوم الامتحان وهم على ثقة تامة بالدرجة التي سيحصلون عليها .بينما يختلف الوضع أحيانا في الجامعة ففي الجامعة، يفترض ألا يعتمد المقرر الدراسي على كتاب واحد فقط ولا على ما يقوله الأستاذ فقط بل عليهم أن يبحثوا باستخدام كل الوسائل للوصول إلى معلومات جديدة وعلى الطلبة أن يدربوا أنفسهم على الطريقة الصحيحة للبحث.

يتردد على أفواه بعض الطلبة بعض الهموم الدراسية التي تسبب لهم ضغوطا نفسية ومنها عدم توافر أقسام علمية مجهزة بالأجهزة الحديثة في بعض الجامعات، وإن وجدت هذه الأقسام فهي تحتوي على أجهزة قديمة وضعت في مكانها - وفقا لما تقول بعض الطالبات - قبل أن نأتي إلى الحياة، كما أن الدراسة في الأقسام الدراسية تحدث أحيانا دون توفر شروط النظافة، وتصف بعض الطالبات الأقسام الدراسية بأنها مأساة، أما عن مختبرات الحاسوب، فبعضها - وفقا لما يروي الطلبة - فلا يحتوي على طابعات .

-أما بالنسبة إلى مشكلات الطلبة الاجتماعية فكثير منها - وفقا لما يقول بعضهم - نتيجة لاختلاط الجنسين (بنين وبنات) تحت سقف دراسي واحد.

بعض هذه المشكلات الخاصة بالجامعيين يأتي بسبب العلاقات العاطفية التي تنشأ بينهما والتي تكون نهايتها في بعض الحالات غير مرضية للطرفين فتترك آثارا سلبية على نفسيتهما، ويقولون إن بعض الطلاب والطالبات يعيشون تأزما نفسيا كبيرا بسبب العلاقات العاطفية.

ويعزز بعض الطلبة عدم مشاركتهم في المناقشات التي تدور في الفصل الدراسي إلى غياب الجرأة بسبب وجود الجنس الآخر في الفصل، إلا أن هناك رأيا آخر في أوساط الطلبة لا

يرى في الاختلاط أي إشكال ويعلل بأن الدراسة جهاد وأن التصادم ما بين الجنسين ما هو إلا جزء من ذلك الجهاد.

وطالما الحديث يدور حول مشكلات الطلبة، ينبغي ألا نغفل همومهم الأسرية' فبعض الطلبة لا يجدون من يفهمهم في الأسرة، وليس هناك متنفّس لهمومهم الجامعية في البيت .تحكي بعض الطالبات: «إذا بقينا في مكتبة الجامعة لندرس معا حتى ساعة متأخرة من المساء نقابل بصراخ حين نصل إلى البيت».

أما بالنسبة إلى المشكلات الاقتصادية فهي لا تقل شأنا عن المشكلات الأخرى. فكثير من الطلبة إلى جانب دراستهم يعملون في مؤسسة ما بنظام كلي ليكسبوا مالا يصرفون منه على أسرهم وعلى أنفسهم. وهناك من لا يستطيع أن يتناول حتى وجبة في مطعم الجامعة.

أما بالنسبة إلى الرسوم الجامعية وشراء الكتب فهي مكلفة لبعض الطلبة، ويشكل تصوير بعض الكتب والملزمات عبئا ماليا على الكثيرين منهم.

أمام هذا الكم من المشكلات يتلقى الطلاب وعودا بدراستها، وإيجاد حلول ناجعة لها، إلا أن هذه الوعود، على حد قولهم، لا يتحقق منها شيء، فتهمل آراؤهم وتذهب مقترحاتهم سدى، وهكذا تتراكم مشكلاتهم وتتفاقم أوضاعهم.

وإذا توقفنا عند المشكلات الصحية التي يعاني منها الجامعيين فهناك أمراض بدنية وأخرى نفسية والغالبية العظمى منها وليدة ضغوط نفسية، فألم المعدة والإمساك وأوجاع الرأس والظهر وعسر الهضم وفقدان الشهية كلها تتمخض عن المشكلات التي ذكرت سالفا والتي كانت سببا في الاضطرابات النفسية للطلبة، و كلها مشكلات تنعكس على فاعلية ونشاط هؤلاء الطلبة في كل المجالات بما فيها مجالات المواطنة الفاعلة، و يستعملها اغلبهم في التبرير لغياب أهم ممارسات المواطنة الفاعلة لديهم.

ثانيا: نتائج الدراسة حول مشكلات الشباب:

لقد اتضح لدينا من خلال الدراسة إن 80 مبحوثا أي بنسبة 66,66 % بان لديه مشكلات تعيق أداء واجباته الاجتماعية والسياسية كمواطن والجدول رقم (15) يفصل في هذه المشكلات لدى شباب الجامعة

جدول (15) يوضح مشكلات المبحوثين

نوع المشكلات	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة %
مادية	22	27,5	13	16,25	35	43,75
تتعلق بالدراسة	14	17,5	20	25	34	42,5
مشكلات أخرى	3	3,75	8	10	11	13,75

تتميز اغلب مشكلات المبحوثين كونها مادية وذلك بمجموع 35 مبحوثا، أي ما نسبته 43,75 اغلبهم من الذكور بمجموع 22أي ما نسبته 27,50، ويوضح ذلك اهتمام عنصر الذكور بالظروف المادية وأكثر من الإناث من المبحوثين، ثم يليها المشكلات المتعلقة بالدراسة بمجموع 34 مبحوثا اغلبهم من الإناث بمجموع 20 ونسبة 25 %، مما يوضح انه بينما يهتم الذكور بمشكلات المادية أكثر ويهتم الإناث بمشاكل الدراسة أكثر وتقل لديهم المشكلات المادية لتوفر عنصر التمويل لديهن من الآباء، والأولياء لديهن واكتفائهن بذلك على عكس الذكور وذلك حسب النمط المعيشي اليومي للجنسين .

ولم تتأثر تصنيفات المبحوثين لمشكلاتهم بعوامل الإقامة، داخلية كانت من الإقامات الجامعية، نصف داخلية، أو خارجية من منطقة وهران، كما لم يؤثر نمط التخصص كلاسيكي أو ل م د على تصنيفهم لمشكلاتهم المختلفة التي كان أهمها المشكلات المادية كما سبق الإشارة إليه، أما باقي المبحوثين فيشيرون إلى مشكلات من نوع أخر : بعضهم يتحدث عن مشكلة (عدم الثقة ،تسيير الإدارات، وآخرون مشكل العرف les épaules كمشكلة مستعصية لديهم ويبدي اغلب المبحوثين بمجموع 67 مبحوثا أي ما نسبته 83,75

رغبته في عرض هذه المشكلات غلى الجهات المعينة بها لحلها منه 46 من الذكور أي ما نسبته 57,5 %.

و لتبليغ مطالبهم للنظام السياسي يفضل 72مبحوثا بنسبته 60% اعتماد وسيط وسائل الإعلام منهم 38 من الإناث بنسبة 31,66 %،كما يرغب 36 مبحوثا بنسبة 30 %في اللجوء إلى الجماعات المحلية لتبليغ مطالبهم إلى النظام السياسي ويتطلب الأمر إعادة النظر في وسائل الإعلام، الجماعات المحلية ودورها في مسائل الجامعيين ومشكلاتهم .

ثالثا: ابرز حاجات شباب الجامعيين:

وتعرف الحاجة بأنها الفرق بين وضع مرغوب ووضع راهن، أو أنها وجود شرط لم تتم تلبيته ، وهو شرط ضروري للسماح لشخص أو جماعة من العيش في ظروف عادية وبلوغ الرضا عن النفس ، أو بلوغ الأهداف، فالحاجة إذن هي الفارق بين ماهو موجود وما ينبغي أي يوجد (1) تلخيص أهم احتياجات الجامعيين الشباب ويمكن وأكثرها ضرورة ما يلي : أولا:-حاجات تتعلق بالتنشئة الاجتماعية والتربية

ثانيا:-حاجات تتعلق بالحماية الاجتماعية

ثالثا:الحاجة إلى تقوية شعوره نحو هويته وانتمائه .

---

(1) بن تريدي بدر الدين ، المرجع السابق ، ص 167

أولا : الحاجة إلى التنشئة الاجتماعية لدى شباب الجامعة :

بالإمكان القول أن مسار التنشئة الاجتماعية سوف يتقدم سريعا في حال تطوير الجامعيين لعلاقات متينة في الجامعة كما في وقت الفراغ ويجمع المبحوثين على قضاء أوقات فراغهم داخل الجامعة بنسبة اكبر مما هو عليه في أماكن أخرى، وذلك بمجموع 41 مبحوثا أي ما

نسبته 34,16 اغلبهم من الإناث بمجموع 26 أي ما نسبته 21,66 مما يستدعي ضرورة الاستثمار في العلاقات الاجتماعية داخل الوسط الجامعي، كما انه من الضروري تنمية وعيهم بحبهم لوطنهم وتحضيرهم وتثقيفهم فيما يخص أوقات الفراغ، وكذا أجراء دورات لتنظيمهم اجتماعيا ومدنيا خارج التعليم العادي، وغيرها من أساسيات التربية في معناها الواسع، التربية المستمرة التي تنشط باستمرار لثقة هؤلاء الشباب بمجتمعهم ومستقبلهم (1)

ثانيا : الحاجة في الإرشاد والتوجيه الاجتماعي :

وتبرز الحاجة حاليا إلى مصالح للحماية الاجتماعية خصوصا لدى الجامعيين تسمح بتلبية حاجاتهم، وحل مشكلاته الناجمة عن البنية الاجتماعية في تقبلها وتبدلها، هذا إضافة إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق ابتكار أساليب ومؤسسات اجتماعية جديدة للاتصال بالشباب لتلبية حاجتهم التي عجزت المؤسسات التقليدية عن معالجتها في مرحلة ما .

ثالثا: الحاجة إلى تقوية ودعم الشعور الشعور نحو الهوية والانتماء:

وغالبا ما يؤثر ذلك لدى الشباب أكثر من غيرهم، أنها الحاجة الطبيعية لامتلاك شعور بالانتماء والهوية، وينعكس ذلك في نمو الحس القوي بالوطنية، والشعور بحبهم لوطنهم، مجتمعهم وثقافتهم (2) وهي الطاقة القوية الضرورية في دعم مشاركة الشباب وحضورهم الفعال في كافة الميادين الاقتصادية الاجتماعية والسياسية .

---

(1)Besoins de la jeunesse , op cit , p 57

(2)Ibid, p248

رابعا : الجامعيين و الجماعات المحلية :

أصبحت هذه الخيرة فاعلا مفتاحيا لما توفره من تبيان للدراسة وتجهيزات تكنولوجيه ، وهي تشارك في تمويل البرامج المنتشرة عبر الفضاءات العمومية (الفضاء ألمعلوماتي ،

المكتبات .....الخ) ونشاطات خاصة للشباب وهي تلعب دورا من الدرجة الأولى في البرامج التعليمية والتربوية المحلية (1)

ومن خلال الدراسة يشير فقط 21 مبحوثا أي ما نسبته 17,50 % بان لديه علاقات جيدة مع المسؤولين المحليين كما يشير 51 مبحوثا بنسبة 42,5% إن علاقاتهم بالمسؤولين المحليين سيئة، وهي نسبة معتبرة، كما يقول 48 مبحوثا بنسبة 40 ، بعلاقات من نوع آخر : لا توجد لدى علاقات، لا اعرفهم بتاتا، لا اتصل بهم فهم لا يعيرون الاهتمام، مبحوثون آخرون يستعملون تعابير ضخمة مثل : هم يركبون وينسون الراكبين (يقصدون المسؤولين المحليين)، ويتطلب الأمر حينئذ إعادة الاعتبار لدراسات مهمة حول الجماعات المحلية حتى تلعب دورها في الوساطة بين المواطنين خاصة الشباب الجامعي والنظام السياسي .

---

(1) Jehel Sophie, jeunes, médias, violence »,ed ECONOMICA ,Paris2002,p66.

المبحث الثاني :الجامعيين بين الهجرة و رهانات الظروف الاجتماعية:

أولا : الهجرة :

الواقع أن الهجرة الشباب هي اخطر أنواع الهجرة على المجتمعات، فهم الطاقة الحقيقية والحيوية لها وخاصة لما يتعلق الأمر بهجرة الكفاءات الجامعية لأسباب آو لأخرى

وتعرف الهجرة الخارجية بأنها انتقال الانفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي لكي يستوطنوا موطنا آخر (1) كما تعرف الهجرة الخارجية أنها زحف أفراد آو جماعات تاركة موطنها الأصلي نحو موطن اخرر تجعل منه مكانا جديدا لإقامة الدائمة وتعتبر الهجرة الخارجية هجرة دولية لأنها تقوم على من دولة إلى دولة أخرى (2)

وتضع معظم المجتمعات قيودا عديدة على هجرة الشباب حتى لا تتبدد هذه الطاقة فيها، ومع ذلك فإنهم يتطلعون بما في ذلك الفئة الجامعية إلى الهجرة لإشباع احتياجاتهم ومشكلاتهم التي يتعذر بنظرهم إشباعها في مجتمعهم

وفي هذا الإطار حاولنا من خلال الدراسة التعرف مواقف الشباب الجامعي بشان الهجرة ، وكذا انطباعاتهم كفئة واعية فيما ظاهرة"الحرقة " التيس انتشرت بدرجات كبيرة وبأشكال متعددة ومقنعة، كما يشير إليه محمد متبول من خلال احد المقالات الواردة بمؤلفه حول المواطنة بالجزائر أين يتم التركيز على وجوب تجاوز الطرح الذي يعتبر هؤلاء "الحراقة* مجرد فئات وأشخاص هامشين في المجتمع (3)

---

(1)محمد عاطف غيث : " قاموس علم الاجتماع " ، دار المعرفة الجامعية ، دون طبعة ، الاسكندرية 2002 ، ص 140.

(2) نفس المرجع ص212

(3) voir Mebtoul (M) , »la citoyenneté en question (Algérie),ed dar eladib,Oran 2013,p123.

*في العامية الجزائرية الغرب بالتحديد الحراقة بنطق القاف (ج باللهجة المصرية) هي جمع لحراق و الحراق هو المهاجرون الذي يحرق أوراقه عند وصوله البلد الأوروبي و تطور المعني لكل فعل لا يحترم القانون فالجزائري يقول مثلا : نحرق لا شان = أتعدى على الطابور نحرق الفو روج = أتخطى الضوء الأحمر نحرق الحدود = أي أتخطى الحدود الحرقة لأوروبا = الهجرة غبر الشرعية لأوربا.

ويتطرق محمد مبتول من خلال المرجع السابق إلى الطرق المختلفة التي يحاول الشباب من خلالها الاستقرار بالخارج عبر الزواج، اللجوء السياسي، وغيرها من المنافذ التي يعتمدها هؤلاء .

ويرفض المقال اعتبار هذه الرغبة في الهجرة و الاستقرار بالخارج ظاهرة هامشية ، إنما هي ظاهرة ذات سيناريوهات مختلفة غالبا ما يحاول الخطاب السياسي الوطني اعتبارها عادية، ومنتشرة في كل القارات والدول وليس فقط بالجزائر وهو البلد يضيف المقال الذي يتميز بدخل لا باس به، ويفسر ذلك حسب المقال ذاته من خلال المؤلف السابق الفشل في القرارات السياسية والإجراءات المتخذة بشان هؤلاء المخاطر ين بحياتهم (1)

ويوضح الجدول الموالي مواقف المبحوثين بشان الهجرة التي طرحنا مسألتها من خلال سؤال موحد في الدراسة حاولنا من خلاله وابتغينا مجرد جس النبض حول مدى رغبة المبحوثين بشان الهجرة والانتقال إلى دول أخرى للاستقرار لها إذا سمحت الفرصة بذلك .

جدول رقم (16) يوضح مواقف المبحوثين حول الهجرة

المواقف الهجرة/	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	تكرار	نسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة %
(نعم) يرغب	43	35,83	28	23,33	71	59,16
(لا) يرغب	17	14,16	32	26 ,66	49	40,83

(1)Voir : Mebtoul (M) : op cit, p 123.

يتضح من الجدول (16) أن اغلب المبحوثين يرغبون في الهجرة خارج الوطن بمجموع 71 مبحوثا أي ما نسبته 59,16 اغلبهم من الذكور بمجموع 43 مبحوث بنسبة 35,83، وبالمقابل فلا يرغب في الهجرة 49 مبحوثا بنسبة 40,83 اغلبهم من الإناث بمجموع 32 مبحوثا وبنسبة 26,66 وتؤثر الحالة المدنية للمبحوثين (أعزب ، متزوج ، مطلق) على

مواقفهم بشان الهجرة، فيؤثر مثلا عامل الزواج سلبا على توجيهات الهجرة لدى هؤلاء، وإيجابا على الاستقرار بالوطن، لدى الإناث، بينما لا تؤثر عوامل التخصص، و صنف الإقامة بالنسبة إلى الجامعة على مواقف المبحوثين بشان الهجرة بكافة اختلافاتهم و ظروفهم.

ثانيا: ظاهرة الحرقة وانطباعات الجامعيين:

ولان مبحوثينا من الشباب الجامعي، وهي الفئة ذات المستوى التعليمي العالي ، التي يفترض أن تتميز بدرجة من الوعي الاجتماعي والسياسي، حاولنا التقرب منهم ومساءلتهم حول آرائهم بشان ظاهرة " الحرقة "، وببعض الفضول الذي يميز الباحث السوسيولوجي ، من خلال سؤال موحد والجدول الموالى يوضح النتائج :

جدول (17) يوضح أسباب الحرقة بنظر المبحوثين

أسباب الحرقة بنظر المبحوثين	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة %

46,66	56	21,66	26	25	30	مشاكل نفسية ناجمة عن الفقر
7,5	9	4,16	5	3,33	4	ضعف الوازع الديني لهذه الفئة
18,33	22	7,5	9	10,83	13	إهمال النظام السياسي للظاهرة
27,5	33	16,66	20	10,83	13	غياب شعور الانتماء

جدول (17) يوضح أسباب الحرقة بنظر المبحوثين

تعود ظاهرة "الحرقة " بنظر المبحوثين بالدرجة الأولى إلى مشاكل نفسية ناجمة عن الفقر بمجموع 56 مبحوثا أي ما نسبته 46,66 :اغلبهم من الذكور بمجموع مبحوثا 30 مبحوثا ، وبنسبة 25%

ويشير مبحوثين آخرون إلى غياب الشعور بعنصر الانتماء كأهم أركان صفة المواطنة بمجموع 33 مبحوثا اغلبهم من الإناث بمجموع 20 ونسبة 16,66% ، مما يوضح انه بينما تركز فئة الذكور على الجانب المادي وتفسير ظاهرة الحرقة بسبب عامل الفرق والحرمان، يركز الإناث على عنصر الانتماء .

و تستدعي النتائج السابقة إعادة النظر في عامل الانتماء كركيزة أساسية في المواطنة وتعزيزه لدى فئات الشباب الجامعي خاصة بواسطة الجامعة مركز حيوي يحوي هؤلاء الشباب، ويمتلك الإمكانات والمؤهلات ليعزز هذا الانتماء لديهم حتى ينعكس ذلك على المواطنة من خلال الممارسة عبر كافة المجالات، ويتم ذلك بتعزيز وظائف الجامعة، واقترابها كثر من الشباب الذين وفي هذا الإطار فقد ساءلنا مبحوثينا عن أي الوظائف بنظره تهملهم الجامعة، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج بالجدول (متغير 18).

جدول (18)يوضح الوظيفة التي تهملها الجامعة بنظر المبحوثين

التي الوظيفة تهملها الجامعة	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة %
الإرشاد والتوجه	20	16,66	22	18,33	42	35
الدعم المعنوي للطلب	36	30	32	26,66	68	56,66
وظائف أخرى	4	3,33	6	5	10	8,33

تغيب وظيفة الإرشاد والتوجيه عن الجامعة بنظر 42 مبحوثا أي بنسبة 35 وهي أهم وظائف الجامعة حتى تحتوي طلابها ، كما يشير اغلب المبحوثين بمجموع 68 بنسبة تقدر ب 65,66% إلى إهمال الجامعة لوظيفة الدعم المعنوي للطلاب، وتتبع هذه الآراء والانطباعات مما يستشعره هؤلاء المبحوثين في حياتهم اليومية داخل الوسط الجامعي ومن ظروفهم المختلفة الدراسية، المادية وغيرها ويشير 10 مبحوثين بنسبة 08,33% إلى إهمال الجامعة لوظائف أخرى تجاه طلابها أهمها : وظيفة الترفيه خصوصا عبر الأنشطة الثقافية المختلفة، وكذا الرياضية لمالها من أهمية في بناء الفهم السليم والمنضبط، والنشاط البدني المنعكس إيجابا على النشاط الفكري اليوم.

المبحث الثالث: شباب الجامعة بين الجامعة والأسرة

أولا:شباب الجامعة وتدعيم الوظيفة الإرشادية:

هناك وظيفتان تقليديتان للجامعات هما التدريس والبحث ، إلا انه يلاحظ أن الجامعات في الدول المتقدمة أخذت تهتم بما يعرف اصطلاحا باسم : الوظيفة الثالثة للجامعة، وهي وظيفة الإرشاد والتوجيه، بحيث تتمكن الجامعة من احتواء الشباب بمختلف نزعاتهم داخل برامج إرشادية خاصة تهتم بما لديهم من مشكلات واحتياجات، وتدعم مشاركتهم من اجل مواجهة هذه المشكلات وتلبية تلك الاحتياجات (1) ومن خلال هذه الوظيفة يقوم جهاز متخصص للإرشاد الشبابي بالجامعة بإعداد برامج محددة يشارك في تنفيذها الأساتذة والطلاب، وأجهزة رعاية الشباب بحيث يشعر الطلاب من خلال هذه البرامج بالانتماء الحقيقي للجامعة، وبالارتباط بالقيم الوطنية والتي تدعو إليها الجامعات (2)

ثانيا:برامج التوعية الثقافية والسياسية داخل الجامعة

يجب دعم النشاط الثقافي من خلال الجامعة أو أجهزة الثقافية رعاية الشباب ، وذلك بعمل ندوات ثقافية وسياسية التوعية الشباب بمختلف التيارات الفكرية والسياسية ومدى ما يمكن أن تسهم به في تنمية المجتمع وتحقيق تماسكه في تنمية المجتمع وتحقيق تماسكه ويجدر في هذا الصدد أن يكون للعمل الحزبي دوره الواضح في هذا المجال (3)

---

(1)مجد علي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 105

(2):نفس المرجع،ص105.

(3)نفس المرجع،ص106

ثالثا: تطوير برامج رعاية الأسرة وحل مشكلات الشباب :

ينعكس شعور المبحوثين بغياب الدعم المعنوي ، الإرشاد والتوجيه داخل الجامعة على توجهاتهم نحو الجهات التي يقصدونها إليها في حل مشكلاتهم الخاصة، فبينما يشير بعضهم إلى اعتماده على نفسه في حل مشكلاتهم قائلا (الجأ إلى نفسي في حل مشكلاته الخاصة) ، يشير مبحوثين آخرون وبنسبة قليلة إلى اعتمادهم على زملاء الحي والدراسة بمجموع 35 مبحوثا، أما ما يبقى فيركزون على الأسرة كعامل مهم يقصدونها إليه في حل مشكلاتهم والجدول 19 يوضح ذلك .

جدول (19)يوضح الأشخاص المعتمد عليهم من طرف المبحوثين.

المعتمدين الأشخاص	متغير الجنس					
	ذكور		إناث		مجموع	
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة %
أفراد الأسرة والأولياء	33	27,5	32	26,66	65	54,16
زملاء الحي	16	13,33	19	15,83	35	29,16
آخرون أشخاص	11	9,16	9	7,5	20	16,66

ومن ثم يتعين الاهتمام برعاية الأسرة على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية ، ويمكن أن تتعاون أجهزة الدولة المختلفة في تحديد برامج رعاية الأسرة في هذا المجال لتلعب دورها الحيوي في تنشئة الشباب

---

(1)نفس المرجع ، ص 105

(2) نفس المرجع ، ص 106.

المبحث الرابع:التربية الوطنية و ضرورة تعزيز انتماء المواطن

أولا:التربية الوطنية وتعزيز الانتماء

يعتبر الانتماء عنصرا أساسيا في مفهوم المواطنة و قاعدة أساسية ينبغي تحقيقها من اجل فعاليتها، و لا يمكن تعزيز انتماء الأفراد دون تربية وطنية كضرورة لتحقيق المواطنة.

و التربية الوطنية وسيلة لتنوير المواطن من حيث هو عضو في دولته،يتساوى مع أعضائها في الحقوق و الواجبات ،و يشارك في حياتها على جميع الأصعدة حسب الأنظمة و المؤسسات القائمة بها.

و تنبع ضرورة التربية الوطنية في الدولة الحديثة التي تتميز عن سابقاتها التقليدية من حيث علاقتها بأعضائها، حيث تمنح الحق لكل أعضائها حق المشاركة بمختلف مجالاتها و ميادينها بما فيها المجال السياسي و الاندماج في المجتمع السياسي.

و التربية الوطنية في المفهوم الشائع هي التربية التي تعمل على تنمية الشعور الوطني و حب الوطن و الاعتزاز به، و تقوية الولاء الوطني في نفوس أفراد الجماعة الوطنية .

إضافة إلى ذلك تدل التربية الوطنية التي تتم على مستوى الوطن بإشراف الدولة الوطنية حيث توجد و تشمل كل النشاطات التربوية و التعليمية، و تتفاعل مع ظروف الوطن وحاجاته و تطلعاته و أنظمته، و تحمل معنى وسطا، حيث تدل على مجموعة مواد و نشاطات تغذي الوعي الوطني و الالتزام و العمل الوطني بطبيعة مضمونها(1)

ثانيا:شروط التربية الوطنية الفاعلة:

لا نعلم في هذا السياق ما هو المنهج الجيد الذي يجب أن تتبعه و تنهجه التربية الوطنية،و هل يجب أن تسند مهمة انجازه إلى النظام السياسي القائم منفردا،أم يجب إشراك نخبة المجتمع، معلمي التربية المدنية، التاريخ و الجغرافيا، الفئات الجامعية المثقفة، رؤساء المجالس المحلية .

---

(1)بدران الشبل،نفس المرجع السابق،ص99.

و تجدر الإشارة إلى أهمية وضع منهج خاص يكون نتاج دراسات معمقة خصوصا بالقرب من الفئات الجامعية الشابة، و ذلك بهدف تنمية انتمائها إلى وطنها حسا و ممارسة.

ولا نستطيع من خلال الدراسة سوى الحديث عن بعض التفاصيل حول التربية الوطنية،أهم شروطها، لتكون لديها نتائج فعالة و ملموسة خصوصا لدى الفئات المتعلمة داخل المجتمع.

شروط التربية الوطنية الفاعلة:

إن تشكيل أفراد الدولة كمواطنين حاجة ضرورية و حيوية للدولة،خصوصا بعد خروج هذه الأخيرة من عهود الإقطاع و الملكية المطلقة و استقرارها على التفريق بين الإنسان بصفته مواطنا، و بين وصفه منتميا إلى جماعات خاصة(1)

ولا يمكن احترام مبدأ الحرية داخل الدولة الديمقراطية و تحقيق الاحترام لدى مواطنيها دون الاهتمام بالتربية الوطنية في جميع مراحل التعليم (2) وأهم شروط التربية الوطنية أولا:التربية الوطنية عملية مستمرة توجب تغليب الانتماء إلى الوطن ،أي إلى الجماعة الوطنية و دولتها الوطنية على أي انتماء سياسي أخر.

ثانيا:تستلزم التربية الوطنية النظر إلى أعضاء الدولة على أساس نظام من الحقوق و الواجبات الذي يربط المواطنين بالدولة،و هذا النظام من صنع المواطنين أنفسهم من حيث قدرتهم بإرادتهم على معرفة مصالحهم العامة و الالتزام بالقوانين و القواعد التي تحفظها، و بالتالي فان التربية الوطنية في صميمها تربية على المسؤولية السياسية.

ثالثا:التربية الوطنية تستلزم النظر إلى جميع أعضاء الدولة على أساس أنهم متساوون في الكرامة الإنسانية و متساويين أمام القانون.

رابعا:التربية الوطنية تستلزم اهتماما متوازيا بحقوق المواطن من جهة وبواجباته من جهة أخرى ،و كذلك إلى حقوق الدولة وواجباتها.

---

(1)نصار ناصيف،"في التربيةوالسياسة(متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا)"،دار الطليعة،بيروت،ط2،2005،ص60.

(2)نفس المرجع،ص63.

و نظرا لأهمية التربية الوطنية انطلاقا من المهام السابقة في الدولة الحديثة يجدر بنا إعادة الاعتبار إلى أهميتها، والى ضرورة تمييز التربية الوطنية عن التربية المدنية وان تعطى كنواة لمادة واسعة تربي الوعي السياسي و الاجتماعي للمواطن.

التربية الوطنية ضرورية و ركيزةً أساسية في بناء المواطن و توعيته بتاريخ وطنه ومقوماته، ونظامه السياسي وهمومه ومؤسساته الوطنية، ومن ثم تأهيله للعمل على بناء هذا الوطن، وتنميته في مختلف المجالات، و يمكن تجسيد ها على أرض الواقع بالجهود التي تبذلها المؤسسات التعليمية بجعل مادة التربية الوطنية متطلباً إجبارياً لجميع الطلبة، لتزويد الطلبة بمعرفة نظرية وميدانية عن وطنهم أرضاً وشعباً ونظاماً ، وترسيخ محبتهم له ، وحفزهم على خدمته، والانتماء له، وتقديم كل ما يمكن من أجله.
وتعد التربية الوطنية امتداداً عضوياً وظيفياً لفلسفة التربية والتعليم باعتبارها بعداً من أبعاد الإستراتيجية الوطنية للتعليم، وتستمد "التربية الوطنية" كمادة علمية تربوية من الأصول الاجتماعية الثقافية للمجتمع، ومن العلوم الأخرى كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع، والتاريخ وغيرها.

وتنطلق مادة "التربية الوطنية" من مجموعة الثوابت الوطنية وعلى رأسها الدين كموجه. ويتمحور الهدف العام من تدريس هذه المادة في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: ترسيخ الانتماء والولاء والاعتزاز بالوطن أرضاً وشعباً ونظاماً، وتأهيل الطلبة للقيام بأدوارهم المختلفة، مواطنين داعمين ومشاركين في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة، وإكساب الطلبة مرجعية معرفية مفاهيمية قيمية مهارية تمكنهم من الالتزام بالمواطنة الديمقراطية والسلوك الحضاري .

ثالثا:أهم أهداف التربية الوطنية:

1- تعريف الطالب بمعاني مصطلحات التربية الوطنية: الانتماء، الولاء، والمصلحة الوطنية العليا، والتنمية السياسية والديمقراطية، والثقافة السياسية، والمواطنة الصالحة و المشاركة.

2 - تعزيز انتماء طلبة الجامعات وولائهم واعتزازهم بالوطن أرضاً وشعباً ونظاماً.

3 - إدراك الطالب لأهمية التربية الوطنية، وأهمية مشاركته في تحقيق أهدافها .

4 - أن يحقق الطالب التوازن السلوكي بين المطالبة "بحقوق المواطن، والالتزام بالواجبات

5 - التزام الطالب السلوكي بقيم المواطنة الصالحة: الحرية المسؤولة، والمشاركة الفاعلة إيجابياً، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والتعاون، والمحافظة على الممتلكات العامة.

6 - التزام الطالب سلوكياً بمبادئ المجتمع التعددي: التنوع ، ونبذ التعصب بمختلف أشكاله.

7 – تعزيز التزام الطالب بالمحافظة على الأمن الوطني. .

8 - تعريف الطالب بالنظام السياسي الوطني وركائزه ، وآلية اتخاذ القرار السياسي فيه .

9 - التعريف بمراحل تطور الوطن ، وسمات كل مرحلة وخصائصها ، والعوامل المؤثرة فيها.

10 - التعريف بمؤسسات التربية الوطنية القائمة بالمجتمع والواجبات المترتبة عليها .

11 - تنمية الحس الوطني لدى الطلبة ، وتعميق مفهوم الولاء للوطن والاعتزاز بالهوية .

12 - خلق جيل واعٍ للتحديات التي تواجه وطنه سواء أكانت دوليةً أم محليّة (تحديات سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وتعليمية ، وبيئية) وتكثيف جهودهم للعمل على حماية وطنهم.

13 - إدراك أهمية الدستور الوطني، وأهميته في الحفاظ على الوطن.

يعد مبحث التربية الوطنيةً ركناً أساسياً وهاماً في العملية التعليمية ، له خصوصيته التي تميزه عن غيره بتركيزه على بناء المواطن الفاعل ، وصقل شخصيته ، وزيادة ثقافته الوطنية، والعمل على تنشئته محباً لوطنه، والإحاطة بتاريخه وتراثه بتعريفه بالوطن الذي يعيش فيه، وإيضاح مكوناته ونظامه السياسي، ومؤسساته، وكيفية الحفاظ عليها والمشاركة

فيها، واستيعاب التحديات التي يواجهها وطنه في مختلف المجالات .

وتأتي أهمية هذه المادة بربطها النظرية بالتطبيق، وتوسيع قاعدة المشاركة فيها من خلال تدعيم تدريس تاريخ الوطن بزيارات ميدانيه لمدنه التاريخية والأثرية، ومؤسساته الوطنية ، والاستعانة بكبار رجالات الدولة وذوي الاهتمام والخبرة في مختلف القطاعات، لتعزيز ثقافة الطالب الوطنية ،وتعميق مفهوم الحوار والمشاركة.

نتائج عامة

لقد اتضح لدينا من خلال الدراسة التي أجريناها بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران الجامعيين، من خلال عينة من المبحوثين الذين قد تبين لدينا تميزهم من خلال الدراسة فيما يتعلق بمسألة المواطنة من خلال التمثلات و الممارسة بما يلي:

أولا: يتميز مبحوثونا بالسلبية تجاه الانخراط و الانتماء للجمعيات و الأحزاب السياسية المختلفة، و كذا المنظمات الطلابية و تتراوح أسبابهم بين عدم الاهتمام و عدم الثقة في هذه التركيبات التي لم تلعب دورها في التنشئة الاجتماعية و السياسية لديهم بفعالية.

2- يتفق المبحوثون على عدم الثقة في المضامين الإخبارية و السياسية لوسائل الإعلام الوطنية، يعتمدون على التلفزيون، و يتفقون على مسألة افتقار هذه الوسائل الإعلامية للدقة، الموضوعية و كذا المعلومات الكافية حول الأحداث المختلفة و يعود ذلك إلى تقصير هذه الوسائل في مهمتها القصوى في التنشئة السياسية للمبحوثين، و مع التطور الهائل الذي تعرفه هذه الأخيرة فقد استقرت على برامج شبانية متواضعة اجتماعيا و سياسيا.

3- تنحصر نقاشات المبحوثين فيما بينهم حول الدراسة، و كذا الظروف المادية و الاجتماعية، أما السياسة فلا تأخذ نصيبها الكافي لديهم من خلال نقاشاتهم، مما يوضح نفورهم من السياسة كما أن أغلب ما يأخذه هؤلاء المبحوثين من الانترنيت حول التخصص أو المجتمع أما السياسة فلا تشكل أولوية اهتمامهم و يبدو مما سبق ثبوت الفرضية الأولى حول دور وسائل الإعلام و مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية للجامعيين مما ينعكس إيجابا على المواطنة الاجتماعية و السياسية لديهم و على مدى معرفة قيم المواطن لديهم، و تجسيدها من خلال الممارسة و يتم تفسير ذلك كالتالي :

لم تؤثر الصلاة كمؤشر على التدين على مدى معرفة المبحوثين بقيم المواطنة و يقر

هؤلاء على أن نقاشاتهم حول هذه الأخيرة لا تكون إلا أحيانا و لا يشعر المبحوثون بقيم التضامن سوى داخل الأسرة، و هم يغيبونها في المحيط الجامعي على الرغم من إجماعهم على الحل السلمي في حل مشكلاتهم، و ينعكس ذلك من خلال مشاركتهم النادرة أو المنعدمة في حملات التنظيف المختلفة.

أما تربويا فيجمع المبحوثون على الأسلوب الديمقراطي التسلطي للمعلمين و يكون تأثير مختلف الطرائق و الأساليب الخاصة بالمعلمين قويا لدى أغلبيتهم من حيث التحصيل العلمي لديهم و الذي ميزه التفوق في مادتي اللغات و التاريخ أما مادة التربية المدنية فلم يتفوق فيها هؤلاء رغم أهميتها في مواطنتهم، و يعود السبب بالدرجة الأولى إلى أساليب المعلمين و الأساتذة من خلال الدروس و الممارسات المهمة في تفوق طلابهم في موادهم الدراسية المختلفة و نلخص من التوضيحات النتائج المتعلقة بقيم المواطنة من خلال

عنصري التربية و التعليم إثبات مدى تأثيرهما في إحداث خلل في المنظومة القيمية حول المواطنة و انعكاسها من خلال الأفعال و الممارسات .

ثانيا

لا يدلي أغلب المبحوثون بأصواتهم في كل المناسبات الانتخابية و يعود ذلك إلى لامبالاتهم و انعدام ثقتهم ببرامج المترشحين، مما يؤكد غياب أحد مؤشرات الثقافة السياسية المشاركة و هي الانخراط في النظام السياسي و مشاركته في العملية السياسية من خلال النشاط الانتخابي بمختلف أشكاله، أما بشأن معلوماتهم حول النظام السياسي فيجمع المبحوثون على ضعفها أو قلتها و هم بهذا الصدد لا يثقون في التغطية الإعلامية بالدرجة الأولى كأهم الأسباب التي تحول دون حصول المبحوثين و امتلاكهم لمعلومات تفصيلية حول النظام السياسي،

و يؤكد ذلك غياب مؤشر ثان مهم للثقافة السياسية المشاركة يتعلق بعدم امتلاك المعرفة الكاملة لمعلومات حول النظام السياسي الذي لا يرغبون مشاركته في صناعة القرارات

السياسية و الانخراط في العملية السياسية من خلال الإدلاء بأصواتهم في مختلف المناسبات الانتخابية، أما بشأن مطالب المبحوثين نحو النظام السياسي فإنهم يجمعون على امتلاكهم لمطالب متعددة أغلبها مادية، و أخرى تتعلق بالمجتمع، السياسة، و ظروف الجامعى و يثبت بالتالي أحمد مؤشرات الثقافة السياسية المشاركة يتعلق بامتلاك مبحوثينا لمطالب متعددة نحو النظام السياسي، و يمتاز أغلب المبحوثين بالعلاقات السيئة بمسؤولي المجالس الشعبية البلدية و الولائية ، و لا يرغب آخرون في الاتصال بهؤلاء المسؤولين ، و البقية القليلة فقط تحبذ الاتصال بالمسؤولين المحليين كوسيط لحل مشكلاته و تلبية طلباته تجاه النظام السياسي هذا إضافة إلى وسائل الإعلام التي يعتبرها المبحوثون كأفضل وسيط في تبليغ مطالبه.

و تؤكد أغلبية المؤشرات السابقة مدى قوة الفرضية الثانية حول غياب بعض مؤشرات الثقافة السياسية المشاركة التي يؤثر غيابها أو توفرها على فاعلية المواطنة السياسية بمختلف ميكانزماتها.

ثالثا

يجمع جل المبحوثين على عدم أداء واجباتهم الاجتماعية و السياسية كمواطنين إلا أحيانا، و يمتنع أغلبهم عن ذلك بسبب مواجهتهم لعراقيل مادية بالدرجة الأولى بينما لا يفكر إلا القليل منهم في عرض مطالبه المختلفة بما فيها المادية على الجهات المعنية بحلها و ذلك يعود إلى عدم الثقة التي تميز أغلب المبحوثين بهذه الجهات، أو بناءا على تجارب سابقة فاشلة ناجمة عن اتصالات بمسؤولين محليين، أو بسبب سياسات التميز ((بني عمي)) كما يشير أحد المبحوثين أو ((العرف)) ، ((les épaules)) ، لدرجة يقول فيها أحدهم ((المطالب تكون لله فقط)).

وهم يجمعون على عدم الثقة في الجميع بما فيهم الأقارب، ما عدا الأولياء أو الأسرة النووية أحيانا إذ يلجأ إليهم أغلب المبحوثون في مشكلاتهم الخاصة، و يقل اتصالهم

بالمقابل بزملاء الدراسة إلا لدى القليل منهم، مما يوحي بهشاشة العلاقات الاجتماعية داخل الوسط الجامعي ، و في هذا السياق يشير بعض المبحوثين ((أستشير نفسي)).

و يجمع بالمقابل عدد معتبر من المبحوثين على فعالية الفايسبوك كموقع للتواصل الاجتماعي في حل مشكلاتهم المختلفة باقتراحها على أشخاص من مختلف الأمكنة ، الدول، و الجنسيات مما يوحي بتفعيل مواطنة عالمية كونية على حساب مواطنة محلية بفعل التقدم التكنولوجي الهائل، و خاصة عبر موقع الفايسبوك و يوجب ذلك تفعيل هذا الأخير من قبل النظام السياسي الوطني لتحسن العلاقات بين المسؤولين و المواطنين الشباب، وبوساطة من عناصر حية شابة يوظفها النظام خصيصا لهذه العملية التي تنشط من خلالها علاقة النظام السياسي بفواعله الشابة في مجال المواطنة بمختلف مجالاتها و ركائزها.

أما بخصوص الجامعة فإنها تهمل وظيفة الدعم المعنوي للطلاب بدرجة كبيرة حسب المبحوثين، و هي تتجاهل وظيفة الإرشاد و التوجيه كأهم وظائفها عالميا، و للترفيه عن

أنفسهم يعتمد أغلبهم على مقاهي الانترنيت بينما يقل اعتمادهم على وسيلة الرياضة رغم ما لديها من أهمية في تكوين التفكير السليم للطالب الذي أصبح يرى في الهجرة الخلاص الحل النهائي لمشكلاته الخاصة بنسبة كبيرة، و خاصة منها المادية منها، و تعود ظاهرة ((الحرقة)) بنظر مبحوثينا إلى مشاكل نفسية ناجمة عن الفقر، وكذا غياب شعور الانتماء لدى هؤلاء، و تعود هذه الانطباعات للمبحوثين إلى انعكاس أفكار الشباب الجامعي حول أهمية الظروف المادية المعيشة لدى الفئات الشابة بمختلف مسوياتها التعليمية و خاصة الجامعية محل بحثنا.

و تثبت لدينا بالتالي الفرضية الثالثة الخاصة بتأثير احتياجات المبحوثين و مشكلاتهم على نمط تشكيل تمثلاتهم المختلفة التي تنعكس بالسلب و الإيجاب على مواطنتهم، نظرا لتأثيرها في مدى تعزيز الانتماء و الولاء لدى الفئة الشابة الجامعية.

خلاصة الدراسة

لقد توصلنا و من خلال إقامتنا بالحي الجامعي، إضافة إلى إجراء بعض المقابلات داخل الحي الجامعي إلى عديد الملاحظات لعل أهمها ما يلي :

أولا : غياب عامل النظافة داخل الوسط الجامعي كضرورة، و عنصر أساسي يعبر عن المواطنة الفاعلة ((أنظر مبتول محمد ، المرجع السابق ، ص 40)) و قد لاحظنا ذلك أيضا لدى شابات الحي الجامعي الذي نقيم فيه، و يمتاز الجميع بندرة المشاركة في حملات التنظيف ، و كذا التسبب في غياب النظافة من خلال ممارسات تتعلق أساسا برمي أو ساخ بمختلف الأشكال و الأصناف و في مختلف الأماكن و ذلك على الرغم من أهمية نظافة الحي و الجامعة في تحسين شبكة العلاقات الاجتماعية و التحسن الصحي لدى المبحوثين.

ثانيا: فيما يتعلق بالمشاركة السياسية عبر الانتخابات فإنك حين تحاور شابا جامعيا يفاجئك هذا الأخير بالرفض في أغلب الظروف و الأحوال لدرجة تجعل أحد مبحوثينا (من الإناث) تجيب بهذه العبارة (ما عنديش la bourse ما نفوتيش) يعني عزوفها عن الانتخاب (voter) و التصويت يعود إلى حرمانها من المنحة الجامعية لسبب أو لآخر .

و في السياق فقد استوقفنا ذات مرة حديث شابتين من الكلية في حافلة النقل الجامعي في انتظار انطلاقها إلى الجامعة فتسأل إحداهن (من منطقة الجنوب) الأخرى عن أدائها لواجبها الانتخابي (انتخابات المجالس المحلية آنذاك) و تجيب الأخرى بعزوفها عن الحدث

بسبب الأمطار الغزيرة، و لعل مواقف و سلوكيات كهذه نابعة أساسا عن اللامبالاة تجاه المشاركة السياسية في أبسط أشكالها.

ثالثا: تشكل أغلب مواضيع نقاشات المبحوثين و بإقرار منهم حول مواضيع الزواج ، و تبعاته، المواضيع المادية، و أحيانا مواضيع الدراسة لما يتعلق الأمر بمسالة النجاح أو ما يسمونه (نبلع العام) fermer l'année بمعنى نجاح آخر السنة، أما الأحداث الوطنية السياسية و الاجتماعية فلا تناقش لديهم إلا نادرا خلال المناسبات الانتخابية ، و يستدعي

إعادة النظر في مسائل التنشئة الاجتماعية و السياسية عبر مختلف وسائلها و فواعلها.

و كوننا نشارك الطلبة الكلية ،فقد سجلنا الملاحظات التالية:**أولا:**

هناك نوع من السلبية من حيث اندماج الشابات الجامعيات (تخصصات العلوم الاجتماعية) في محيطهن الاجتماعي، إدارة الجامعة، و حتى المؤطرين الأساتذة ، ولا يؤثر صنف الإقامة بالنسبة إلى الجامعة على هذه التوجهات (داخلي ، خارجي نصف داخلي) و إنما يسودها نوع من التماثل و يقرون بنوع من العراقيل و الاحتياجات.

ثانيا:

تسود السلبية أفعال المبحوثين تجاه المشاركة بكل أبعادها: الاجتماعية ، السياسية ، و خاصة البيئية مما يوحي بقصور في وظائف التنشئة الاجتماعية و السياسية من خلال أهم وسائطها : الأسرة ، المدارس التعليمية ، و كذا وسائل الإعلام التي فاقت أهميتها في عصر العولمة و التقدم التكنولوجي.

ثالثا:

يفتقر المبحوثون إلى روح التضامن من : التكافل في معظمهم مما ينعكس سلبا على الانضمام إلى العمل الجمعوي و السياسي من خلال الأحزاب السياسية المختلفة ، و يمتلك المبحوثون بالمقابل مطالب عديدة مادية خصوصا أو متعلقة بالدراسة أحيانا أما المطالب الاجتماعية و السياسية فلا تشكل اهتمامهم ، و يبرز ذلك مدى تصعيد القيم المادية بشكل كبير على حساب قيم المواطنة المختلفة كأن يشترط بعض المبحوثين استفادته من المنحة الجامعية حتى يؤدي واجباته السياسية خاصة كمواطن ((حرموني من la bourse، أقل حاجة ماراحش نفوتي (ننتخب))) يقول احدهم.

رابعا:

تغيب الديمقراطية كنظام في حياة مبحوثينا بالمقابلات، و لا يستشعرونها سوى داخل الأسرة، و رغم كونهم يفضلون في أغلبهم الحل السلمي في حل مشكلاته إلا إن عنصر الانتماء مغيب لديهم من خلال انعدام أو ندرة العمل الجماعي، و التكافل، و يجعل الكثير منهم يفضل الهجرة خاصة الذكور منهم و ينبع ذلك من رومانسية و أحلام الشباب إذ

يقول احد المبحوثين ((مطالبي نحو النظام هي فيزا نحو أوربا و فقط) .و تدعو المسائل السابقة كخلاصة مقابلاتنا لمجموعة من الشباب الجامعي إلى التساؤل على طريقة Olivier Galland من خلال سوسيولوجيا الشباب هل يتعلق الأمر حينئذ بشبيبة فردانية (jeunesse individualiste) قد فقدت روح الجماعة، التكافل و التضامن و لجأت إلى الانكفاء على الذات (le repli sur soi) ، و التركيز على القيم المادية في مقابل قيم المواطنة و الانتماء و الولاء للوطن.

خاتمة

انطلاقا من نتائج الدراسة المتوصل وهذا المجتمع في أمس حاجته إلى الفئة الشابة ذات المستوى التعليمي العالي، إنها إطاراته التي تتحمل مسؤولية تطوره، و لكن هذه الفئة الشابة الجامعية لم يتضح لديها بعد مفهوم السياسة وأهميتها وهي الميدان الذي لم يعد يعني لديها الكثير،ولا يثق الجامعيون في مختلف من يمارسونها،خاصة الأحزاب السياسية التي وجدت أصلا للوقوف أمام النظام السياسي في مهمته الحكومية، و تعمل بالتوازن معه إلى حد ما،وذلك لمراقبته في أداء مهامه وعدم استعماله لقوته استعمالا تعسفيا

ويستدعي ذلك إعادة النظر في هذه التركيبات المهمة للمجتمع المدني التي تعتبرعماد الممارسة السياسية الهادفة إلى الوصول إلى السلطة، ومراقبتها، والتي ينبغي الاستثمار في طاقات أعضائها في تجسيد الممارسة السياسية وتقريبها من المواطن الشاب الجامعي.

كما يتميز الرأي العام الخاص بالجامعيين بغياب مستلزماته عموما أهمها :الجو السياسي الملائم لطرح الأفكار و التعبير عن المواقف، إضافة إلى غياب محسوس لوسائل إعلام قادرة على خلق ذلك الإطار من التفكير و التوجه الذي يساعد الفرد على تشخيص أفكاره و أيجاد نمط من التطابق بين ما يفكر فيه الشاب الجامعي وما يطرحه الإعلام في معالجة قضايا الأحداث الوطنية الاجتماعية و كذا السياسية الجارية.وانطلاقا من نتائج دراستنا نلاحظ نوعا من التنشئة الاجتماعية و السياسية التي لا تنمي المواطن الشاب سياسيا على أسس عقلانية بحيث يصبح أكثر اندماجا بالمجتمع، و أكثر قدرة على لعب دوره كمواطن يعرف حقوقه ، و ما عليه من واجبات ويأتي دور المؤسسات التعليمية،الجامعة ووسائل الإعلام التي تبرز أهميتها في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على مواقف الأفراد السياسية،بل إنها أصبحت تقوم بعملية غسل للدماغ خصوصا للإنسان العادي و هناك عامل آخر يؤثر في اكتساب الشباب الجامعي لأدواره الاجتماعية و تكوينهم النفسي،و هو العلاقات الاجتماعية التلقائية داخل جماعات الرفاق على عكس ما كان في نظام العائلة المغلقة لما تشكله من اتجاهات

وقيم للشباب حول مواطنته، و دعم شعوره بالانتماء عبر التعاون من خلال التربية الأخلاقية في المدرسة لأنه ليس بالإمكان ترسيخ مثال اجتماعي و سياسي و اقتصادي لدى الطفل وإنما ما يجب أن يعطى هو ببساطة منهج أو وسيلة نفسية مؤسسة بقوة على التبادلية و التعاون، و هذا ما تحاول التربية الحديثة ممارسته و الحديث فيه حتى تكون قيما راسخة و أسسا تبنى عليها باقي متطلبات المواطنة الحقيقية التي تبقى رهان بعض الممارسات التي ينبغي تعديلها و معالجتها و إعادة الاعتبار إليها داخل الأسرة كمسؤولة أولى على تنمية الشعور بالانتماء لدى أفرادها، إضافة إلى المؤسسات التعليمية و المدارس بمختلف مستوياتها و أطوارها، إذ يجب أن تختار هذه الأخيرة و تنتقي المعلمين المؤهلين لوظيفة تجسيد المواطنة و ترسيخها لدى الطلاب خصوصا عبر الممارسات الديمقراطية و تطبيقها كمنهاج و مبدأ داخل الأقسام و بالخصوص الابتدائية وما لها من أهمية في ترسيخ المبادئ و الأمثلة الحية عن المواطنة الفاعلة، و غرس قيمها و توارثها عبر الأجيال نظرا لتأثير غياب المنظومة القيمية الصحيحة للمواطنة على تمثلات الأفراد و تصوراتهم ،و انعكاس ذلك سلبا على ممارساتهم في مختلف المجالات.كما يتطلب الأمر ضرورة النظر في البرمجة الإعلامية الوطنية الإعلامية و تعديلها وفق ما يخدم المواطنة والانتماء شعورا وممارسة بدل التخلي عن جمهور المشاهدين الشباب ليلجا إلى قنوات و برامج إعلامية أخرى لا تساهم و لا تعمل على تنمية مواطنتهم و لا شعورهم بالانتماء مما يؤدي إلى فعالية مشاركتهم في جميع المجالات.

ويتطلب تفعيل المواطنة تضافر واشتراك كافة بنى المجتمع و مؤسساته أهمها الأسرة المؤسسات التعليمية، و الإعلامية التي تزايد و تعاظم دورها أكثر في زمن العولمة والتطور التكنولوجي خصوصا لدى الفئة الشابة الجامعية التي تتداول الأفكار العالمية داخل الجامعة في حد ذاتها.

فهرس الدراسة

-الإهداء

كلمة شكر وتقدير

1-مقدمة عامة.....ا-ه

2-أسباب اختيار الموضوع.....06

3-أهمية الموضوع.....07

4-صعوبات الموضوع.....09

5- الإشكالية والفرضيات.....11

6-منهجية الدراسة 12

7-تقنيات الدراسة.....13

8-عينة الدراسة.....16

9-خصائص مجتمع البحث.....17

10-الإطار الزماني و المكاني للدراسة الميدانية.....21

11-تحديد مفاهيم الدراسة.....21

12-نبذة عن كلية العلوم الاجتماعية بوهران.....39

الفصل الأول:الإطار النظري لدراسة المواطنة

المبحث الأول:مفهوم المواطنة، أركانها، أبعادها

أولا:1-مفهوم المواطنة.....41

1-2 تأصيل مفهوم المواطنة.....41

1-3تحديد مفهوم المواطنة.....42

ثانيا :أركان صفة المواطنة

2-1/الانتماء ركن من أركان المواطنة.....44

2-1/الانتماء و أبعاده.....44
2-2 المشاركة ركنا ثانيا للمواطنة.....47
2-3المساواة ركنا ثالثا لصفة المواطنة.....49
ثالثا:أبعاد صفة المواطنة.
3-1بعاد حقوق المواطنة.....50
3- 2أبعاد واجبات المواطنة.....52
رابعا المواطنة مسؤوليات وواجبات.....53
خامسا المواطنة توازن و تفاعل حقوق المواطنة وواجباتها.....54
رابعا:علاقة المواطنة بالديمقراطية.....57
خامسا:عناصر تفعيل المواطنة و العملية الديمقراطية.....58
المبحث الثاني:ابرز المحطات في تطور المواطنة
أولا:مواطنة العصور القديمة
1-1مواطنة الحضارات القديمة.....61
1-2المواطنة اليونانية والرومانية.....62
ثانيا:مواطنة العصور الوسطى.....64
ثالثا:مواطنة العرب و المسلمين الأوائل.....66
رابعا:مواطنة العصور الحديثة و المعاصرة.....66
4-إعلان حقوق الإنسان و ميلاد المواطن الحديث1789 67
4-2 المواطنة في المنظور المعاصر.....67.
الفصل الثاني:شباب الجامعة و المواطنة الاجتماعية
المبحث الأول:المواطنة و المنظومة القيمية
أولا:أهمية القيم للفرد والمجتمع(قيم المواطنة نموذجا لأهم القيم)
1-1 القيم تحفظ للمجتمع بقاءه و استمراريته.....70

2-1 القيم تحفظ للمجتمع هويته وتميزه.....70

ثانيا:قيم المواطنة نموذجا لأهم القيم.....71

ثالثا:التربية ،التعليم،العولمة و قيم المواطنة

3-1التربية و قيم المواطنة.....72

3-2/1التعليم وقيم المواطنة.....75

3-2/2المواطنة و التربية المدنية.....76

3-2/3واقع التربية المدنية .....76.

3-2/أسلوب المعلم و الأستاذ و مواطنة الطلاب.....78

3-3العولمة و قيم المواطنة.....81

المبحث الثاني:المشاركة الاجتماعية والمواطنة الاجتماعية لدى الجامعيين

أولا:شباب الجامعة و المشاركة الاجتماعية.....83

ثانيا:عوامل اكتساب المواطنة الاجتماعية.

2-1 التنشئة الاجتماعية السليمة و اكتساب المواطنة

أولا:الأسرة و التنشئة الاجتماعية.....85

ثانيا-المؤسسة التعليمية :المدرسة و التنشئة السياسية..... 86

ثالثا-العلاقات الاجتماعية التلقائية و جماعة الرفاق.....87

الفصل الثالث:شباب الجامعة و المواطنة السياسية

المبحث الأول:الجامعيين و المشاركة السياسية

أولا:المشاركة السياسية.....90

ثانيا:المنظمات الطلابية و التربص للمشاركة السياسية.....92

ثالثا:المشاركة السياسية من خلال الأحزاب.....94.

المبحث الثاني:الثقافة السياسية المشاركة لدى الجامعيين

أولا:المشاركة السياسية و الثقافة السياسية.....96

ثانيا:الثقافة السياسية المشاركة في الوسط الجامعي.....96
ثالثا:1-اثر الثقافة السياسية المشاركة على المشاركة السياسية.....98
2-3 شباب الجامعة و النظام السياسي.....99
3-3 شباب الجامعة و ثقافة الانتخابات.....99
المبحث الثالث:التنشئة السياسية و ضرورة تفعيل المواطنة السياسية
أولا:التنشئة السياسية.....102
ثانيا:الدين و تأثيره في التنشئة السياسية 102
ثالثا:المؤسسة التعليمية و التنشئة السياسية.....103
رابعا:وسائل الإعلام و التنشئة السياسية.....104
المبحث الرابع:المواطنة السياسية و تأثير وسائل الإعلام و الاتصال
أولا:طبيعة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين.....105
1-اهمية علاقة الاعلاميين و السياسيين.....106.
ثانيا:وظيفة الاتصال في النظام السياسي.....107
ثالثا:1-إعلام الشباب الجامعي:البرامج و التقييم.....107
2-3 الصورة العامة لإعلام الشباب الجامعي من خلال الدراسة.....108
الفصل الرابع:شباب الجامعة بين احتياجاته،الجامعة،و رهانات الظروف الاجتماعية
المبحث الأول:احتياجات شباب الجامعة و مشكلاته
أولا:ابرز مشكلات الجامعيين.....113
ثانيا :نتائج الدراسة حول ابرز مشكلات الجامعيين.....115
ثالثا:ابرز احتياجات الجامعيين.....116
الحاجة إلى التنشئة الاجتماعية.....116
ثانيا:الحاجة إلى الإرشاد و التوجيه الاجتماعي.....116
ثالثا:الحاجة إلى تقوية و دعم الشعور نحو الهوية و الانتماء.....117

رابعا:شباب الجامعة و الجماعات المحلية.....118

المبحث الثاني:الجامعيين بين الهجرة و رهانات الظروف الاجتماعية

أولا:الهجرة لدى الجامعيين.....119

ثانيا:ظاهرة الحرقة و انطباعات الجامعيين.....121

المبحث الثالث:شباب الجامعة بين الجامعة و الأسرة

أولا:الجامعة و تدعيم الوظيفة الإرشادية.....124

ثانيا:برامج التوعية الثقافية و السياسية داخل الجامعة.....124

ثالثا:تطوير برامج رعاية الأسرة و حل مشكلات الشباب..... 125

المبحث الرابع:التربية الوطنية وضرورة تعزيز انتماء المواطن

أولا:التربية الوطنية وتعزيز الانتماء.....126

ثانيا :شروط التربية الوطنية الفاعلة.....127

ثالثا: أهم أهداف التربية الوطنية.....129

نتائج عامة.....131.

الخاتمة.....138.

فهرس الجداول:.....140

قائمة المراجع.....142

الملاحق.....

الملخص

المواطنة لدى الشباب الجامعي بين التمثلات والممارسة هو عنوان لمذكرة الماجستير التي أعددناها بكلية العلوم الاجتماعية بوهران، و قد انطلقت دراستنا من نقطة بداية ملائمة و هي تحليل تمثلات الشباب نحو قضية المواطنة و مدى انعكاس ذلك على فعالية المواطنة التي تميزها السلبية في مختلف مجالاتها أهمها السياسية و الاجتماعية و حتى البيئية لدى معظم الجامعيين بجامعة وهران،و تمحورت الدراسة التي قمنا بها بكلية العلوم الاجتماعية حول إشكالية مفادها: لما كانت تمثلات الجامعيين حول مواطنتهم تنعكس على ممارستهم لها ,فما أهم العوامل التي تؤثر في تشكيل تلك التمثلات السلبية المؤدية إلى مواطنة سلبية لدى شباب الجامعة؟ وقد اعتمدنا ثلاث فرضيات محورية حول التنشئة الاجتماعية والسياسية ، الثقافة السياسية المشاركة، مشكلات الجامعيين داخل الجامعة و خارجها على الترتيب وعلاقة كل منها بتمثلات الجامعيين حول المواطنة و بكافة أركانها أهمها الانتماء

الكلمات المفتاحية:

المواطنة؛ الشباب؛ الجامعة؛ بجامعة وهران؛ الممارسة؛ الانتماء؛ الثقافة السياسية؛ التنشئة الاجتماعية؛ الطلبة الجامعيين؛ المشاركة.

نوقشت بوم 15 ديسمبر 2014